العمالة
في قطاع التشييد والبناء
في الكويت

(دراسة ديموجرافية)

تأليف

د. أمل يوسف العذبي الصباح

قسم الجغرافيا ـ جامعة الكويت

١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

من المسلم به ــ بالنسبة للاقتصاد الكويتى بصورة عامة ــ أن إيجاد منافذ استثمارية قادرة على تأمين الضمان اللازم لرؤوس الأموال المتاحة والمعدل المجزي لعوائدها ــ يعمل على توفير المناخ الملائم لاستثمارات جديدة، بفعل عوامل التشابك الوظيفى بين الأنشطة القائمة، مما يوسع القاعدة الانتاجية فى البلاد، و يقلل فى النهاية من اعتمادها على الاستيراد من الخارج وما يتبعه من تسرب لعناصر الدخل، ومن ثم التأثير سلباً على حجم مضاعف الاستثمار.

وفى ظل الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتى، من حيث ندرة الموارد الطبيعية غير النفطية، والتى يمكن أن تكون بالفعل من العوامل الهامة المؤثرة على الحافز على الاستثمار ــ يعتبر النشاط العقارى المجال المهم والمنفذ الفعال لاستثمار رؤوس الاموال الوطنية، ولن نكون مغالين فى القول إذا ما سلمنا بأن مظاهر التقدم شهدتها الكويت منذ سنوات الفورة العمرانية، إنما ترجع فى الأساس إلى ازدهار حركة البناء والتشييد خلال العقدين الماضيين، بما عكسته من آثار ايجابية شملت مختلف جوانب النشاط الاقتصادى.

ووفقاً لنظام الاقتصاد الحر الذى تنهجه الكويت ــ يعتمد الاستثمار فى النشاط العقارى، شأنه فى ذلك شأن جميع مجالات

الاستثمار الأخرى، على قرارات المستثمرين التى تتخذ فى ضوء العديد من الاعتبارات والمعايير الاقتصادية، والتى قد تكون نتائج تقديرها حافزاً على التوسع فى هذا النوع من الاستثمار أو عاملاً مقيداً له.

ونظراً لأن الاقتصاد الكويتى، مايزال يفتقر الى العديد من أوجه الاستثمار البديل اللازمة لامتصاص الحجم المتزايد من المدخرات القومية، وفى وقت تعد فيه الاستثمارات الخارجية أمراً محفوفاً بالمخاطر، فى ظل اضطرابات نظام النقد العالمى وقضايا الحرب والسلام، ومشكلات التأميم والتجميد ــ فان النتيجة المنطقية لذلك هى تفاقم موجة المضاربات العنيفة التى سادت أسواق العقارات والأوراق المالية فى الفترة الأخيرة، بما ينطوى عليه ذلك من آثار خطيرة على مستقبل التنمية الاقتصادية، باعتبار أن المضاربات لا تمثل مجالات استثمار حقيقية.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمار العقارى يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بحياة الافراد وحاجتهم الى السكن، فى ظل احتياجات عمليات التنمية الشاملة فى البلاد الى قوة العمل الوافدة وضرورة توفير السكن المناسب والجيد لها.

و يضاف الى ما سبق بروز الاهمية النسبية لقطاع التشييد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بدولة الكويت، سواء فى توليد الناتج المحلى الاجمالي أو فى استيعاب العمالة، وخاصة العمالة الوافدة التى تشكل العمود الفقرى لانتعاش هذا القطاع. و يرجع السبب فى ذلك إلى هيكل تخصص القوى العاملة السائدة بالكويت، الذى يجعل عملية توفير اليد العاملة الضرورية لقطاع التشييد والبناء متوقفة بالاساس، على

اتجاهات هجرة العمالة الوافدة، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على مدى أهمية قطاع التشييد والبناء فى اطار الاقتصاد الكويتي، وتبين المصادر الرئيسية لمواد البناء الكويتية، الى جانب الدراسة الديموجرافية التحليلية لخصائص القوى العاملة فى قطاع التشييد والبناء فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٠، والتغيرات التى طرأت عليها خلال فترة الأعوام الخمسة عشر الماضية، من حيث الحجم والهوية. وأخيراً أجرينا دراسة للتعرف على حجم العمالة التى ستحتاجها الكويت فى قطاع التشييد والبناء حتى نهاية القرن الحالى، على ضوء نمو العمالة المذكورة فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٠.

وتنقسم الدراسة إلى قسمين، يتناول اولهما قطاع التشييد والبناء في اطار الاقتصاد الكويتي، ويحتوى على ثلاثة موضوعات هي: تطور الانفاق الاستثماري في قطاع التشييد والبناء، ثم مصادر مواد البناء، ثم تطور حجم العمالة في قطاع التشييد والبناء.

أما القسم الثاني فيتناول التحليل الديموجرافي للعمالة فى قطاع التشييد والبناء و يتضمن اربعة موضوعات هى: اتجاهات نمو القوى العاملة فى الكويت فى القطاعات المختلفة، ثم توزيع العمالة على أساس الهوية، يليه تحليل تصاريح العمل والاقامة على أساس الهوية، وأخيراً الخصائص العمرية للعمالة في قطاع التشييد والبناء في الكويت.

وتأتى بعد ذلك النتائج التى تمخضت عنها هذه الدراسة فى خاتمة البحث، ثم ملحق بالجداول البيانية، ثم قائمة بالمراجع اشتملت على دراستين او بحثين فقط، تناولا موضوع العمالة فى قطاع التشييد

والبناء بصورة مختصرة، وتَمثَّل المرجع الاساسي لهذه الدراسة في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، التى استعنت بتقاريرها المتعلقة بتوزيع العمالة فى قطاع التشييد والبناء بحسب الهوية فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، لاستكمال دراسة هذا الموضوع حتى عام ١٩٨٠، وبخاصة أن نتائج تعداد عام ١٩٨٠ النهائية لم تنشر بعد، بالاضافة الى الهيئة العامة للاسكان التى تعاونت بكل طاقتها، فكانت همزة الوصل بينى وبين الشركات العقارية المحلية والاجنبية، فاستطعت بذلك الحصول على معلومات قيمة تتعلق بهوية عمالها فى المقام الاول، وبخاصة فى الفترة الزمنية التالية لعام ١٩٧٥، والتى لم تتوفر بياناتها لتأخر النتائج النهائية للتعداد الاخير الذى تم إجراؤه فى عام ١٩٨٠ كما ذكرت في السابق.

وفى الختام أود ان اقدم خالص شكرى الى كل من مدير الهيئة العامة للاسكان وللعاملين بقسم التنظيم فيها، لما أبدوه من تعاون مخلص، كما أشكر الاخت آمنة سوار الذهب الباحثة بقسم الجغرافيا على تعاونها فى إعداد الجداول البيانية وللزملاء جمال الدين حامد وعبد الله شهاب أميني المختبر بقسم الجغرافيا وعلاء الدين محمود مدرس الخرائط بقسم الجغرافيا، على ما قدموه من عون مخلص فى رسم الخرائط والأشكال البيانية التى زودت بها البحث، والله الموفق.

ربيع ثان ١٤٠٢
فبراير ١٩٨٢

د. أمل العذبي الصباح
قسم الجغرافيا ــ جامعة الكويت

القسم الأول

قطاع التشييد والبناء في إطار الاقتصاد الكويتي

اولا: تطور الانفاق الاستثماري في قطاع التشييد والبناء.
ثانياً: مصادر مواد البناء.
ثالثاً: تطور العمالة في قطاع التشييد والبناء.

أولاً : تطور الانفاق الاستثماري في قطاع التشييد والبناء

اكتسب قطاع التشييد والبناء أهميته بدولة الكويت خلال الربع الأخير من القرن الحالى ــ والذى شهد تحولا جذرياً فى كافة مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

و يعتبر المسكن المناسب أحد المقومات الاساسية للحفاظ على مستوى المعيشة وتحسينه، ومنذ عام ١٩٥٣ تولي الحكومة اهتماماً بالغاً لتوفير المسكن الملائم لذوي الدخل المحدود من الكويتيين، كما تمد بقية المواطنين بالاراضى والقروض الكافية لبناء مساكن لهم، وقد بلغت جملة الوحدات السكنية الموزعة على الأسر المستحقة حتى نهاية عام ١٩٧٩ ما مقداره (٢٠٦٨٨) مسكناً، بالاضافة الى (٣٣٧٨) مسكناً وزعت فى عام ١٩٧٩، و بذلك يصبح مجموع المساكن الموزعة على المواطنين (٢٤٠٦٦) مسكناً، وهذا العدد يتمشى مع النمو السكانى بدولة الكويت، والسياسة الاسكانية للحكومة، حيث ارتفع العدد المطلق للسكان الكويتيين من حوالى (١١٤) الف نسمة عام ١٩٥٧، الى (٥٦٢) الف نسمة عام ١٩٨٠، وهذا يعنى أن العدد المطلق للسكان الكويتيين قد تضاعف أربع مرات تقريباً، إلى جانب أن الدخل الفردى بدولة الكويت يمثل مرتبة عالية، ضمن الدول ذات الدخل الفردى المرتفع، ولذلك يمكن مقارنتها مع الدول المتقدمة، فالدخل الفردى بدولة الكويت فى عام ١٩٧٥ بلغ (٣٦٨٨) ديناراً، فأصبح فى عام ١٩٧٩ يبلغ (٥٦٥٢) ديناراً(١).

١ ــ وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، لمحة إحصائية ١٩٨١، الكويت ١٩٨١

وكان مجموع الاستثمارات المخصصة خلال الخطة الخمسية الاولى ٦٦/٦٧-١٩٧٢/٧١ قد بلغت (٩١٢) مليون دينار، خصص منها (١٧٧) مليون دينار لقطاع الاسكان والمبانى العامة، أى بنسبة ١٩ر٤٪ من مجموع الاستثمارات المخصصة للخطة المذكورة. ممثلا بذلك المرتبة الاولى بين القطاعات الاقتصادية (١).

بالاضافة لما سبق، وعملا على تشجيع النهضة العمرانية، وتوفير السكن الملائم ــ تقوم الدولة بتقديم الدعم اللازم للمواطنين لتحقيق هذا الهدف، و يتمثل هذا الدعم فى :

أ ــ تقديم القروض العقارية لآجال طو يلة و بدون فائدة.

ب ــ تقديم مواد البناء الرئيسية (الاسمنت، الحديد، الطابوق) باسعار تقل عن تكلفة إنتاجها أو استيرادها.

وتعتبر القروض العقارية من الوسائل المهمة فى دعم قطاع التشييد والبناء، لذلك فقد أنشىء بنك التسليف والادخار كمؤسسة عامة منذ عام ١٩٦٥، برأسمال قدره (١٢٠) مليون دينار، ثم رفع رأسمال البنك فى عام ١٩٧٦ الى (٣٢٠) مليون دينار، لكى يتمكن البنك من تلبية أكبر عدد من طلبات القروض، و بخاصة القروض العقارية المقدمة على مختلف انواعها، وتقدم القروض العقارية للمستحقين من المواطنين للأغراض التالية:

أ ــ بناء أو شراء سكن خاص.

ب ــ إصلاح أو توسعة السكن الخاص.

ج ــ إصلاح أو توسعة بيوت ذوى الدخل المحدود.

---

١ ــ مجلس التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية الاولى ٦٧/١٩٦٨ ــ ١٩٧٢/٧١، الكو يت ١٩٦٨، ص ٥٨.

وتقدم القروض السابقة الذكر بدون فوائد، و يتم السداد على أقساط سنو ية(١).

ولاصرار الحكومة على دعم قطاع التشييد والبناء، عملت على إنشاء الهيئة العامة للاسكان فى شهر يوليو من عام ١٩٧٤، أى بعد عشر سنوات تقريباً من انشاء بنك التسليف والادخار، وقد انيطت بها مسئولية تنفيذ المشاريع الاسكانية لسد حاجة المواطنين من ذوى الدخل المحدود، وخصص لها مبلغ مائتى مليون دينار لفترة خمس سنوات. وفى عام ١٩٧٧ أضيف مبلغ مائة وسبعة ملايين دينار لإنشاء بيوت سكنية تبنى على الطراز العر بى، بالإضافة الى مبلغ مقداره ثلا ثمائة مليون دينار، ليصبح إجمالى مخصصات الهيئة للخطة الخمسية الاولى التى نفذتها فى الفترة الزمنية التى امتدت من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠ ما مقداره (٦٠٧) مليون دينار (٢).

ولقد تطورت ميزانية الهيئة من (٢٦) مليون دينار للسنة المالية ٧٦/٧٥ الى (٨٠) مليون دينار للسنة المالية ١٩٧٧/٧٦ (٣)، واخيراً الى (١٥٠) مليون دينار لكل من السنتين الماليتين ١٩٧٩/٧٨ و٧٩/ ١٩٨٠ (٤).

---

١ ــ وزارة التخطيط، الادارة العامة لشئون التخطيط، الادارة الاقتصادية، تحليل وتقييم الدعم الحكومي في دولة الكويت ديسمبر ١٩٧٨، ص ١٢٥.

٢ ــ جريدة الانباء، الصادرة بتاريخ ٢٢ فبراير عام ١٩٨١، العدد ١٨٥٥، الكويت ١٩٨١.

٣ ــ الهيئة العامة للاسكان، مشروع الميزانية للسنة المالية ٧٧/٧٦ الكويت فى مارس ١٩٧٦، ص ٤.

٤ ــ الهيئة العامة للاسكان، مشروع الميزانية للسنة المالية ٨٠/٧٩، الكويت ١٩٨٠ ص ٢.

وعند إنشاء الهيئة العامة للاسكان كانت هناك تراكمات من طلبات السكن لذوى الدخل المحدود بلغت (٢٠،٠٠٠) بيت فى عام ١٩٨٠، فقامت الهيئة بالتعاون مع استشاريين بوضع خطة إسكانية تطمح إلى سد النقص فى هذا العدد خلال السنوات الاولى، وعليه فقد قدر بأنه يجب على الهيئة تنفيذ ما معدله أربعة آلاف بيت فى السنة، فبدأت الهيئة بالمباشرة فى تطبيق هذه الخطة، إلا أنه فى شهر يناير من عام ١٩٧٨ صدر قرار يقضى بوقف برنامج القسائم والقروض وتكليف الهيئة مسئولية تنفيذ ثمانية آلاف مسكن آخر مختلفة عن مساكن ذوى الدخل المحدود، بالاضافة الى أنها كلفت فى عام ١٩٧٧ بالقيام بتنفيذ المساكن الحكومية المبنية على الطراز العربى، وذلك كمساكن بديلة لسكان العشيش، والتى قررت الحكومة إزالتها نهائياً، وخصص لهذا المشروع مبلغ مائة وسبعة ملايين دينار (٥).

وتتضح من الاشكال ١، ٢، ٣، ومن الجداول ١، ٢، ٣، ٤ المشروعات التى مازالت تحت التنفيذ فى عام ١٩٨٠ إلى جانب المشروعات التى يتوقع طرحها للتنفيذ فى عام ١٩٨٠، وأخيراً المشروعات التى مازالت قيد الدراسة والتى ستنفذ فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٥ . ومنها يتضح أنه لما كانت الهيئة العامة للاسكان هى الجهة المسئولة عن تنفيذ مشروعات المساكن الحكومية بمختلف أنواعها (المتوسط ــ المحدود ــ الشقق)، فقد وضعت الهيئة خطة مدروسة لتوزيع تلك المشروعات عل مناطق البلاد، مما يتمشى مع الكثافة السكانية فى كل منطقة ولتلبية متطلبات كافة الفئات الاجتماعية فى الحصول على مسكن مناسب.

٥ ــ جريدة الأنباء، المرجع السابق.

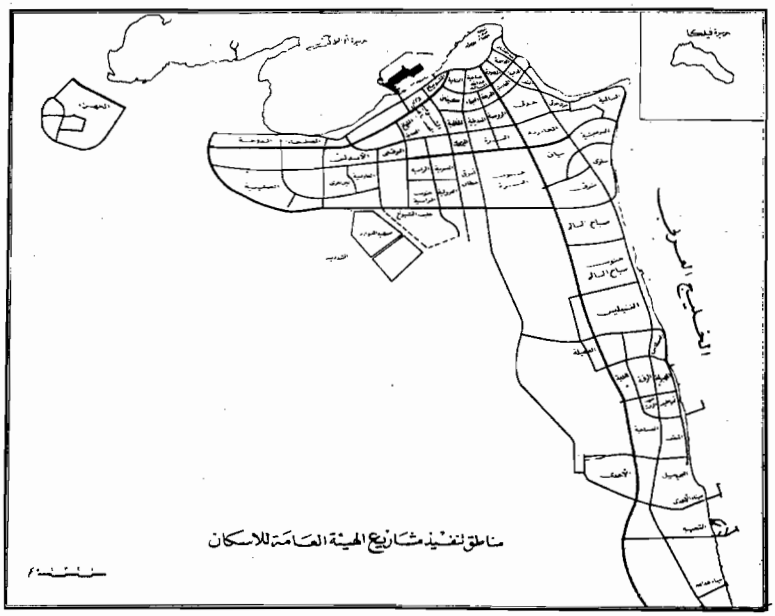

شكل (١)

ولقد بدأت الهيئة فى تنفيذ تلك المشروعات مع بداية إنشائها عام ١٩٧٤،ومازالت مستمرة فى متابعة تلك المشروعات، واستكمالا لهذه الخطة فأن الهيئة نفذت المشروعات التالية فى الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٠:

ــ ضاحية صباح السالم، ومشروع الصوابر، ومشروع شمال شرق الصوابر، ففى المشروع الأول تم انشاء وانجاز وصيانة (١٠٠٠) شقة وفيلا لذوى الدخل المتوسط، وفى المشروع الثانى وهو مشروع الصوابر تم انشاء وانجاز وصيانة (١٢٠٠) شقة لذوى الدخل المتوسط، أما فى المشروع الاخير وهو مشروع شمال شرق الصوابر فقد تم انشاء وإنجاز وصيانة (٧٥٠) شقة لذوى الدخل المتوسط.

بالاضافة لما سبق فقد نفذت الهيئة مشروعات المرافق العامة، كالمدارس والمساجد والدكاكين ومراكز للضواحى، الى جانب انشاء وصيانة أعمال الطرق والخدمات الأخرى فى كل من ضاحية صباح السالم، وفى منطقة بيان.

ـ مشروع شرق الاحمدى الذى تم به انشاء (٨٠٦) بيت لذوى الدخل المحدود، وقد تم توقيع العقد لانشاء المشروع بشهر نوفمبر من عام ١٩٧٥، بالاضافة الى انه تم التعاقد على انشاء المرافق العامة للمشروع.

ـ مشروع الجهراء: لقد تم تخصيص منطقة في الجهراء لانشاء (١٧٧٨) بيتاً مع كافة المرافق والخدمات، و يعتبر هذا المشروع من مشروعات الإسكان الكبرى التى تحتاج إلى اعداد وتحضير التصاميم وتنفيذ الأعمال،على كافة المرافق والخدمات. لذلك نفذ المشروع على جزأين، بعد

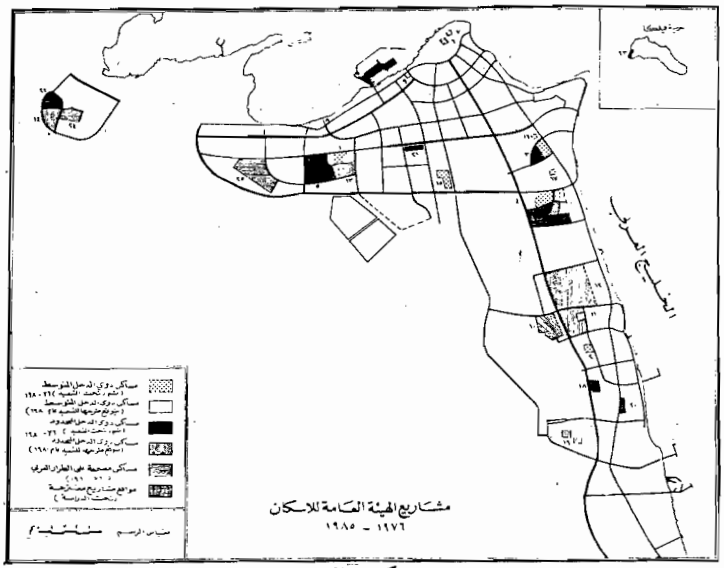

شكل (٢)

أن تم توقيع العقد فى شهر ابريل عام ١٩٧٧. واحتوى المشروع بالاضافة الى البيوت السكنية، على مرافق عامة بجميع أنواعها بما تحتو يه من شبكات مياه و كهر باء وإنارة وشوارع وطرق ومجارى أمطار صحية وهواتف وحدائق وساحات.

ـ مشروع عين بغزى: لقد تم تخصيص منطقة عين بغزى كمنطقة رئيسية لإنشاء البيوت الحكومية والتى تبلغ (٣٣١٧) بيتاً، مع كافة المرافق والخدمات، و يعتبر هذا المشروع من أكبر المشروعات التى تم تنفيذها بإشراف الهيئة بما تشمله من أعمال التنظيم والتخطيط ، ومن ثم التصاميم التفصيلية والأعمال التنفيذية بكافة مراحلها، وقد ضم هذا المشروع الأعمال والانشاءات والمرافق والخدمات المكملة له. وكان تاريخ الترسية على هذا المشروع فى اغسطس ١٩٧٦.

ـ **مشروع بيان:** هناك مشروعان في منطقة بيان الاول هو مشروع بيانأ، والثاني هو مشروع بيان ب، وقد تم في المشروع الاول انشاء (١٣٩٦) بيتاً لذوي الدخل المحدود، مع الخدمات الموقعية، وقد تم توقيع العقد في عام ١٩٧٧، أما المشروع الثاني فقد أنجز به (٦٦٤) بيتاً لذوي الدخل المتوسط، وقد تم توقيع العقد سنة ١٩٧٨.

ـ **مشروع العارضية:** لقد تم توقيع العقد لانشاء (٦١٢) بيتاً لذوي الدخل المتوسط في شهر أبريل عام ١٩٧٨.

ـ **مشروع هدية:** لقد تم توقيع العقد بشهر مايو عام ١٩٧٨ لانشاء وانجاز وصيانة (٢٧١) بيتاً لذوي الدخل المتوسط مع الخدمات الموقعية.

ـ مشروع إنشاء بيوت سكنية فى كل من الجهراء والصليبية: لقد تضمن هذا المشروع اعتماد مبلغ اجمالى قدره (١٠٧) مليون دينار كو يتى،

بهدف إنشاء (٩٦٩٦) بيتاً مع الخدمات والمرافق العامة اللازمة للمنطقتين، وقد تم توقيع أربعة عقود، لكل منطقة عقدين بشهر فبراير عام ١٩٧٧ (١).

وتظهر الخرائط والجداول ــ السابقة الذكر ــ أن الخطة الخمسية الأولى للهيئة العامة للإسكان، بالاضافة الى الخطة الخمسية الثانية، قد شملت إنشاء مساكن لذوى الدخل المحدود والمتوسط، ومساكن مصممة على الطراز العربى فى خمسة وعشرين موقعاً مختلفاً فى المناطق والضواحى السكنية، بالإضافة الى مشروع الصوابر السكنى الذى يعد للآن تحت التنفيذ فى مدينة الكويت.

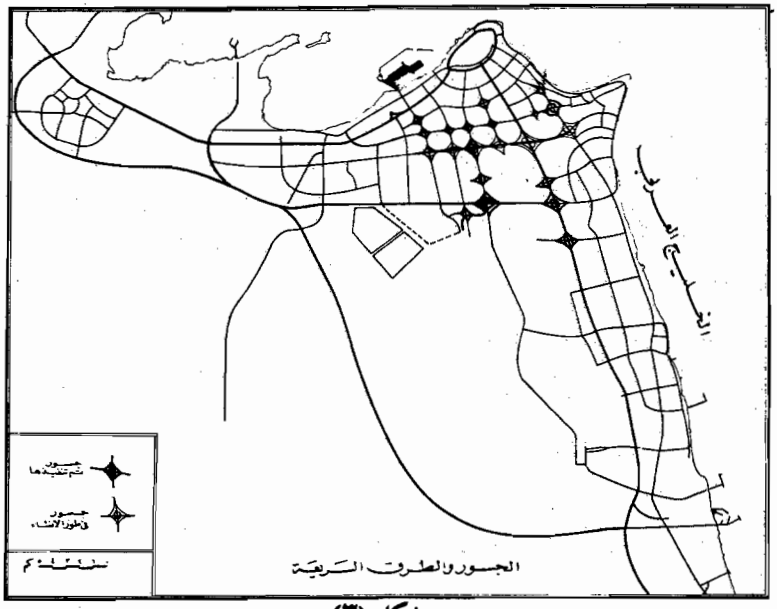

شكل (٣)

١ ــ الهيئة العامة للأسكان، المرجع السابق ص ١٥ ــ ٢٠.

يتضح مما سبق أن دولة الكويت تتبع سياسة إسكانية تهدف الى توفير السكن الصحى الملائم لذوى الدخل المحدود من المواطنين بشروط ميسرة وتكاليف رمزية، وتشجيع القادرين منهم وهم ذوو الدخل المتوسط على إقامة مساكن خاصة تتناسب مع امكاناتهم المادية وبقروض طويلة الأجل، فضلا عن توفير السكن لبعض فئات الموظفين والعاملين فى الإدارات الحكومية من الوافدين كالاطباء والمدرسين (١)

و يتضح ايضاً من الخرائط والجداول المذكورة سابقاً أن الهيئة العامة للاسكان تقوم بدور فعال فى توفير المساكن للمواطنين، إذ بلغ عدد المشروعات الاسكانية التى تم تنفيذها فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٠ ما مقداره (١٥٨١٩) بيتاً، وقد بلغ عدد السكان المستفيدين منها ما مقداره (١٢٢٤١٨) نسمة، بالاضافة الى أن هناك مشروعات مازالت تحت التنفيذ وعددها (٧٤٩٥) بيتاً، أما العدد المتوقع للسكان الذين سيستفيدون من هذه البيوت فهو حوالى (٥٥٤٦٦) نسمة، وهناك أيضاً مشروعات إسكانية طرحت للتنفيذ في عام ١٩٨٠ وعددها (٨٩١٦) بيتاً، وعدد السكان المتوقع للاستفادة من المشروعات المذكورة حوالى (٦٤٠٩٨) نسمة، وأخيراً مازال هناك مشروعات إسكانية تحت الدراسة، وستنفذ فى فترة السنوات الخمس القادمة، أى من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٥، ومجموعها (١٩٠٤٠) بيتاً، و يقدر عدد السكان الذين سيستفيدون منها بحوالي (١٤٦٧٠٧) نسمة(٢).

---

١ ــ بنك الكويت المركزى، الاقتصاد الكويتى فى عشرة أعوام، التقرير الاقتصادى للفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٩، الكويت ١٩٨٠، ص ٥٤.

٢ ــ الهيئة العامة للاسكان، ادارة التخطيط، قسم تنظيم البرامج، جدول مشاريع الهيئة، الكويت فى فبراير ١٩٨٠.

و يوضح العرض السابق أن ما تنفقه دولة الكويت على المشروعات الانشائية لقطاع الاسكان والمرافق العامة يحتل مرتبة متقدمة بين القطاعات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن الجدول ٥ والشكل (٤) الذى يبين توزيع مشاريع وزارة الاشغال العامة على القطاعات المختلفة فى الفترة الزمنية الممتدة من السنة المالية ٧٠/٦٩ الى السنة المالية ٧٩/٧٨، أى خلال فترة طولها عشرة سنوات نستخلص ما يلى:

١ ــ بلغ حجم الانفاق الانشائى على القطاعات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة الزمنية المذكورة، ما مقداره (٢٠٣١٫٧) مليون دينار، وقد أنفق حوالى ٨٠٪ من المبلغ المذكور خلال النصف الثانى من الفترة الزمنية المذكورة.

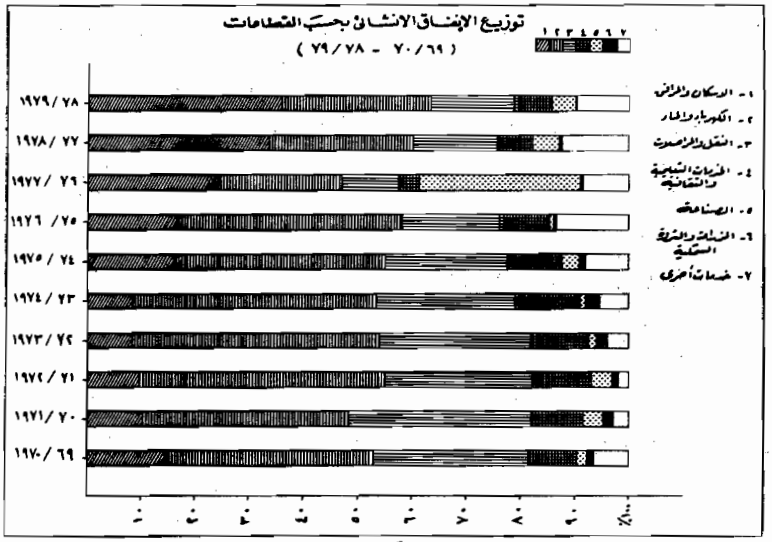

شكل (٤)

٢ ــ تركز غالبية الإنفاق الانشائى السنوى للفترة الزمنية المذكورة، وبالتحديد ما نسبته ٩٠٪ تقريباً فى أربعة قطاعات فقط تمثلت فيما يلى: الكهرباء والماء، النقل والمواصلات، الاسكان والمرافق، واخيراً الخدمات التعليمية والثقافية. أما ما تبقى من الانفاق الإنشائى السنوى وهو لا يزيد على ١٠٪، فيوزع على سبعة قطاعات أخرى.

٣ ــ مَثَّل قطاع الاسكان والمرافق، المرتبة الثالثة من حيث نصيبه من الانفاق الانشائى فى السنتين الماليتين ٦٩/١٩٧٠ و ٧٠/١٩٧١، وبنسبة مقدارها ٧ر١٤٪ و ٣ر١٠٪ على التوالى، فى حين مثل المرتبة الاولى قطاع الكهرباء والماء وبنسبة ٢ر٣٨٪ و ١ر٣٨٪ على التوالى، والمرتبة الثانية قطاع النقل والمواصلات وبنسبة ٦ر٢٨٪ و ٤ر٣٣٪ على التوالى فى السنتين الماليتين المذكورتين. ويرجع ذلك إلى أنه فى بداية السبعينات، كان الاقتصاد الكويتي ــ وبالذات المشروعات الانشائية ــ ما يزال يعاني من آثار الركود الاقتصادي الذي بدأ منذ نهاية الستينات (١).

٤ ــ تراجع نصيب قطاع الاسكان والمرافق من الانفاق الانشائى الى المرتبة الرابعة فى السنوات المالية ٧١/١٩٧٢ و ٧٢/١٩٧٣ و ٧٣/١٩٧٤، وبنسبة مقدارها ٧ر٩٪، و ٤ر٨٪ للسنوات الثلاث المذكورة، فى حين ان قطاعات الكهرباء والماء، والنقل والمواصلات، والخدمات التعليمية والثقافية مثلت المراكز الثلاثة الاولى للفترة الزمنية ذاتها.

---

١ ــ بنك الكويت المركزى، المرجع السابق ص ٦١.

٥ ــ بدأ الانفاق الانشائي على الاسكان والمرافق يحتل مركزاً متقدماً منذ السنة المالية ١٩٧٥/٧٤ فمثل المرتبة الثالثة مرة اخرى، وبنسبة مقدارها ١٦ر٢٪ من مجموع الانفاق الانشائي للعام المذكور، بالاضافة الى أن قيمة الانفاق الانشائي للقطاع المذكور بلغت (١٨ر١) مليون دينار، في حين أن قيمة الانفاق بلغت (٧ر٨) مليون دينار في عام ١٩٧٠/٦٩، أي أن القيمة تضاعفت مرة ونصف المرة خلال الفترة الزمنية المذكورة، نتيجة لانشاء الهيئة العامة للاسكان في عام ١٩٧٤ كما ذكرنا سابقاً.

٦ ــ استمر الإنفاق الإنشائى على قطاع الإسكان والمرافق فى التزايد حتى بلغ (٨٩ر٢) مليون دينار فى السنة المالية ١٩٧٧/٧٦، أى بنسبة مقدارها (٢٣ر٦٪) من مجموع الإنفاق الانشائى للعام المذكور، ممثلا بذلك المرتبة الثانية للمرة الاولى، وقد مثل المرتبة الاولى قطاع الصناعة وبنسبة بلغت (٢٩ر٩٪)، نتيجة لتأسيس منطقة الشعيبة الصناعية فى العام المذكور، وما تطلبه ذلك من إنفاق إنشائى لتلك المؤسسة .

٧ ــ احتل قطاع الاسكان والمرافق المركز الاول من حيث نصيبه من الإنفاق الإنشائى فى السنتين الماليتين ١٩٧٨/٧٧ و ١٩٧٩/٧٨، وبما قيمته (١٦٤ر٢) و (٢١٦ر٥) مليون دينار، أى بنسبة ٣٣ر٧٪ و ٣٦ر٠٪ على التوالى، متقدماً بذلك جميع القطاعات الأخرى بما فيها قطاعا الكهرباء والماء، والنقل والمواصلات، اللذين كانا يمثلان المرتبة الاولى والثانية باستمرار فى السنوات السابقة لهاتين السنتين.

٨ ــ بلغ مجموع الإنفاق الانشائى على قطاع الإسكان والمرافق خلال فترة السنوات العشر الماضية، والتى امتدت من السنة المالية ٧٠/٦٩ الى السنة المالية ١٩٧٩/٧٨، ما مقداره (٥٣٥ر٣) مليون دينار، مشكلا بذلك نسبة مقدارها (٢٦ر٤٪)، وممثلا المرتبة الثانية بين القطاعات جميعاً، فى حين مثل قطاع الكهرباء والماء المرتبة الاولى.

و يتضح من العرض السابق أن قطاع التشييد والبناء يعد من القطاعات التى تعمل الحكومة بدولة الكويت على دعمها بشتى الطرق والوسائل، فتارة بانشاء بنك التسليف والادخار، وتارة أخرى بانشاء الهيئة العامة للاسكان، كل ذلك من أجل مواكبة التطور الاقتصادى والاجتماعى والفورة العمرانية التى بدأت قبل ربع قرن، إلى أن أصبح ذلك القطاع من القطاعات المهمة فى اطار الاقتصاد الكويتى، بحيث احتل المركز الاول لدى اهتمامات الحكومة، من بين القطاعات الاقتصادية الاخرى فى تطبيق سياسة الإنفاق الإنشائى.

و يضاف الى ما سبق أن ميزانية الخطة الخمسية المقبلة قد تجاوزت المليار دينار، وسوف تغطي مشروعاتها جميع الطلبات المقدمة والتى ستقدم الى وزارة الاسكان حتى منتصف عام ١٩٨٦ (١)، وستشمل بناء ما مجموعه (٣٧٠٦٥) وحدة اسكان، تستوعب أسراً يبلغ مجموع أفرادها (٢٨٠٧٣٤) نسمة (٢).

ــ جريدة الوطن، الصادرة بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٨١، العدد ٢٢٢٥ الكويت ١٩٨١.

٢ ــ جريدة الوطن، الصادرة بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٨١، العدد ٢٢٥٤ الكويت ١٩٨١.

وهناك احتياجات مستقبلية الى مزيد من الوحدات السكنية خلال السنوات العشرين القادمة الممتدة من عام ١٩٧٥ الى عام ٢٠٠٠ لتغطية الطلب المرتقب فى السوق الإسكانى، وفى ضوء تكون أسر جديدة أو ازالة الوحدات القديمة، وتنفيذ برامج التجديد الحضرى، فإن المجموع الكلى للوحدات السكنية التى سيحتاجها الكويتيون تقدر بحوالى (١٩٤) الف وحدة، وفى الجانب الآخر، فإن عدد الوحدات السكنية المطلوبة لغير الكويتيين تقدر بحوالى (٢١٠) الف وحدة سكنية، ومن بين المجموع الكلى المطلوب من الوحدات السكنية فأن هناك (٤٠٤) الف وحدة سكنية سيحتاج اليها لتغطية النمو المتوقع فى اعداد الأسر، وهناك (٥٨) الف وحدة سيحتاج اليها لتعويض المساكن المتداعية، ولكى تحل مشكلات الازدحام الشديد والزيادة السكانية المفرطة فى مناطق الكثافات السكانية العالية، فستكون هناك حاجة لحوالى (٢١٫٥) الف وحدة سكنية وتعني هذه الأرقام أن متوسط الأعداد المطلوبة سنويا من الوحدات السكنية يجب أن تزيد على (١٩) الف وحدة سكنية لتغطية الطلب فى السوق الاسكانى(١).

ولعل من ابرز ملامح الخطة الخمسية الجديدة للفترة من ١٩٨٦/٨١، أنها تهدف إلى إشراك المقاول المحلى فى عمليات التنفيذ بقدر أكبر قد تصل الى (٨٠٪) من إجمالى عدد الوحدات

١ ــ عبد الاله ابو عياش، التطوير الحضرى واستراتيجيات التخطيط فى الكويت دراسة منشورة بوحدة البحث والترجمة، الجمعية الجغرافية الكويتية العدد (٢٧)، الكويت فى مارس ١٩٨١، ص ٢٠.

السكنية عن طريق تقسيم المشروعات الإسكانية الى ٥٠٠ وحدة لكل موقع، مما يسهل الأمر للمقاولين المحليين، وتقل فرصة منافسة المقاولين الاجانب من جهة، و ينهي فرص منافسة المقاولين العالميين من جهة أخرى(١) .

* * *

١ ــ جريدة الانباء عدد ١٨٥٥، ٢٢ فبراير ١٩٨١.

ثانياً: مصادر مواد البناء:

تشارك الكويت غيرها من الدول النامية فى الافتقار الى العوامل المؤدية الى تطور صناعة المواد الانشائية، مثل مدى اتساع السوق المحلى، وتوافر مستلزمات الانتاج والخبرات الفنية اللازمة، لذا اعتمدت ــ فى البداية ــ على الاستيراد لتأمين احتياجات الفورة العمرانية من مواد البناء الرئيسية ولكن الحجم الكبير والمتزايد للطلب من ناحية، والطبيعة الخاصة لمواد البناء، كثقل وزنها وارتفاع تكاليف نقلها من ناحية أخرى قد ساعد على قيام صناعات محلية لانتاج هذه المواد، وعلى ذلك فإن المعروض من مواد البناء يتكون من مصدرين هما: الواردات والانتاج المحلى، وفيما يلى استعراض لتطور كل منهما:

واردات الكويت من مواد البناء:

تعتمد الكويت اعتماداً ملحوظاً على الواردات لتغطية احتياجاتها السلعية من الخارج، فقد بلغ اجمالى الواردات حوالى ٣٣٪ فى المتوسط من اجمالى الصادرات فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٩(١).

تمثل الواردات من المواد الإنشائية بدولة الكويت، مركزاً مهماً بين اجمالى الواردات، فمن حيث القيمة، تطورت قيمة

---

١ ــ بنك الكويت المركزى المرجع السابق، ص ١٣١.

الواردات الإنشائية تطوراً سريعاً، ففى عام ١٩٧٥ بلغت القيمة الإجمالية للمواد المذكورة حوالى (١٢٦) مليون دينار أى بنسبة (١٨ر٢٪) من اجمالى قيمة الواردات الكويتية للعام المذكور، فى حين أن تلك القيمة بلغت (١٠ر٥) مليون فقط فى عام ١٩٧٠، كما يوضحه الجدول (١):

تطور قيمة الواردات من المواد الانشائية خلال الفترة (١٩٧٠ ــ ١٩٧٥)

السنة	اجمالى قيمة الواردات	قيمة الواردات من المواد الانشائية	٪
١٩٧٠	٢٢٣ر٣	٢٣ر٥	١٠ر٥
١٩٧١	٢٣٢ر٣	٢٦ر٣	١١ر٣
١٩٧٢	٢٦٢ر٣	٢٨ر٩	١١ر٠
١٩٧٣	٣١٠ر٦	٣١ر٨	١٠ر٢
١٩٧٤	٤٥٥ر١	٦٦ر٦	١٤ر٦
١٩٧٥	٦٩٣ر٠	١٢٦ر٠	١٨ر٢

و يتضح ايضاً من الجدول السابق أن هناك زيادة فى نمو الواردات بصفة عامة، والواردات من المواد الانشائية بصفة خاصة، وهذا يعكس أمرين:

أولهما: شدة الاعتماد على الخارج فى سد متطلبات عمليات التنمية، بالإضافة إلى النمو المطرد فى نشاط إعادة تصدير المواد الإنشائية للدول المجاورة كما سنرى فيما بعد.

ثانياً: الزيادة الكبيرة فى الاسعار العالمية، و بالتالى فى اسعار الواردات، مما يزيد من تكاليف الانتاج، و يقوي الضغوط التضخمية فى الكويت، الى جانب أن احصاءات التجارة الخارجية تشير الى اتجاه حجم الواردات من اهم المواد الانشائية الى الارتفاع(١).

ان مصادر الكويت من مواد البناء تتمثل في دول عديدة، الا أن هذه الدول اختلفت باختلاف نوعية المادة الانشائية، ومن استقراء الجداول (٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣) والاشكال (٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢) التى توضح التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد الانشائية بحسب الوزن والمرتبة فى عام ١٩٧٨ نستنتج ما يلى:

*** مادة الكلس:**

استوردت الكويت من مادة الكلس فى عام ١٩٧٨ ما وزنه (٢٧٫٤٥٨٫٧٢٣) كيلو جرام، وقد بلغ عدد الدول المصدرة لهذه المادة الانشائية خمس دول رئيسية، بلغ الوزن الإجمالي لواردات الكويت منها ما نسبته (٩٨٫٨٪)، احتلت يوغوسلافيا المرتبة الأولى، حيث بلغ إجمالى ما صدرته للكويت فى العام المذكور ما نسبته (٤٠٫٨٪) من الوزن الاجمالى، أى أن خمسي إجمالى واردات الكويت من الكلس يصدر من يوغوسلافيا، تلتهااسبانيا فى المرتبة الثانية و بنسبة (٣٦٫٠٪) من الوزن الاجمالى، ثم الهند فى المرتبة الثالثة و بنسبة (٨٫٣٪) من الوزن الإجمالى، ثم لبنان فى المرتبة الرابعة و بنسبة (٧٫٨٪) من الوزن الإجمالى، ثم العراق فى المرتبة الخامسة و بنسبة (٦٫٠٪) من الوزن الاجمالى، اما ما

---

١ ــ وزارة التخطيط، الادارة العامة لشئون التخطيط، الادارة الاقتصادية تقييم الاستثمار فى النشاط العقارى بدولة الكويت، الكويت فى ديسمبر ١٩٧٨، ص ٣١ .

تبقى من النسبة الكلية ومقداره (٢ر١٪) من الوزن الاجمالى فمصدره دول أخرى عديدة.

من العرض السابق يتضح اذن ان ثلثي واردات الكويت من مادة الكلس فى العام المذكور مصدره دولتان فقط هما: يوغوسلافيا وأسبانيا، وهما من الدول الاوروبية اما الثلث المتبقي فمصدره تمثل فى كل من الهند والدول العربية.

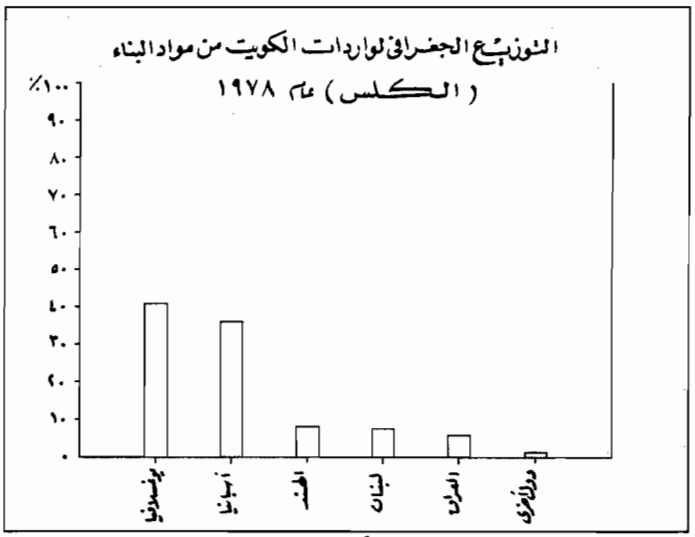

شكل (٥)

*** مادة الاسمنت:**

بلغ الوزن الاجمالي لواردات الكويت من الاسمنت في عام١٩٧٨ ما مقداره (٢ر٣٤٦ر٢٣٨ر٩٧٧) كيلوجرام، و يزيد عدد الدول المصدرة للمادة الانشائية المذكورة على عشرين دولة، إلا

أن هناك ثماني دول رئيسية مصدرة لمادة الاسمنت، امابقية الدول فقد اسهمت بنسبة ضئيلة، احتلت اليابان المرتبة الاولى كدولة مصدرة للمادة الانشائية المذكورة و بنسبة (٢٧ر٨٪) من الوزن الاجتمالي، أي بنسبة فاقت الربع من الوزن الاجمالى بقليل تلتها اسبانيا فى المرتبه الثانية بنسبة (١٨ر٧٪) من الوزن الإجمالي ثم كوريا الجنوبية فى المرتبة الثالثة و بنسبة (١١ر٣٪) من الوزن الاجمالى، يلى ما سبق الاتحاد السوفيتى فى المرتبة الرابعة و بنسبة مقدارها (٧ر٩٪) من الوزن الاجمالى، تليها رومانيا فى المرتبة الخامسة و بنسبة مقدارها (٦ر٤٪) من الوزن الاجمالى، تليها كل من سوازيلند فى المرتبة السادسة وتركيا فى المرتبة السابعة وتايوان فى المرتبة الثامنة، ولكل منها نسبة مقدارها: (٤ر٧، ٦ر٣، ٢ر٩٪) على التوالى من الوزن الاجمالى، واخيراً فإن ما تبقى من النسبة ومقدارها (١٦ر٧٪) من الوزن الاجمالى، قد اسهم به دول عديدة.

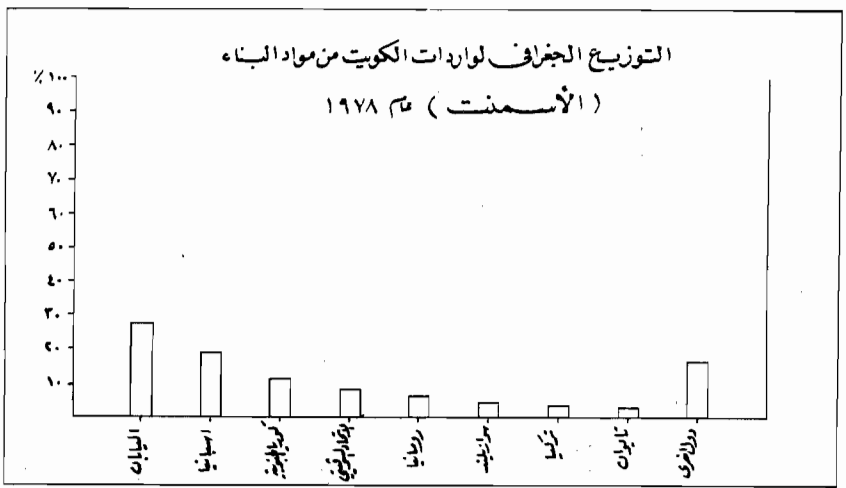

شكل (٦)

مما سبق يتضح أن ما نسبته (٨ر٥٧٪) من الوزن الاجمالى لمادة الاسمنت استوردته الكويت فى العام المذكور من ثلاث دول رئيسية هى: اليابان واسبانيا وكوريا الجنوبية، و باضافة ما استوردته الكويت من الاتحاد السوفيتى فى العام المذكور فإنه يمكن القول أن ثلثى واردات الكويت من مادة الاسمنت فى أربع دول فقط وهناك دول تعد أقل اهمية من الدول الاربعة السابقة كدول مصدرة لمادة الاسمنت مثلتها كل من رومانيا وسوازيلند وتركيا وتايوان، و بذلك فإن الكويت استوردت فى عام ١٩٧٨ ما نسبته (٣ر٨٣٪) من الوزن الاجمالى من ثمانى دول فقط

*** مادة البلاط:**

بلغ الوزن الإجمالي لواردات الكويت من البلاط في عام ١٩٧٨ ما مقداره (٨٢ر٠٤٩ر٩٥٦) كيلوجرام، جاءت ايطاليا فى المرتبة الاولى كدولة مصدرة للمادة الانشائية المذكورة و بنسبة مقدارها (٤ر٦٩٪) من الوزن الاجمالى، وتلك النسبة تعنى أن ثلثي واردات الكويت من مادة البلاط فى العام المذكور مصدرها ايطاليا، تليها أسبانيا فى المرتبة الثانية و بنسبة تقل كثيراً عما أسهمت به ايطاليا ومقدارها (٦ر٧٪)، تليها المانيا الغربية فى المرتبة الثالثة و بنسبة مقدارها (٨ر٥٪)، ثم لبنان فى المرتبة الرابعة و بنسبة مقدارها (٢ر٤٪)، أما النسبة المتبقية ومقدارها (٩ر١٢٪) من الوزن الاجمالى فمصدرها دول عديدة.

مما سبق يتضح أن ايطاليا تعد المصدر الرئيسى لمادة البلاط الواردة الى دولة الكويت فى عام ١٩٧٨، تليها بعد ذلك و بنسب تقل عن (١٠٪) كل من اسبانيا والمانيا الغربية ولبنان.

الى جانب أن التحليل السابق لمصادر مواد البناء أوضح أن اسبانيا مثلت مراكز متقدمة كدولة مصدرة لثلاث مواد انشائية ذكرناها سابقاً، و بالمقابل فأن لبنان مثلت مراكز متقدمة كدولة مصدرة لمادتى الكلس والبلاط الى دولة الكويت فى العام المذكور.

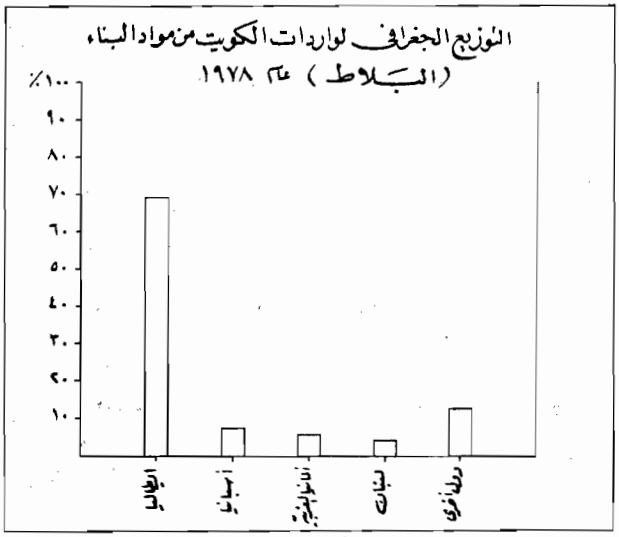

شكل (٧)

* احجار البناء المشغولة:

بلغ الوزن الاجمالى لواردات الكويت من أحجار البناء المشغولة فى عام ١٩٧٨ ما مقداره (٤٩ر٨٢٨ر٨٨٥) كيلو جرام، سجلت الدول العربية للمرة الاولى مراكز متقدمة كدول مصدرة للمادة الإنشائية المذكورة، فالأردن أسهمت بما نسبته (٤ر٨٧٪) من الوزن الاجمالى، محتلة بذلك المرتبة الاولى، تليها العراق ولكن بنسبة محدودة مقارنة بما

اسهمت به الاردن، فقد بلغت تلك النسبة ما مقداره (٨ر٠٪) من الوزن الاجمالى، ممثلة بذلك المرتبة الثانية، تليها سوريا فى المرتبة الثالثة و بنسبة مقدارها (٣ر٥٪) من الوزن الاجمالى.

أما ما تبقى من النسبة ومقدارها (١ر١٪) فقط، فقد أسهمت بتصديرها دول عديدة. ومن هنا يمكن القول أن المصدر الاساسى لواردات الكويت فى العام المذكور من مادة احجار البناء المشغولة تمثله الاردن، وبمشاركة العراق وسوريا، فإن نسبة واردات الكويت من الدول العربية الثلاث المذكورة من احجار البناء بلغ في عام ١٩٧٨ ما مقداره (٩ر٩٨٪) من الوزن الاجمالى.

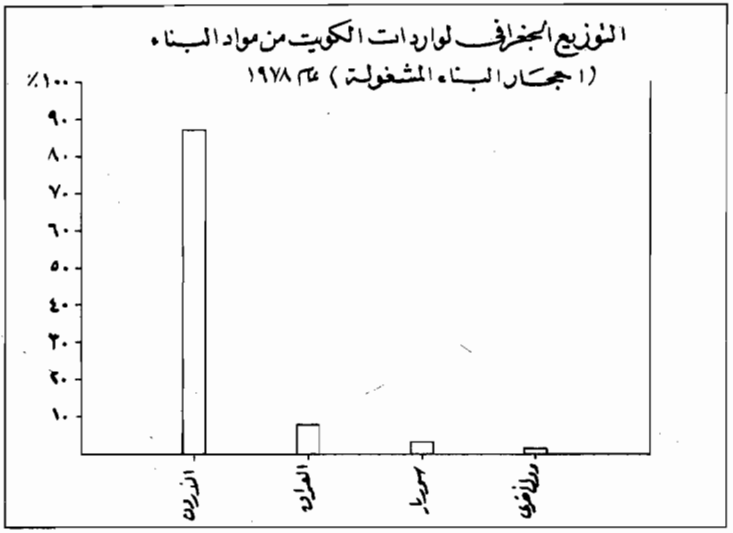

شكل (٨)

*** الطابوق:**

استوردت الكويت في عام ١٩٧٨ ما وزنه (٢ر٤٧٥ر٥٦٤) كيلوجرام من مادة الطابوق، جاءت الهند في المرتبة الاولى، حيث اسهمت بنسبة مقدارها (٩ر٣٨٪) من الوزن الاجمالي أي أن مايزيد على ثلث واردات الكويت من الطابوق مصدره الهند، تليها بريطانيا في المرتبة الثانية وبنسبة مقدارها (١ر٢٠٪) من الوزن الاجمالي، أي أن خمس واردات الكويت من مادة الطابوق مانسبته (٣ر١٠٪) أي حوالي عشر الواردات، والصين في المرتبة الرابعة، ثم ألمانيا الغربية في المرتبة الخامسة، ثم فرنسا في المرتبة السادسة وبنسبة مقدارها (٠ر٨، ٩ر٦، ٧ر٤٪) على التوالي من الوزن الاجتمالي، بالاضافة لما سبق فهناك نسبة مقدارها (٠ر١١٪) من الوزن الاجتمالي لمادة البناء المذكورة كان مصدرها دول عديدة.

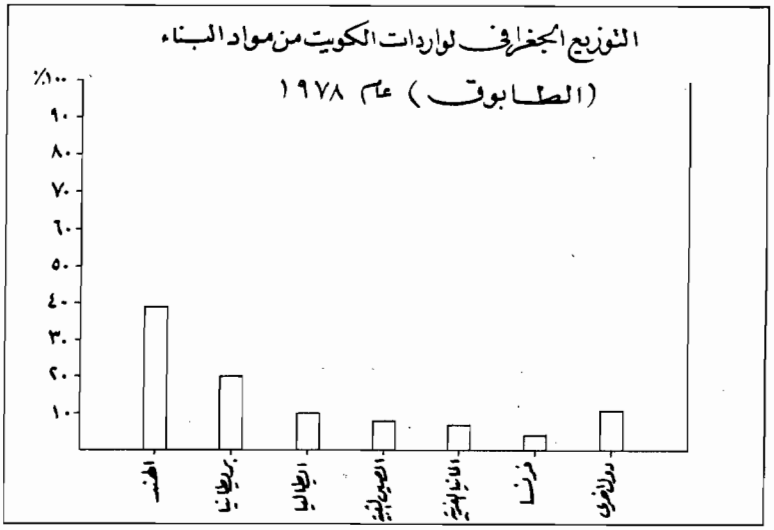

شكل (٩)

مما سبق يتضح أن واردات الكويت في عام ١٩٧٨ من المادة الإنشائية المذكورة تمثل بصورة رئيسية فى ثلاث دول هى: الهند وبريطانيا وايطاليا، بحيث شكلت هذه الدول مجتمعة نسبة مقدارها (٦٩ر٣٪) من الوزن الاجمالى لواردات الكويت من المادة المذكورة، أى ما يعادل ثلثي الوزن الاجمالي، إلى جانب أن ٥٠٪ من الوزن الاجمالى للمادة الإنشائية المذكورة تمثل مصدره فى الدول الاوروبية، اما الـ ٥٠٪ الأخرى فمصدره الهند والصين، أى من الدول الاسيوية.

*** الكاشي:**

بلغ الوزن الاجمالى لواردات الكويت من مادة الكاشى فى عام ١٩٧٨ ما مقداره (٢٦ر٤٥٩ر٦٦٧) كيلوجرام، وتعد ايطاليا المصدر الرئيسى للمادة الانشائية المذكورة، فنسبة واردات الكويت منها بلغ (٨٦ر٣٪) من الوزن الاجمالى، تأتى أسبانيا فى المرتبة الثانية وبنسبة مقدارها (٨ر٥٪) من الوزن الاجمالى، ثم لبنان فى المرتبة الثالثة، حيث أسهمت بنسبة مقدارها (٢ر٥٪) من الوزن الاجمالى اما ما تبقى من النسبة لواردات الكويت من مادة الكاشى ومقدارها (٢ر٧٪) من الوزن الاجمالى، فتأتى من دول عديدة أخرى.

ما سبق يتبين أنه فى عام ١٩٧٨ احتلت ايطاليا المرتبة الاولى فى تصدير الكاشى إلى دولة الكويت، وتأتى بعدها أسبانيا، وقد بلغ إجمالى واردات الكويت من هاتين الدولتين من المادة الانشائية المذكورة ما مقداره (٩٤ر٨٪) من الوزن الاجمالى.

وبهذا يمكن القول بأن اسبانيا قد احتلت المرتبة الثانية فى تصدير أربع مواد بنائية الى الكويت فى عام ١٩٧٨ هى: الاسمنت

والكلس، والبلاط، والكاشى، وهوما يعطي مكانة خاصة فى التعامل بينها و بين الكويت فى قطاع التشييد.

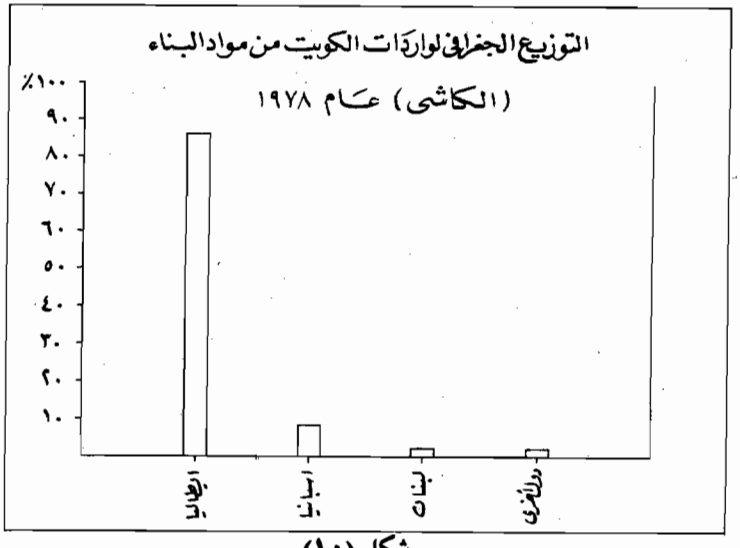

شكل (١٠)

* الالواح الزجاجية:

وقد استوردت الكويت فى عام ١٩٧٨ ألواحاً زجاجية بلغ وزنها (١٧٫٣١٢٫٧٦٣) كيلوجرام، مثلت اليابان المرتبة الاولى بين الدول المصدرة للمادة الانشائية المذكورة، وبما نسبته (٢٥٫٩٪) من الوزن الاجمالى لواردات الكويت فى العام المذكور، أى أن اليابان تعد المصدر الأساسى لحوالى ربع واردات الكويت من المادة الانشائية المذكورة، تليها بلجيكا فى المرتبة الثانية و بنسبة (١٨٫٣٪) من الوزن الاجمالى، وهذا يعني أن حوالى (٥٠٪) من الوزن الاجمالى لواردات الكويت من الالواح الزجاجية يأتى من دولتين فقط هما: اليابان و بلجيكا، تليها بعد ذلك تشيكوسلوفاكيا فى المرتبة الثالثة، فقد صدرت

للكويت ما نسبته (١٠ر٤٪) من الوزن الاجمالى، وتأتى بعدها الهند فى المرتبة الرابعة وبما نسبته(١٠ر١٠٪)، وتأتى بقية واردات الكويت من الالواح الزجاجية من دول عديدة أخرى وبما نسبته (٢٦ر١٪) من الوزن الاجمالى.

من العرض السابق يتضح أن (٧٣ر٩٪) من الوزن الاجمالى لواردات الكويت من الالواح الزجاجية فى عام١٩٧٨ تمثل مصدره فى خمس دول هى: اليابان و بلجيكا وتشكيوسلوفاكيا والهند و بولندا، أى أن الدول المذكورة صدرت حوالى ثلاثة أرباع الوزن الاجمالى لواردات الكويت من المادة الانشائية المذكورة فى عام ١٩٧٨، اما الربع المتبقى فقد صدر من دول عديدة و بنسبة محدودة لكل منها.

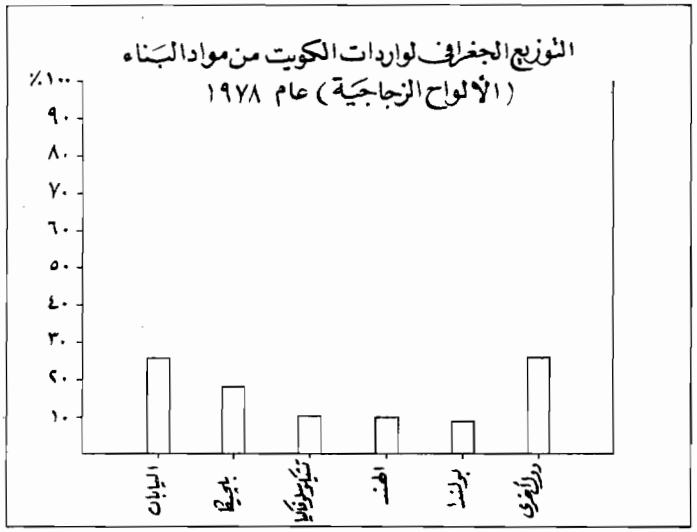

شكل (١١)

*** الحديد:**

يعد الحديد المادة الانشائية الأساسية الثامنة والأخيرة التى تستوردها الكويت من الخارج، وقد بلغ الوزن الاجمالى لواردات الكويت منها فى عام ١٩٧٨ ما مقداره (٢٦٤ر٥٠٠ر٤٢٧) كيلوجرام، وتمثل اليابان المصدر الرئيسى لواردات الكويت من الحديد، فقد بلغت نسبة ما صدرته (٤٨ر٧٪) من الوزن الاجمالى، ممثلة بذلك المرتبة الاولى، تلتها بعد ذلك الهند فى المرتبة الثانية و بنسبة مقدارها (١٧ر٢٪)، تأتى بعدها المانيا الغربية والصين و بريطانيا فى المراتب الثالثة والرابعة والخامسة على التوالى و بنسب مقدارها كما يلى: (٦ر٣، ٤ر٣، ٥ر٢٪) لكل منها، أما ما تبقى من النسبة ومقداره (٢٠ر٩٪) فقد استوردته الكويت من دول عديدة.

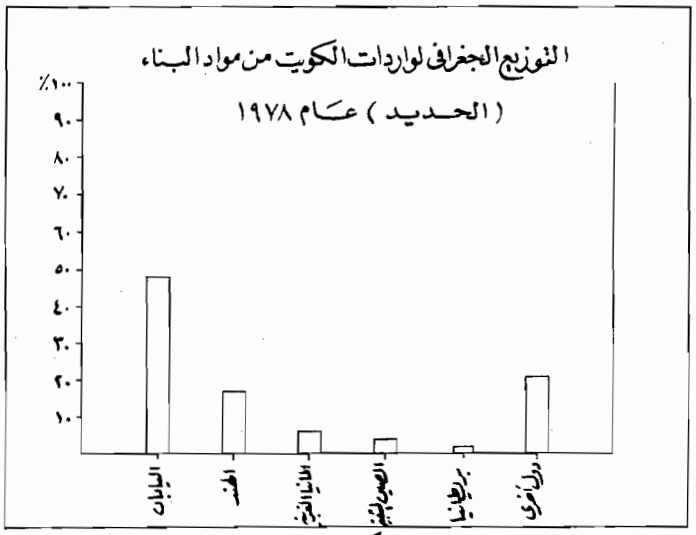

شكل (١٢)

من العرض السابق يتضح ان اربعة اخماس واردات الكويت من الحديد فى عام ١٩٧٨، كان مصدره خمس دول هى: اليابان والهند والمانيا الغربية والصين واخيراً بريطانيا.

مما سبق نستطيع القول أن مصادر الكويت من مواد البناء فى عام ١٩٧٨ تتلخص فيما يلى:

أ ــ احتلت اليابان المرتبة الاولى فى العام المذكور بين الدول المصدرة للكويت للمواد الانشائية التالية: الاسمنت، الالواح الزجاجية، الحديد.

ب ــ جاءت ايطاليا فى المرتبة الاولى بين الدول المصدرة للكويت المواد الانشائية التالية: البلاط، والكاشى.

ج ــ احتلت الهند المرتبة الاولى بين الدول المصدرة للكويت مادة الطابوق، وجاءت ايضاً فى المرتبة الثانية بين الدول المصدرة للكويت مادة الحديد، كما أنها جاءت فى المرتبة الثالثة كدولة مصدرة للكويت مادة **الكلس**، واخيراً جاءت فى المرتبة الرابعة كدولة مصدرة للكويت الالواح الزجاجية فى العام المذكور.

د ــ اما إسهام الدول العربية كدول مصدرة للكويت المواد الانشائية فقد كان واضحاً فى مادة أحجار البناء المشغولة فقط وبنسبة مقدارها (٩ر٩٨٪)، وقد خص الاردن وحدها ٤ر٨٧٪ من الوزن الاجمالى للمادة الانشائية المذكورة.

وبالاضافة لما سبق، تعد لبنان الدولة العربية الثانية التى أسهمت فى تصدير المواد الانشائية الى دولة الكويت حيث

احتلت المرتبة الثالثة بين دول العالم التى استوردت منها الكويت مادة الكاشى، وبما نسبته (٥ر٢٪) من اجمالى الواردات، وجاءت فى المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة لمادتى الكلس والبلاط، وبما نسبته (٨ر٧٪) من اجمالى الواردات للمادة الانشائية الاولى، و(٢ر٤٪) للمادة الانشائية الثانية، الى جانب أن العراق مثلت المرتبة الخامسة بين الدول التى استوردت منها الكويت مادة الكلس وبما نسبته (٠ر٦٪).

هـ — برزت كل من كوريا الجنوبية والاتحاد السوفيتى ورومانيا للمرة الاولى كدول مصدرة لمادة الحديد الى دولة الكويت، وقد بلغت النسبة الاجمالية لما تصدره من المادة المذكورة فى عام ١٩٧٨ ما مقداره (٦ر٢٥٪)، أى تمثل ربع واردات الكويت.

و — واخيراً تعد كل من اليابان واسبانيا و بريطانيا من اهم الدول المصدرة للمواد الانشائية الى دولة الكويت فى عام ١٩٧٨، تلتها بالاهمية كل من كوريا الجنوبية والاتحاد السوفيتى ورومانيا والمانيا الغربية و بريطانيا والهند، اما الدول العربية فتأتى فى المراتب الاخيرة كدول مصدرة للمواد الإنشائية، فنسبة واردات الكويت منها ضئيلة. أما الواردات ككل فيأتى (٣٣٪) منها من الدول الأوروبية المشتركة، تليها اليابان (١٦٪) فالولايات المتحدة (١٤٪)، فالدول العربية.(١)

---

١ — محمد هشام خواجكية، التكامل الاقتصادى فى الخليج العربى، من منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، بدون تاريخ، ص ١١٩.

واخيراً فقد بلغ الوزن الاجمالى للواردات من المواد الانشائية فى عام١٩٧٨ ما مقداره (٢٫٩٧٩٫٢٣٣٫٨١٢) كيلوجرام، أى بنسبة (٤٧٫٨٪) من الوزن الاجمالى للواردات الكلية بدولة الكويت فى العام المذكور.

الانتاج الكويتى المحلى من مواد البناء:

أولت دولة الكويت اهتماماً بقطاع الصناعة، وبخاصة الصناعات الانشائية الاساسية، وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلى ولو جزئياً، والواقع ان اقدم الصناعات الوطنية التى أقيمت فى الكويت، وبخاصة قبل تطوير قطاع البتروكيماويات كانت بفضل تشجيع المسئولين، مثل صناعة الاسمنت والطابوق، سواء بتقديم الدعم المالى أوعن طريق الاعفاءات الجمركية(١).

ولقد شهدت الكويت خلال السنوات الخمس الممتدة من عام ١٩٧٢ الى عام١٩٧٦تطوراً واسعاً فى صناعة مواد البناء، وخاصة الاسمنت والطابوق وأنابيب الاسبست والانابيب المعدنية (٢).

ومن استقراء الجدول ١٤ والاشكال (١٣، ١٤، ١٥) والتى توضح مدى تطور الانتاج المحلى من مواد البناء الأساسية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٩، نستنتج ما يلى:

---

١ ــ بنك الكويت المركزى، المرجع السابق، ص ٥٣.

٢ ــ وزارة التخطيط، تقييم الاستثمار فى النشاط العقارى بدولة الكويت، المرجع السابق ص ٣٤.

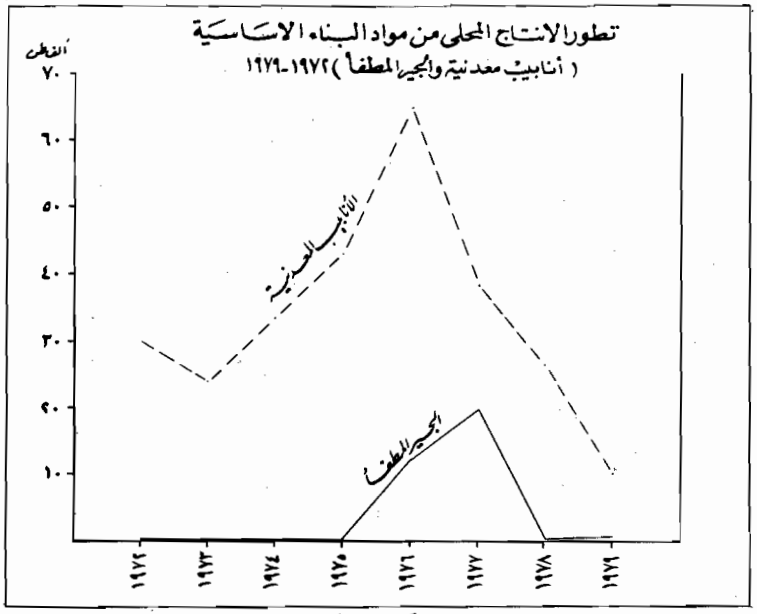

شكل (١٣)

١ ــ تطور الانتاج المحلى من الطابوق خلال الفترة الزمنية المذكورة من (٢٣٠٫٥) الف متر مكعب فى عام ١٩٧٢، الى (٣٥٧٫٨) الف متر مكعب فى عام ١٩٧٩، أى أن الانتاج المحلى من الطابوق ارتفع بما نسبته (٥٥٫٢٪) خلال سبع سنوات، بحيث أصبح الانتاج المحلى من الطابوق يشكل نسبة مقدارها ١٠٫٦٪ فى عام ١٩٧٨ من اجمالى الطابوق المستورد.

تضاعف انتاج الكويت من الجير المطفأ خلال الفترة المذكورة، ففى عام ١٩٧٢ كانت كمية ما ينتج محلياً (١٫٨) الف طن، فأصبح فى عام ١٩٧٩ مقداره (٥٫٦) الف طن، أى أن الانتاج المحلى ازداد بما نسبته (٢١١٪) خلال الفترة الزمنية المذكورة.

٣ — ارتفع الانتاج المحلى من الاسمنت من (٩٧ر٦) الف طن فى عام ١٩٧٢، الى (١ر٠٤٠ر٢) الف طن فى عام ١٩٧٩، أى أن الانتاج المحلى تضاعف عدة مرات وبما نسبته (٩٦٦٪) خلال الفترة الزمنية المذكورة، ومع ذلك فأنه حتى عام ١٩٧٨ مازال الانتاج المحلى لا يشكل سوى ٢٦ر٧٪ من اجمالى الاسمنت المستورد للعام ذاته.

٤ — انخفض الانتاج المحلى من الانابيب المعدنية خلال الفترة الزمنية المذكورة من (٣٠ر٠) الف طن فى عام ١٩٧٢، الى (١٠ر٢) الف طن فى عام ١٩٧٩، وهذا يعنى ان هذه المادة الانشائية، هى المادة الوحيدة التى سجلت انخفاضاً فى انتاجها المحلى بمقارنتها بالمواد الانشائية الثلاثة التى ذكرناها آنفاً، فقد انخفض الانتاج المحلى من المادة المذكورة بما نسبته (٦٦٪)، و يعزى هذا الى ان

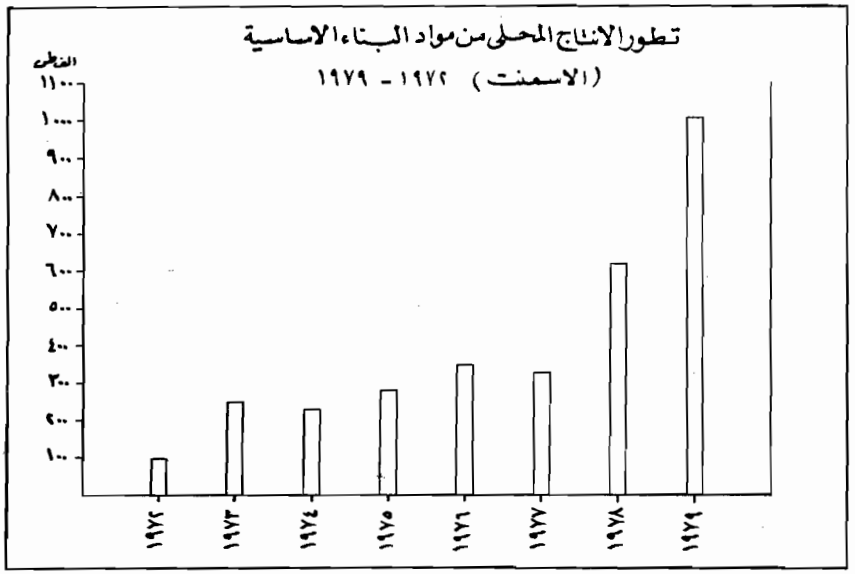

شكل (١٤)

الكويت قد حرصت منذ عام ١٩٧٩ على ان يكون انتاجها من أجل الاكتفاء الذاتى فقط، فى حين أنه قبل ذلك التاريخ كان أغلب انتاجها المحلى من الانابيب المعدنية يصدر للخارج، فقد بلغ ما صدر منها للخارج فى عام ١٩٧٦ ٨٠٪ من جملة الانتاج المحلى.

و يتضح من العرض السابق مدى اهتمام الكويت بتطوير الانتاج المحلى من المواد الانشائية الاساسية، بحيث إن هناك تطوراً ملحوظاً فى جميع المواد، باستثناء مادة الأنابيب المعدنية التى اتجه إنتاجها نحو الانخفاض، نتيجة الى أنه الهدف من انتاجها انحصر فى توفير الحاجة المحلية كما ذكرت سابقاً.

والى جانب اهتمام الدولة بتطوير الانتاج المحلى من المواد الانشائية الأساسية، تقوم ايضاً بدعم مواد البناء الرئيسية، والتى تتمثل فى الاسمنت والحديد والطابوق، بهدف التخفيف من العبء المادى الذى يتحمله المواطنون، وذلك بالمساهمة فى تخفيض تكاليف البناء، سواء كانت السلع الانشائية منتجه محلياً أم مستوردة، والدليل على ذلك صدور قرار دعم سلعة الاسمنت فى عام ١٩٧٥، اما قرار دعم سلعة الحديد فقد صدر فى منتصف عام ١٩٧٦، واخيراً فقد بدأ سريان قرار دعم الطابوق الرملى الجيرى فى شهر سبتمبر من عام ١٩٧٦(١).

ونخلص من العرض السابق لتطور واردات الكويت من المواد الانشائية من جهة، وتطور الانتاج المحلى من هذه المواد من جهة أخرى،

---

١ ــ وزارة التخطيط، تحليل وتقييم الدعم الحكومى فى دولة الكويت، المرجع السابق ص ١٢٧.

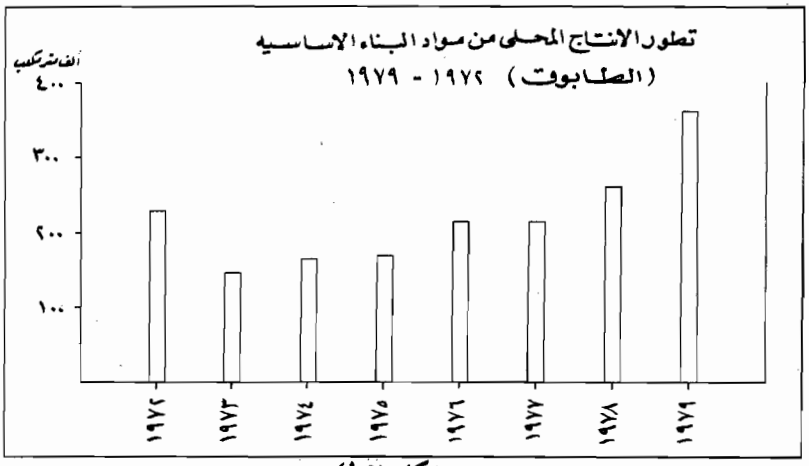

شكل (١٥)

بأنه على الرغم من تزايد الانتاج المحلى من المواد الانشائية الأساسية، وخاصة الاسمنت، والذى تضاعف انتاجه عشر مرات تقريباً فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٢ الى عام ١٩٧٩، إلا ان هذا الانتاج لا يزيد على ربع الكمية التى تستوردها الكويت من الخارج، حيث إن الواردات من المواد الانشائية بجميع انواعها مازالت تشكل نسبة كبيرة، والمثال على ذلك أن الجزء الاكبر من الاسمنت يتم استيراده من الخارج، وبنسبة تتراوح بين (٦٢٪ و ٨٥٪) من اجمالى الاستهلاك، نتيجة للنهضة العمرانية التى تشهدها البلاد(١).

التجارة بين الكويت والدول العربية فى مواد البناء الأساسية:

بلغ الوزن الاجمالى لواردات الكويت من المواد الانشائية فى البلاد العربية فى عام ١٩٧٨ ما مقداره (٥٦٥ر٩٩٩ر٧٠) كيلوجرام،

١ــ المرجع السابق، ص ١٣٢.

أى بنسبة مقدارها (٤ر٢٪) من إجمالى واردات الكويت من دول العالم من المواد الانشائية فى العام المذكور، وغالبية تلك النسبة تمثل واردات الكويت فى أحجار البناء المشغولة، والتى بلغ وزنها للعام المذكور ما مقداره (١٣٥ر٧٠٦ر٤٩) كيلوجرام، ممثلا بذلك نسبة قدرها (٧٠٪) من اجمالى واردات الكويت من البلاد العربية، وتعد الأردن الدولة العربية الأكثر تصديراً لأحجار البناء الى دولة الكويت، وبما وزنه (٩٥٠ر٥٤٤ر٤٣) كليوجرام، أى بنسبة مقدارها (٦٠٪) من إجمالى واردات الكويت من الدول العربية، تليها العراق ثم لبنان.

يأتى الحديد فى المرتبة الثانية من حيث واردات الكويت من المواد الانشائية من الدول العربية وبما وزنه (١٦٩ر٤٧٢ر٩) كيلوجرام، أى بنسبة (٣ر١٣٪) من إجمالى واردات الكويت من المواد الانشائية من الدول العربية، وتعد كل من قطر ومصر من أهم الدول العربية المصدرة للمادة الانشائية المذكورة لدولة الكويت.

أوضح ما سبق ان الكويت تعد دولة مستوردة للمواد الانشائية من البلاد العربية ولو بنسبة محدودة، إلا انها تعد أيضاً دولة مصدرة للمواد الانشائية إلى الدول العربية، وهذه الصادرات تعد أصلا واردات أعيد تصديرها، ولقد بلغ اجمالى الصادرات الى البلاد العربية، من اجمالى صادرات الكويت للمواد الانشائية فى عام ١٩٧٨ ما مقداره (٦٣٣ر٥٥٣ر١٦٣) كيلوجرام، أى بنسبة (٩ر٩٨٪) من اجمالى الصادرات التى بلغت (١٩٥ر٤٥٥ر١٦٥) كيلوجرام، وقد جاءت المملكة العربية السعودية فى المرتبة الاولى، من حيث نصيبها من تجارة الترانزيت، تليها الدول الخليجية الأخرى، أما عمان واليمن الشمالى واليمن الجنوبى، فتعد من أقل الدول المستوردة للمواد الانشائية من دولة

الكويت فى العام المذكور، وأخيراً فإن نصيب الدول غير العربية ضئيل من تجارة الترانزيت مع دولة الكويت و بنسبة مقدارها (١ر١٪) فقط، وتعد ايران من أكثر الدول المذكورة استيراداً للمواد الانشائية من دولة الكويت، يليها الهند و باكستان، ثم دول غيرعربية اخرى عديدة.

بالاضافة لما سبق فإن اجمالى صادرات الكويت من المواد الانشائية فى عام ١٩٧٨ بلغ نسبة مقدارها (٦ر٥٪) من الواردات الكلية من المواد ذاتها.

***

ثالثا : تطور العمالة في قطاع التشييد والبناء :

ينبغى فى بداية الدراسة التحليلية لتطور نسبة العمالة بقطاع التشييد والبناء الى إجمالى العمالة فى الكويت، إعطاء صورة موجزة للتوزيع النسبى لقوة العمل حسب أبواب المهنة فى التعدادات الأربعة الأخيرة، أى بداية بتعداد عام ١٩٦٥ ونهاية بتعداد عام ١٩٨٠، ومن الملاحظ أن التوزيع المهنى يقسم فى التعدادات الكويتية الى تسعة ابواب، يهمنا منها الابواب الثلاثة الاخيرة (السابع والثامن والتاسع) وهى التى تتناول عمال الانتاج والعمال العاديين، إذ يُعتبر العمال المذكورون على مختلف مهاراتهم العنصر البشرى الرئيسى فى العملية الانتاجية (١).

ومن استقراء الجدول رقم ١٥ والاشكال (١٦، ١٧، ١٨، ١٩) يتضح ما يأتي:

أ ــ لقد تطور العدد المطلق لعمال الانتاج والعمال العاديين بدولة الكويت فى تعدادات أعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠ كما يلى : (٦١٥٠٩، ٩٦.٣٨، ١٠٥٦٠٨، ١٨٨١٨٥) عامل على التوالى، بمعنى ان العدد المطلق للعمال المذكورين قد ارتفع فى الفترة التعدادية الاولى بنسبة مقدارها (١ر٦٥٪)، وفى الفترة التعدادية الثانية بنسبة مقدارها (٠ر١٠٪)، وفى الفترة التعدادية

---

١ ــ وزارة التخطيط، الادارة العامة لشئون التخطيط، ادارة تنمية الموارد البشرية، العمالة والهيكل المهني في قطاع الصناعات التمويلية، الكويت في يناير ١٩٧٩، ٢٥٨.

توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين فى اقسام النشاط الاقتصادى
(١٩٦٥)

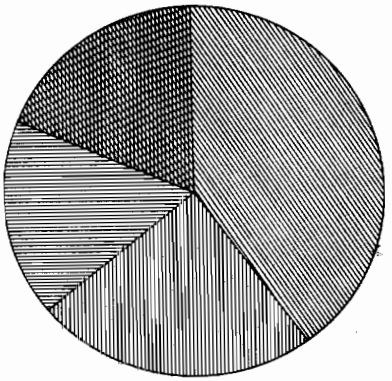

شكل (١٦)

الثالثة بنسبة مقدارها (٢ر٧٨٪)، و بذلك فإن معدلات النمو المسجلة للفترات التعدادية الثلاث المذكورة، كما يلى: (٢ر١١، ٠ر٢، ٦ر١٥٪) على التوالى أى أن معدل نمو العمالة المذكور قد شهد تناقصاً ملحوظاً خلال الفترة التعدادية الثانية، إلا أن معدل النمو هذا قد عاد للزيادة مرة اخرى خلال الفترة التعدادية الثالثة بدرجة فاقت معدل النمو السنوى الذى سجل فى الفترة التعدادية الاولى، وبما مقداره (٤ر٤٪).

ان نسبة النمو المسجلة لعمال الانتاج والعمال العاديين خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٠، أى خلال فترة طولها خمسة عشرة عاماً بلغت (٢٠٦٪).

ب ـ تسهم العمالة الوافدة من العمال المذكورين فى التعدادت الاربعة، إسهاماً مرتفعاً للغاية، فقد بلغت نسبتهم فى التعدادات المذكورة ٢ر٩١٪، ٣ر٨٦٪، ٥ر٨٥٪، ٧ر٩٢٪، على التوالى، فى حين سجل إسهام السكان الكويتيين بالمقابل نسبة مقدارها ٨ر٨٪، ٧ر١٣٪، ٥ر١٤٪، ٣ر٧٪، على التوالى، أى أن إسهام السكان الكويتيين كان يتجه نحو الارتفاع حتى عام ١٩٧٥. غير أنه ما إن حل عام ١٩٨٠، حتى انخفض بشكل واضح نصيب السكان الكويتيين إلى نحو نصف نسبتهم من العمالة فى عام ١٩٧٥، فى الوقت الذى ارتفع فيه نصيب غيرالكويتيين بشكل ملحوظ، فاصبحوا يمثلون فى عام ١٩٨٠ غالبية العمالة فى القطاع المذكور.

توزيع عمالـ الانتاج والعمال العاديين فى اقسام النشاط الاقتصادى

(١٩٧٠)

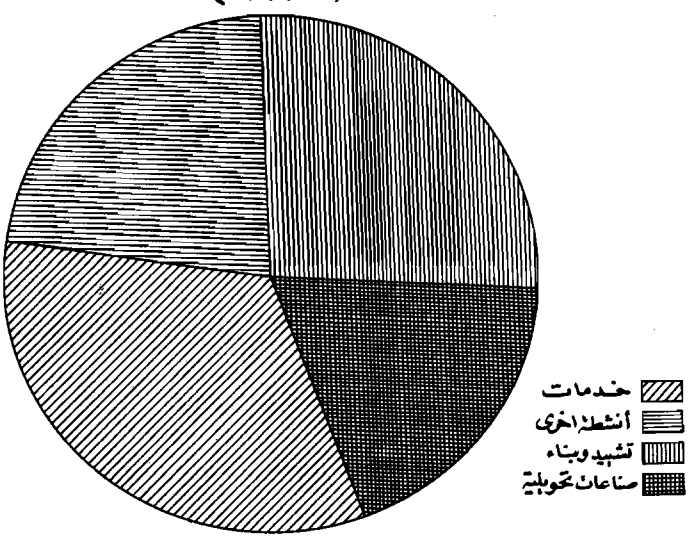

شكل (١٧)

ج ــ سجل قطاع التشييد والبناء فى عام ١٩٦٥ نسبة مقدارها ١ر٤٠٪ من إجمالى العمالة بدولة الكويت، وهذا يعنى أن خمسي العمالة بالدولة يتركزون بقطاع التشييد والبناء، ممثلا بذلك المرتبة الاولى من حيث نصيبه من العمالة الاجمالية، وقد أسهم السكان الكويتيون بنسبة ضئيلة مقدارها ٦ر١٪، فى حين أن النسبة المتبقية ومقدارها ٥ر٣٨٪ ساهم بها سكان غير كويتيين.

و يلى قطاع التشييد والبناء من حيث نسبة تركز العمالة الاجمالية فى عام ١٩٦٥، كل من قطاع الصناعات التحويلية فى المرتبة الثانية، وقطاع الخدمات فى المرتبة الثالثة، ثم تليها القطاعات الاقتصادية الاخرى وهى: المياه والغاز والكهرباء، المناجم والمحاجر، النقل والمواصلات، التجارة، واخيراً قطاع الزراعة والصيد.

د ــ سجل قطاع التشييد والبناء فى عام ١٩٧٠ انخفاضاً فى نصيبه من العمالة الاجمالية فى تعداد عام ١٩٧٠، حيث بلغت تلك النسبة ما مقداره ٩ر٣٠٪، أى بانخفاض مقداره ٢ر٩٪، عما كانت عليه نسبتهم فى تعداد عام ١٩٦٥، إلا ان الرقم المطلق للعاملين فى القطاع المذكور سجل ارتفاعاً مقداره (٤٩٤٢) عاملاً، أى بنسبة نمو مقدارها ٢٠٪، اما من حيث نصيب كل من شقى السكان الكويتيين وغير الكويتيين، فقد كان بنسبة مقدارها ٩ر١٪ للكويتيين، ممثلا بذلك ارتفاعاً ضئيلاً مقداره ٣ر٪ عما كان عليه اسهامهم في التعداد السابق، ومع ذلك فمازال نصيبهم فى القطاع المذكور ضئيلاً للغاية، بالمقارنة بنصيب السكان غير الكويتيين،

الذى سجل نسبة مقدارها ٢٩ر٠٪ رغم أنه سجل انخفاضاً مقداره ٩ر٥٪ عما كان عليه نصيبهم فى تعداد عام ١٩٦٥.

توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين بحسب اقسام النشاط الاقتصادى (١٩٧٠)

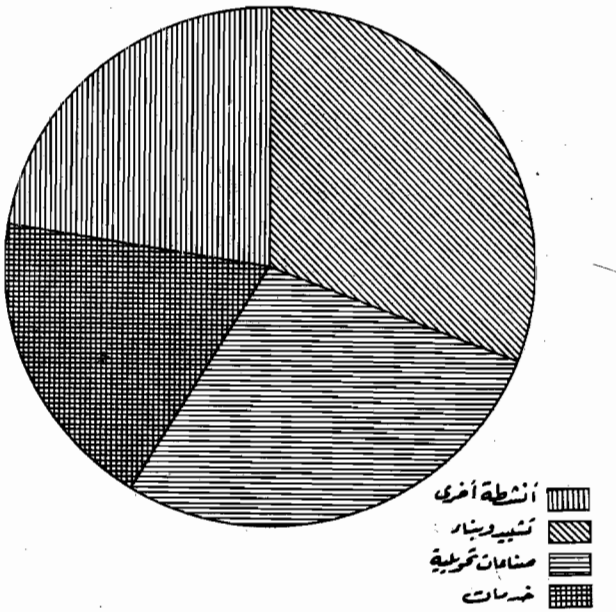

شكل (١٨)

ونخلص مما سبق إلى أن انخفاض نصيب قطاع التشييد والبناء فى تعداد عام ١٩٧٠، بالمقارنة لما كان عليه نصيب القطاع المذكور في عام ١٩٦٥، إنما يعود أساساً الى انخفاض مشاركة السكان الوافدين، فى الوقت الذى ارتفعت فيه مشاركتهم بقطاعات اقتصادية اخرى فى العام ذاته، وبخاصة فى قطاعى النقل والمواصلات ٢ر٤٪ والصناعات التحويلية ٧ر٣٪.

و يضاف الى ما سبق، أن نصيب قطاع التشييد والبناء من العمالة الاجمالية، مازال يحتل المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، و يرجع ذلك إلى أن معدل النمو السنوى للعمالة فى القطاع المذكور قد بلغ ٤٪ فى الفترة الفاصلة بين تعدادى ١٩٦٥و ١٩٧٠ وقد انخفضت نسبة العاملين فى القطاع المذكور، نتيجة لارتفاع معدل نمو العمالة في القطاعات الاقتصادية الاخرى، بدرجة فاقت معدل النمو السنوى لقطاع التشييد والبناء فى الفترة الزمنية المذكورة، كما حدث فى قطاعى النقل والمواصلات، والصناعات التحو يلية.

هـ ــ استمر انخفاض نسبة تركز العمالة بقطاع التشييد والبناء فى تعداد عام ١٩٧٥، حيث بلغت ٥ر٢٦٪ من إجمالى العمالة، واصبح هذا القطاع يحتل للمرة الاولى المرتبة الثانية بين القطاعات الاقتصادية الاخرى، وقد كان نصيب السكان الكو يتيين ٣ر١٪، يقابلها ٢ر٢٥٪ لغير الكو يتيين، أى أن كلا من شقى السكان ساهم في خفض نسبة تركز العمالة في القطاع المذكور بما مقداره ٦ر٠٪ ولكل منها على التوالى، بالاضافة الى أن العدد المطلق للعاملين بقطاع التشييد والبناء قد سجل انخفاضاً ملحوظاً مقداره (١٦٦٦) عامل، أى بنسبة ٦ر٥٪، عما كان عليه نصيبهم فى تعداد عام ١٩٧٠، وبمعدل انخفاض سنوى بلغ ١ر١٪ فى الفترة الفاصلة بين التعدادين المذكورين.

و ــ سجل نصيب قطاع التشييد والبناء من اجمالى العمالة ارتفاعاً ملحوظاً فى تعداد عام ١٩٨٠، فقد ارتفع الى ٣ر٣٧٪ من اجمالى

توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين في اقسام
النشاط الاقتصادي (١٩٨٠)

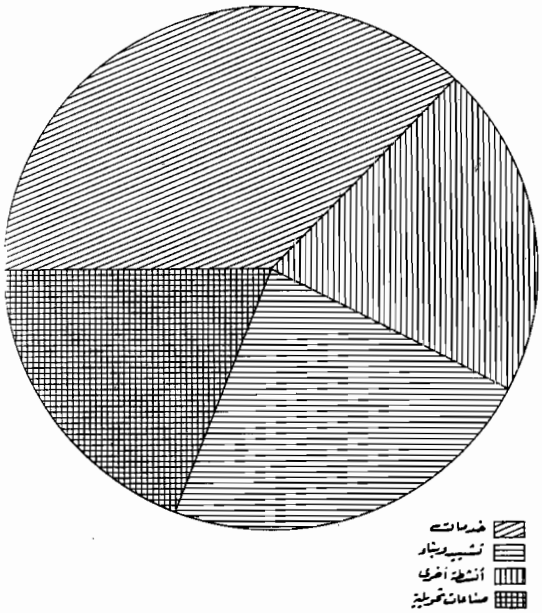

شكل (١٩)

العمالة، وبعدد مطلق مقداره (٧٠٢٤٥) عاملاً، أى بنسبة نمو مقدارها (١٨٤ر٨٪)، عما كان عليه عددهم المطلق فى تعداد عام ١٩٦٥، وبذلك أصبح القطاع المذكور يمثل المرتبة الأولى مرة اخرى، وكما كان عليه فى تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٠، بعد أن مثل المرتبة الثانية فى تعداد عام ١٩٧٥، وقد ساهم السكان الكويتيون بنسبة (٣ر٪)فقط، فى حين أن النسبة المتبقية ومقدارها (١ر٣٧٪) ساهم بها السكان غير الكويتيين.

مما سبق يتضح أن العدد المطلق للعمالة بقطاع التشييد والبناء قد تضاعف مرتين خلال فترة لا تتعدى خمسة عشرة عاماً، سجل نصفها تقريباً فى الفترة ــ التعدادية الثالثة، وثلثها فى الفترة التعدادية الأولى، أما الفترة التعدادية الثانية فقد كانت أقل اسهاماً من حيث نمو العمالة فى قطاع التشييد والبناء، نتيجة للركود الاقتصادى الذى طرأ على قطاع الاستثمار العقارى فى تلك الفترة.

بالاضافة الى أن إجمالى عدد المناطق المستحدثة التى نظمتها البلدية فى الفترة التعدادية الأولى بلغ إحدى عشرة منطقة، تشكل نسبة مقدارها ٤ر٣٢٪، من اجمالى عدد المناطق المنظمة بواسطة البلدية، إلى جانب مشاريع الهيئة العامة للاسكان وقد بلغت جميعها ما مقداره (٣٤) منطقة ومشروع، اما فى الفترة الثانية فقد نظمت البلدية ثماني مناطق فقط، أى بنسبة (٥ر٢٣٪) من اجمالى المناطق والمشاريع اما فى الفترة التعدادية الثالثة، والتى تمتد من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠، فقد نفذت الهيئة العامة للاسكان ستة عشر مشروعاً ومنطقة أى بنسبة (١ر٤٤٪) من اجمالى المناطق المنشأة والمشاريع المقامة فى دولة الكويت، لذلك فإن نمو العمالة فى الفترة الزمنية الثالثة، سجل أعلى معدل نمو سنوى للعاملين فى قطاع التشييد والبناء (١).

وتبرز من العرض السابق لتطور العمالة بقطاع التشييد والبناء فى الكويت فى تعدادات ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠ الحقائق التالية:

١ ــ ان اعداد المناطق خلال الفترات الزمنية المختلفة، مستقاه من تقارير غير منشورة صادرة من المجلس البلدى ببلدية الكويت، بالاضافة الى الجدول الخاص بمشاريع الهيئة العامة للاسكان للفترة الممتدة من عام ١٩٧٦ الى ١٩٨٥.

١ ــ أن قطاع التشييد والبناء يعتمد أساساً فى توفير العمالة، على العمالة الوافدة فى التعدادات الاربعة المذكورة، و يرجع السبب فى ذلك الى هيكل تخصص القوى العاملة السائد بالكويت، حيث إن نسبة كبيرة من الكويتيين تمارس نشاطاً إدرايا وخدمياً، مما يجعل عملية توفير اليد العاملة الضرورية لقطاع التشييد والبناء متوقفة بالأساس على اتجاهات هجرة العمالة الوافدة.

٢ ــ اتجهت نسبة العمالة،بالاضافةالى العدد المطلق للعمالة فى قطاع التشييد والبناء حتى تعداد عام ١٩٧٥، نحو الانخفاض، من تعداد لآخر، حتى أصبحت نسبة العمالة فى القطاع المذكور متدنية وممثلة للمرتبة الثانية فى تعداد عام ١٩٧٥، بعد ان كانت ممثلة للمرتبة الاولى فى التعدادين السابقين للتعداد المذكور وهما تعداد (١٩٦٥ و ١٩٧٠).

٣ ــ انخفض معدل نمو العمالة السنوى فى قطاع التشييد والبناء فى الفترة التعدادية الثانية، أى الفاصلة بين تعدادى ١٩٧٠ و ١٩٧٥، مقارنةً بما كانت عليه من معدل نمو فى الفترة التعدادية الأولى أى بين تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٠، و يرجع انخفاض معدل النمو فى الفترة التعدادية الثانية أساساً الى الركود الاقتصادى الذى طرأ على قطاع الاستثمار العقارى فى أواخر الستينات، و بداية السبعينات، إلى جانب عوامل أخرى ساعدت على انخفاض معدل النمو للفترة التعداية المذكورة وهى كما يلى:

* انخفاض كمية العمالة الوافدة من ايران، نتيجة لتنفيذ مشروعات إنمائية كبيرة هناك فى الفترة التعدادية المذكورة.

* ارتفاع مستوى الأجور فى بعض دول الخليج مما أدى الى انتقال العمالة اليها.

* انخفاض أهمية الكويت كمركز جذب للعمالة الوافدة نتيجة لعدم توافر السكن الملائم، و بالاسعار المناسبة.

* انخفاض نسبة العمالة فى قطاع التشييد والبناء نتيجة تعقد الاجراءات المتبعة فى منح تصاريح الاقامة والعمل ــ فى المقام الاول ــ والى عدم وجود مكاتب تشرف على تنظيم الاستخدام وترشيده فى هذا القطاع.

٤ ــ ارتفعت نسبة العمالة فى قطاع التشييد والبناء مرة اخرى فى الفترة التعدادية الثالثة، اى خلال الفترة الزمنية الفاصلة بين تعدادى ١٩٧٥ و ١٩٨٠، ووصلت الى ما كانت عليه فى الفترة التعدادية الاولى، فأصبح القطاع المذكور يمثل المرتبة الاولى، من حيث نصيبه من العمالة الاجمالية بالدولة، وأصبح العدد المطلق للعمالة المذكورة يزيد قليلا على سبعين الف عامل بعد أن كان لا يزيد عن اربعة وعشرين الف عامل، و يرجع ذلك الى عودة اهمية قطاع الاستثمار العقارى فى الفترة المذكورة، نتيجة لاهتمام الدولة بتوفير السكن والمرافق المختلفة للمواطنين، فافردت لقطاع الاسكان الجزء الاكبر فى ميزانية وزارة الاشغال العامة المخصصة للانشاءات المختلفة، الى جانب تأسيس الهيئة العامة للاسكان فى الفترة ذاتها، و بخاصة أنه افرد ايضاً للهيئة المذكورة ميزانية ضخمة مستقلة لتنفيذ المشروعات الاسكانية والمرافق الملحقة بها، فساعد هذا كله على زيادة إبرام العقود الاستثمارية العقارية على

المستويين المحلى والعالمى. وما ترتب على ذلك من احتياجات الشركات المذكورة بنوعيها الى استخدام الايدى العاملة الوافدة، ومن جنسيات مختلفة، و باعداد كبيرة، بحيث إن هناك جنسيات يعد دخولها للعمل فى القطاع المذكور للمرة الاولى، و بداية منذ عام ١٩٧٦، وكمثال على ذلك الجنسيات الكورية والفلبينية واليابانية، والتى سنتناولها بالتفصيل فيما بعد، عند دراسة الخصائص الديموجرافية للعمالة فى قطاع التشييد والبناء.

* * *

القسم الثاني

التحليل الديموجرافي للعمالة في قطاع التشييد والبناء

أولا: اتجاهات نمو القوى العاملة في القطاعات المختلفة.
ثانياً: توزيع العمالة على أساس الهوية.
ثالثاً: تحليل تصاريح العمل والاقامة على اساس الهوية.
رابعاً: الخصائص العمرية للعمالة في قطاع التشييد والبناء.

القسم الثانى
التحليل الديموجرافى للعمالة فى قطاع التشييد والبناء

تتضمن الدراسة التحليلية للعمالة فى قطاع التشييد والبناء عدة ظاهرات ديموجرافية، مثل حجم العمالة فى قطاع التشييد والبناء بالنسبة لإجمالى العمالة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، من حيث التطور العددى والنسبى، للوقوف على مدى ما يستوعبه القطاع المذكور من إجمالى العمالة بالدولة، وكذلك توزيع العمالة على أساس الهوية، لمعرفة مدى إسهام كل جنسية من الجنسيات المتعددة العاملة بالقطاع المذكور، ثم ترتيب إسهام هذه الجنسيات، واخيراً هناك دراسة تحليلية للخصائص العمرية للعاملين بقطاع التشييد والبناء، لمعرفة الفئات العمرية الأكثر إسهاماً في عملية التعمير والتشييد بدولة الكويت، وبخاصة أن الخصائص العمرية للعاملين بقطاع التشييد والبناء، تعد سجلا تاريخياً لهؤلاء العاملين يعكس صورتهم وحجمهم ودرجات تذبذبهم او استقرارهم خلال دورات تاريخية مختلفة.

أولا ـ اتجاهات نمو القوى العاملة فى الكويت فى القطاعات المختلفة:

لما كان السكان فى أى دولة، هم الوعاء الرئيسى الذى يغذى قوة العمل، التى تغذى بدورها قطاع التشييد والبناء بأفراد العمالة فيه،

فإنه من المفيد البدء باستعراض العمالة والسكان، وتتبع تطورهما، وتفاعلهما، وانماط تركيبهما، على مر السنين، و يعتبر ذلك مدخلاً منطقياً للتعرف على مدى تأثر العمالة فى قطاع التشييد والبناء، بالتغيرات والأنماط فى قوة العمل وفى السكان، ولهذا السبب فإن هذا الجزء سيتناول بالدراسة العمالة والسكان، مع التركيز على العمالة فى قطاع التشييد والبناء، بالإضافة الى أنه فى الفصل ذاته سوف نتناول بالتحليل التفصيلى تطور عددهم، وتوزيعهم على أساس الهوية كما ذكرنا فى السابق، وأخيراً سنتناول بالتحليل خصائصهم العمرية فى تعدادات اعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥.

أ ــ تطور القوى العاملة والسكان:ــ

لقد تطور عدد السكان بدولة الكويت خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٠، كما يوضحها الجدول التالى:ــ

جدول رقم (٢)
تطور عدد السكان الكويتيين وغير الكويتيين بدولة الكويت فى تعدادات (١٩٦٥ ــ ١٩٨٠)

تاريخ التعداد	كويتيون	٪	غير الكويتيين	٪	جملة	٪
١٩٦٥	٢٢٠٠٥٩	٤٧٫١	٢٤٧٢٨٠	٥٢٫٩	٤٦٧٣٣٩	١٠٠٫٠
١٩٧٠	٣٤٧٣٩٦	٤٧٫٠	٣٩١٢٦٦	٥٣٫٠	٧٣٨٦٦٢	١٠٠٫٠
١٩٧٥	٤٧٢٠٨٨	٤٧٫٥	٥٢٢٧٤٩	٥٢٫٥	٩٩٤٨٣٧	١٠٠٫٠
١٩٨٠[١]	٥٦٢٠٦٥	٤١٫٥	٧٩٣٧٦٢	٥٨٫٥	١٣٥٥٨٢٧	١٠٠٫٠

١ ــ الارقام المطلقة مستقاة من المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٨٠، جدول رقم (٢٢)، ص ٢٧.

من الجدول السابق يتضح ما يلى:ـ

١ ـ **اتجه نصيب السكان الكويتيين من إجمالي السكان بدولة الكويت** نحو التناقص من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٨٠، فبلغت نسبتهم فى عام ١٩٨٠ حوالى خمسي اجمالى السكان، إلى جانب ان نصيبهم فى التعدادات الأربعة المذكورة بلغ نسبة تقل عن ٥٠٪ من إجمالى السكان.

٢ ـ وبالمقابل فإن نصيب السكان غير الكويتيين من إجمالى السكان بدولة الكويت، اتجه نحو الارتفاع، فقد بلغ عام ١٩٨٠ حوالى ثلاثة أخماس اجمالى السكان، بالاضافة الى أن نسبة السكان غير الكويتيين قد زادت عن ٥٠٪ من اجمالى السكان فى التعدادات الأربعة المذكورة.

٣ ـ تزايد اجمالى عدد السكان بدولة الكويت بسرعة فائقة ، فبعد أن كان نصف مليون تقريباً في عام ١٩٦٥، قفز هذا الرقم فبلغ حوالى مليون وثلث المليون في عام ١٩٨٠، أى بنسبة نمو بلغت ما مقداره (١ر١٩٠٪)، أى أن إجمالى السكان قد تضاعف مرتين تقريباً في فترة زمنية طولها خمسة عشر عاماً فقط.

ومن الجدول ٣ يتضح تطور اسهام كل من شقي السكان الكويتى وغير الكويتى في القوى العاملة من إجمالي السكان لكل منهما بدولة الكويت في تعداد اعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥و ١٩٨٠.

جدول (٣)

تطور نسبة اسهام الكويتيين وغير الكويتيين في قوة العمل للسنوات (١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠

تاريخ التعداد	نسبة قوة العمل الكويتية من مجموع الكويتيين	نسبة قوة العمل غير الكويتية من مجموع غير الكويتيين	النسبة الاجمالية لقوة العمل من مجموع السكان
١٩٦٥	١٨ر٣	٥٦ر٣	٣٧ر٦
١٩٧٠	١٧ر٢	٤٤ر٧	٣١ر٧
١٩٧٥	١٨ر٤	٤٠ر٤	٣٠ر٠
١٩٨٠	١٨ر٧	٤٧ر٣	٣٥ر٤

من الجدول السابق يتضح ما يلي :

١ ــ أن نسبة إسهام القوى العاملة الكويتية إلى إجمالى السكان الكويتيين تقل عن ٢٠٪ فى التعدادات الأربعة المذكورة، إلا أن نسبتهم تلك اتجهت نحو الزيادة الطفيفة فى تعدادى ١٩٧٥ و ١٩٨٠، مقارنة بما كانت عليه نسبتهم فى تعداد عام ١٩٧٠.

٢ ــ بلغ إسهام القوى العاملة غير الكويتية من إجمالى السكان غير الكويتيين نسبة فاقت ما يقابلها لدى السكان الكويتيين، فقد

بلغت نسبة لم تتعد ٥٠٪ من اجمالى السكان الوافدين، باستثناء تعداد عام ١٩٦٥، حيث سجلت نسبتهم ما مقداره ٥٦٪، ثم بدأت تتجه نحو التناقص نتيجة لتغير نوعية المهاجرين الذين وفدوا الى الكويت، فقبل عام ١٩٦٧ اقتصرت عملية الوفود على الهجرة الفردية، اما بعد ذلك، أى منذ عام ١٩٦٧، فقد أخذ نمط الهجرة الى الكويت في التغير التام، فاصبحت الهجرة تشمل أسر الوافدين أثناء عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ نتيجة للحرب العربية الاسرائيلية التى حدثت في عام ١٩٦٧، إلا أن هذه النوعية من الهجرة الى الكويت بدأت في التناقص منذ عام ١٩٦٩، ومع ذلك فقد أثرت هذه النوعية من الهجرة التى حدثت في العامين المذكورين على نسبة إسهام القوى العاملة الوافدة من إجمالى السكان غير الكويتيين، في السنوات التى تلت تعداد عام ١٩٦٥، وقد سجلت أقصى نسبة لإسهامهم في القوى العاملة في تعداد عام ١٩٨٠، نتيجة لتغير سياسة الكويت تجاه دخول الوافدين الى الكويت حيث اتصفت هذه السياسة بالتشدد، فاقتصرت فقط على من حصل منهم على عقد للعمل داخل الدولة، ومما ساعد أيضاً على ارتفاع نسبة إسهام السكان الوافدين في القوى العاملة إلى إجمالى السكان الوافدين، أنه بحلول عام ١٩٨٠ انضم الافراد الوافدين إلى الكويت في عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ لسوق العمل الكويتى، بعد أن كانوا يعدون ضمن الافراد الذين هم خارج قوة العمل لصغر سنهم في العامين المذكورين، أي في فئة العمر الأقل من ١٥ سنة.

٣ ــ ينطبق ما ذكرناه حيال نسبة اسهام السكان الوافدين فى القوى العاملة الى اجمالى السكان الوافدين فى التعدادات الاربعة المذكورة على نسبة إسهام إجمالى السكان فى القوى العاملة، نتيجة للنسبة الكبيرة التى أسهم بها الوافدون فى القوى العاملة، و بذلك تشكل القوى العاملة بدولة الكويت حوالى ثلث السكان فى جميع التعدادات الأربعة المذكورة.

وقد تطور العدد المطلق لإجمالى العمالة بدولة الكويت من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٠، بحيث بلغت الزيادة الإجمالية للقوى العاملة فى الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين المذكورين بما مقداره (٣٠١١٢٦) مشتغل، أى بنسبة نمو مقدارها (١٦٨٪) للفترة ذاتها، وقد أسهم السكان الوافدون بما مقداره (٢٣٦٢٠٢) مشتغل، أى بنسبة نمو (١٣١٫٧٪) من النسبة الكلية، وما تبقى من النسبة ومقداره (٣٦٫٢٪) فقط فقد اسهم بها سكان كويتيون، و بعدد مطلق مقداره (٦٤٩٢٤) مشتغل.

مما سبق يتضح أن اتجاهات القوى العاملة بدولة الكويت نحو الزيادة أو النقصان ترتبط ارتباطاً وثيقاً باتجاهات القوى العاملة الوافدة، إلى جانب أن نسبة إسهام السكان الكويتيين من جملتهم بالقوى العاملة هي نسبة ثابتة تقريباً خلال الفترة الزمنية المذكورة، مع الميل نحو الارتفاع البطيء، اما النسبة المقابلة للسكان الوافدين فقد كانت اكبر بكثير مما أسهم به السكان، إلا أن نسبتهم تلك تعد نسبة مذبذبة، تتأثر بعوامل كثيرة، ومعقدة من عوامل الجذب الكامنة بدولة الكويت من

جهة، وعوامل الدفع الكامنة بالوطن الاصلى للوافدين من جهة اخرى، لذلك فانخفاض نسبة إسهام السكان الوافدين بالقوى العاملة من اجمالى السكان الوافدين فى عام ١٩٧٠ لها ما يبررها، حيث ترجع كما ذكرنا سابقاً الى تغير نوعية الهجرة من فردية الى أسرية فى الفترة الفاصلة بين تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٠، اما من حيث الاسباب التى ادت الى استمرارية انخفاض اسهامهم فى القوى العاملة حتى عام ٧٥ فترجع اساساً الى الركود الاقتصادى الذى مرت به الكويت فى تلك الفترة، و يعد قطاع التشييد والبناء من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بهذا الركود.

ب ــ التطور العددى للقوى العاملة فى قطاع التشييد والبناء:ــ

تعد القوى العاملة فى قطاع التشييد والبناء جزءاً لا يتجزأ من عمال الانتاج والعمال العاديين عامة بدولة الكويت، ومن الجدول ١٦، والشكل ٢٠ يوضح مدى التطور العددى والنسبى للعمال المذكورين من اجمالى القوى العاملة بدولة الكويت موزعين بحسب المهنة فى تعدادات أعوام ١٩٦٥و ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠، ومنها نستنتج ما يلى:

١ ــ لقد تطور العدد الاجمالى للقوى العاملة فى التعدادات الاربعة المذكورة كالاتى: (١٨٣١٦٠، ٢٣٧٧٥٥، ٢٩٨٤١٥، ٤٨٠٤١٠) مشتغل، اسهم السكان الكويتين بعدد مقداره كالاتى : (٤٢٢٧٨، ٦١٦٨٢، ٨٦٩٧١، ١٠٥٠٩٠) مشتغل،

أى بنسبة مقدارها كالاتى: (٠ر٢٣، ٩ر٢٥، ١ر٢٩، ٩ر٢١٪) فى التعدادات الاربعة المذكورة على التوالى من اجمالى القوى العاملة، وبالمقابل فإن اسهام القوى العاملة غير الكويتية كان كالاتى: (١٤٠٨٨٢، ١٧٦٠٧٣، ٢١١٤٤٤، ٣٧٥٣٢٠) مشتغل، أى بنسبة مقدارها كما يلى: (٠ر٧٧، ١ر٧٤، ٩ر٧٠، ١ر٧٨٪) فى التعدادات الاربعة المذكورة على التوالى من إجمالى القوى العاملة، وهذا يعنى أن إسهام القوى العاملة المحلية بلغت ربع القوى العاملة الاجمالية، اما النسبة المتبقية للقوى العاملة ومقدارها حوالى ثلاثة الأرباع من الاجمالى فقد أسهم بها السكان غير الكويتيين فى التعدادات الأربعة المذكورة.

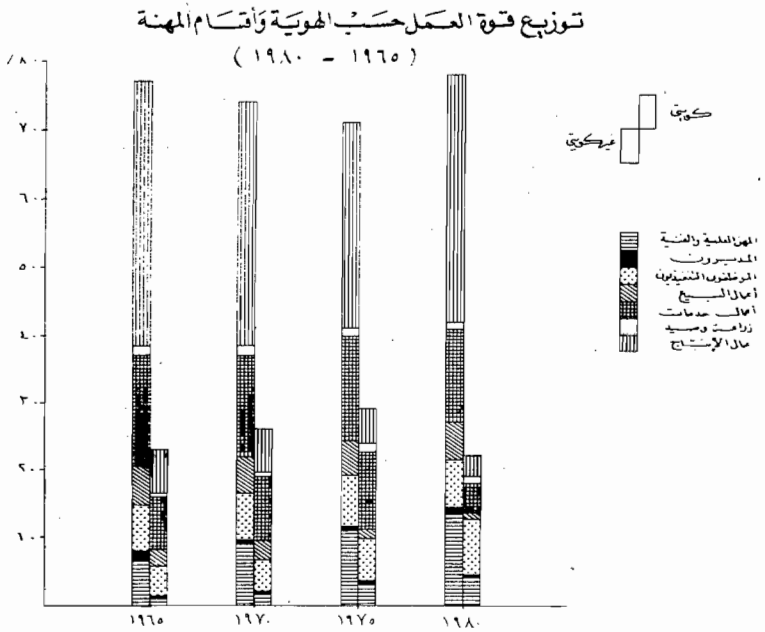

شكل (٢٠)

مما سبق يتضح أن نسبة اسهام القوى العاملة المحلية اتجهت نحو الارتفاع البطيء من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥، إلا أنها بحلول عام ١٩٨٠ اتجهت مرة اخرى نحو التناقص فسجلت أدنى نسبة لهم، و بالمقابل فإن نسبة إسهام السكان غير الكويتيين اتجهت نحو التناقص البطيء للفترة ذاتها حتى عام ١٩٧٥، إلا انها بحلول عام ١٩٨٠ اتجهت نسبتهم نحو الارتفاع، بحيث سجلت أعلى نسبة لاسهامهم فى القوى العاملة الإجمالية بالدولة.

٢ ــ جاءت نسبة عمال الانتاج والعمال العاديين فى المرتبة الأولى من القوى العاملة الاجمالية، وبما مقداره ٨ر٤٢، ٨ر٤٠، ٨ر٣٥، ٢ر٣٩٪ فى التعدادات الأربعة المذكورة على التوالى، أى أن نسبتهم تلك شكلت خمسي اجمالى القوى العاملة، أما النسبة المتبقية فقد أسهمت بها القوى العاملة فى الأقسام المهنية الاخرى، ومن الملاحظ ان غالبية النسبة فى القسم المهنى المذكور قد اسهم بها سكان غير كويتيين، وما تبقى من هذه النسبة وهو ضئيل اسهم به السكان المحليون، ومن النسب المذكورة ايضاً يتضح أن أدنى نسبة سجلت لإسهام العمالة غير الكويتية فى قسم عمال الانتاج والعمال العاديين كانت فى عام ١٩٧٥، نتيجة لانخفاض نسبة عمال البناء والتشييد فى القسم المذكور للعام ذاته، وخاصة أن هؤلاء العمال يمثلون نسبة عالية من العمالة فى القسم المهنى المذكور كما ورد فى السابق. أما من حيث الاسباب التى ادت الى انخفاض اسهام السكان المحليين فى القسم المهنى المذكور بصورة عامة، فتتلخص فى أن الكويتيين لا يقبلون على الأعمال

اليدو ية التى تحتاج لمجهود جسماني، وانما يقبلون على الاعمال المكتبية.

مما سبق، يبدو بوضوح أن هناك علاقة قو ية بين ارتفاع أو انخفاض نسبة القوى العاملة بقطاع التشييد والبناء على إسهام السكان غير الكو يتيين فى القوى العاملة بالدولة بصورة عامة من جهة، وعل قسم عمال الانتاج والعمال العاديين بصورة خاصة من جهة اخرى.

و بذلك تتشابه الكو يت مع دول الخليج العر بى الأخرى من حيث النسبة الكبيرة للعناصر غير المحلية فى القوى العاملة، حيث ترتفع لتصل إلى ٨٠٪ فى دولة الامارات، و ٨٣٪ فى قطر، و ٣٧٪ فى البحرين، ولا تختلف عن هذه الصورة الا عمان حيث يعمل الجزء الاكبر من السكان المحليين، والسعودية حيث لا تصل نسبة القوى العاملة غير السعودية إلى أكثر من ١٩٪ من مجموع القوى العاملة فى عام ١٩٧٥ (١).

بعد أن تناولنا بالدراسة القوى العاملة للسكان، إلى جانب قسم عمال الانتاج والعمال العاديين، بحيث تعرفنا على مدى الدور الذى أسهم به كل منهما فى عملية النمو السكانى عامة، ونمو القوى العاملة بخاصة، ففى هذا الموضوع سنتناول بالدراسة التطور العددى والنسبى للقوى العاملة فى قطاع التشييد والبناء، للتوقف على مدى ما اسهم به كل من شقى السكان الكو يتى وغير الكو يتى فى تطور القطاع المذكور،

---

١ ــ محمد هشام خواجكية، المرجع السابق، ص ٣٨٥.

ومن استقراء الجدول رقم ١٧ والاشكال ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤ التى توضح تطور القوى العاملة فى القطاع المذكور ونصيبه من القوى العاملة الاجمالية بالدولة بحسب الهوية فى تعدادات اعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ نستنتج ما يلى:

١ ــ بلغ نصيب قطاع التشييد والبناء من القوى العاملة الاجمالية بدولة الكويت فى التعدادات الاربعة المذكورة كالآتى: (٣ر١٦، ٣ر١٤، ٨ر١٠، ٠ر١٨٪) على التوالى، وبهذه النسب فقد جاء القطاع المذكور فى المركز الثانى من حيث مقدرته على استيعاب القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى، إلا أنه يستثنى من ذلك تعداد عام ١٩٧٥، فقد جاء القطاع المذكور فى المركز الثالث، مسجلاً للعام ذاته أدنى نسبة له، و بالتالى انخفضت الاهمية النسبية لقطاع التشييد والبناء فى امكانية استيعابه

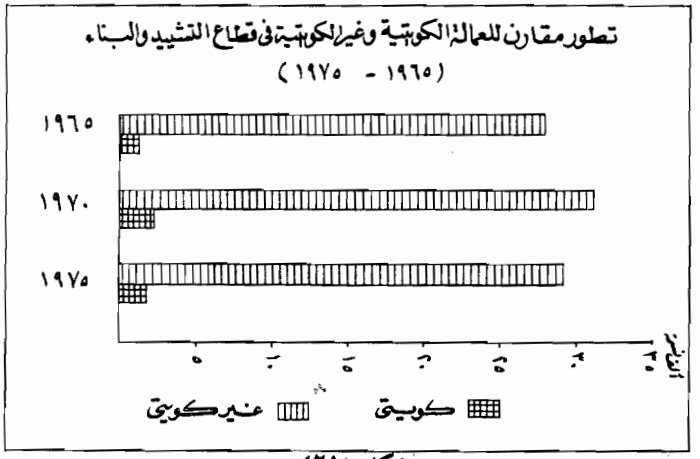

شكل (٢١)

للعمالة، وقد يفسر هذا الانخفاض بالظروف المحيطة والمؤثرة على حركة العمالة الوافدة، وبخاصة أنها تشكل نسبة مقدارها ٥ر٩٣ و ٦ر٩٤٪ من إجمالى العمالة فى القطاع المذكور فى عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ على التوالى، وهذه الحقيقة تعنى ان العنصر الحاسم فى اتجاهات العمالة فى قطاع التشييد والبناء إنما يتوقف أساساً على عنصر العمالة الوافدة، وبخاصة لوعلمنا أن نسبة إسهام السكان الكويتيين فى التعدادات الاربعة المذكورة بالقطاع المذكور ضئيلة فبلغت كالاتى: (٤ر٤، ٥ر٦، ٤ر٥، ٠ر٢٪) على التوالى.

٢ ــ ولم يكن الانخفاض الذى طرأ على العمالة فى قطاع التشييد والبناء فى تعداد عام ١٩٧٥ فى النسبة فقط بل تعداه الى العدد المطلق ايضاً، وقد كانت هذه الاعداد كما يلى: (٢٨٨٤٨، ٣٣٦٧٢، ٣٢٢٥٦، ٨٦٣١٠) فى التعدادات الاربعة المذكورة على التوالى، أى أن العدد المطلق للعمالة الاجمالية فى القطاع المذكور قد انخفض فى عام ١٩٧٥ بما مقداره (١٤١٦) مشتغل، أى بنسبة انخفاض مقدارها (٢ر٤٪) للعام المذكور عما كانوا عليه فى عام ١٩٧٠، وقد أسهمت العمالة الوافدة بنسبة مقدارها (٥ر٦٩٪) من إجمالى تناقص العدد المطلق للعمالة فى قطاع التشييد والبناء للعام المذكور، اما النسبة المتبقية ومقدارها (٥ر٣٠٪) فقد أسهمت بها العمالة الكويتية.

ومن الأسباب الرئيسية التى ساعدت على انخفاض العمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء فى عام ١٩٧٥ مقارنة بما

كانت عليه في عام ١٩٧٥، الركود الذى طرأ على قطاع الاستثمار العقارى فى الفترة التى تخللت التعدادين المذكورين، إلى جانب أن قانون العمل الكويتى بدأ فى وضع حظر تام على تشغيل الاحداث الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة، بالاضافة الى أنه صاحب هذا الانخفاض تدهور فى الناتج المحلى الاجمالى من (٣٤ر٩) مليون دينار عام ١٩٧٠، الى (٢٠ر٦) مليون دينار فى عام

تطور نصيب قطاع التشييد والبناء من قوة العمل الاجمالية
(١٩٦٥ - ١٩٨٠)

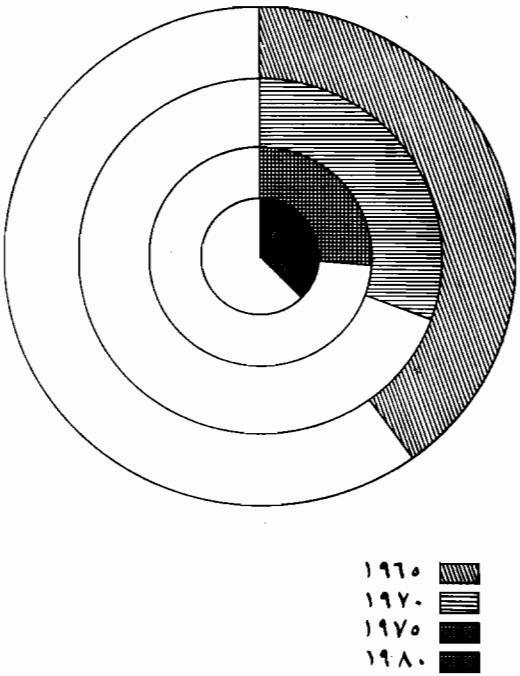

شكل (٢٢)

١٩٧٥، اى بنسبة انخفاض مقدارها (٤١٪) خلال الفترة الفاصلة بين التعدادين المذكورين(١).

٣ ــ ومن تطور الاعداد المطلقة للعاملين فى قطاع التشييد والبناء فى التعدادات الاربعة المذكورة، يتضح أيضاً أن نسبة النمو المسجلة للعاملين فى قطاع التشييد والبناء فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٠ ــ بلغت (١٩٩٫٢٪)، أى أن العدد المطلق للعمالة فى القطاع المذكور قد تضاعف مرتين تقريباً فى فترة زمنية قصيرة لا تزيد عن خمسة عشر عاماً، سجلت غالبيتها وبما مقداره (١٨٧٫٤٪) فى الفترة التعدادية والممتده من عام ١٩٧٥ الى ١٩٨٠، نتيجة لانتعاش القطاع المذكور مرة اخرى لكثرة المعروض من المشاريع العمرانية، الحكومية منها والخاصة، التى شيدت فى الفترة التالية لعام ١٩٧٥، خاصة المشاريع العمرانية منها التى تم التعاقد عليها بين الهيئة العامة للاسكان التى استحدثت في الفترة الزمنية المذكورة من جهة، و بين الشركات الاسيو ية غير العر بية من جهة اخرى.

٤ ــ و باستقراء اثر انخفاض القوى العاملة فى قطاع التشييد والبناء فى عام ١٩٧٥، على تغير الهيكل المهنى للعاملين فى القطاع ذاته، اتضح أن هذا القطاع واجه انخفاضاً فى عمالة الانتاج المباشر، وهى مجموعة عمال الانتاج، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت نسب العمالة غير المباشرة، أى الذين يمثلون المديرين والموظفين

---

١ ــ وزارة التخطيط، العاملة والهيكل المهنى فى قطاع الصناعات التمو يلية، المرجع السابق ص ١٢.

والكتابيين والمشتغلين بالخدمات ولم يكن هذا الارتفاع نسبياً فقط لانخفاض جملة المشتغلين فى القطاع، وانما تعداه ــ الى ارتفاع عددى بشكل واضح، مما ادى الى تدهور متوسط انتاجية العامل فى هذا القطاع . من (١٠٣٦) دينار عام ١٩٧٠ الى (٦٣٩) دينار عام ١٩٧٥ (١)

توزيع قوة العمل حسب اقسام النشاط الاقتصادى
(١٩٦٥ - ١٩٨٠)

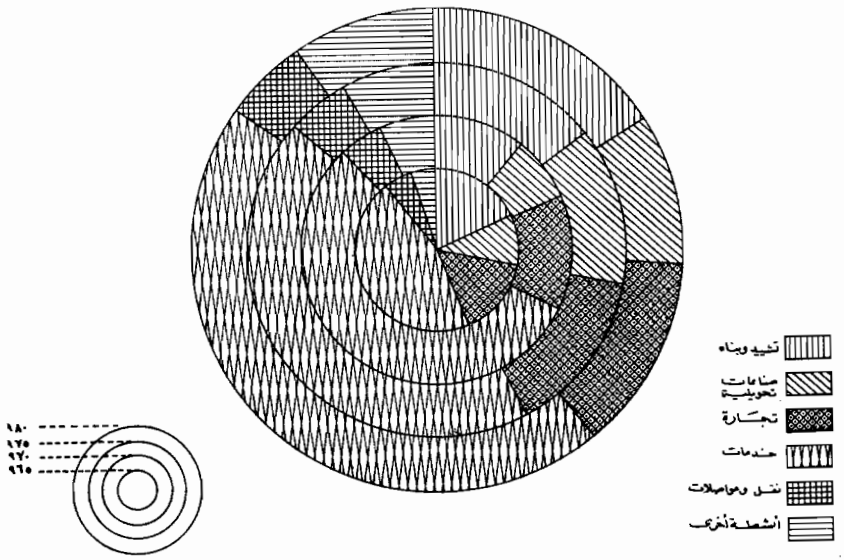

شكل ٢٣)

١ ــ المرجع السابق، ص ٢٧٣.

مما سبق يتضح ان العمالة بقطاع التشييد والبناء تكاد تقتصر على العمالة الوافدة، فاسهاماتها فى التعدادات الاربعة المذكورة كما يلى: (٩٥ر٦، ٩٣ر٥، ٩٤ر٦، ٩٨ر٠) على التوالى، إلى جانب أن هذا القطاع مثل المرتبة الثانية من حيث استيعابه للعمالة من اجمالى القوى العاملة بدولة الكويت، باستثناء عام ١٩٧٥ فقد مثل المرتبة الثالثة، وهذه الحقيقة مشابهة لتوزيع القوى العاملة فى البحرين على الفعاليات الاقتصادية فى عام ١٩٧١، حيث ان اكبر نسبة من العاملين تتجمع فى قطاع الخدمات الاجتماعية، ثم فى قطاع التشييد والبناء(١) الى جانب أن قطاع التشييد والبناء فى المملكة العربية السعودية يمثل المرتبة الثانية من حيث نصيبه من قوة العمل الكلية فى تعداد عام ١٩٧٥، اما المرتبة الاولى فيمثلها قطاع الزراعة والصيد.

بالاضافة لما سبق فإن هناك حقيقة واضحة، هى أن أقصى نسبة سجلت لإسهام القوى العاملة بدولة الكويت، فى قطاع التشييد والبناء كانت فى عام ١٩٨٠، و يرجع ذلك إلى عودة أهمية قطاع الاستثمار العقارى، بحيث إن إسهام قطاع النفط فى الناتج المحلى الاجمالى مال نحو الانخفاض من ما نسبته (٧٠ر٦٪) عام ١٩٧٥ الى ما نسبته (٥٩ر٧٪) عام ١٩٧٨، مما يدل على زيادة إسهام القطاعات الأخرى، و ينسجم ذلك مع خطة الدولة نحوتنويع قاعدة الانتاج القومى، و بالذات فى قطاع الصناعات التمويلية والمؤسسات المالية والتجارة وقطاع التشييد والبناء، التى زادت قيمة إسهامها فى الناتج

---

١ ــ محمد هشام خواجكية، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

المحلى الإجمالى بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٩ بنسبة مقدارها كالاتى (٧٨، ١٩٤، ٥٧، ١٢٩٪) للقطاعات الاقتصادية الاربعة المذكورة على التوالى.[١] وعلاوة على ذلك فإن الإنفاق على الإسكان خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٦٩/٧٠ الى عام ٧٨/١٩٧٩، أى فى فترة السنوات العشر الأخيرة بلغ حوالى (٨٥٠) مليون دينار، وقد تضاعف الإنفاق خلال هذه الفترة بأكثر من إحدى عشرة مرة، إلا أن ما انفق منها خلال النصف الثانى من الفترة الزمنية المذكورة كان حوالى (٨٦٪) (٢). كل ما سبق عرضه أدى الى ارتفاع نسبة العمالة بقطاع التشييد والبناء فى الفترة الزمنية الفاصلة بين تعدادى ١٩٧٥ و ١٩٨٠.

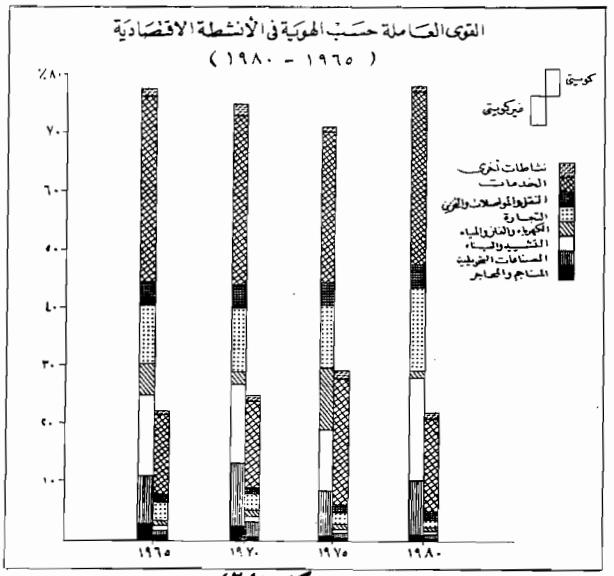

شكل (٢٤)

٢ ــ المرجع السابق، ص ٣٠.

٣ ــ بنك الكويت المركزى، المرجع السابق، ص ٥٨.

ثانيا : توزيع العمالة فى قطاع التشييد والبناء على أساس الهوية

بعد أن توصلنا خلال الدراسة التحليلية السابقة الى ان نسبة القوى العاملة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء شكلت ما يزيد على ٩٥٪ من إجمالى القوى العاملة فى القطاع المذكور، ولكى يكون تصويرنا لواقع العمالة الوافدة فى القطاع المذكور تصويراً متكاملا وواضحاً ومحدداً، فسنتناول فى هذا الموضوع دراسة للخصائص المتعلقة بالعمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء على أساس الهوية، بداية بدراسة نسبة تركز قوة العمل الوافدة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة على أساس الهوية حتى عام ١٩٧٥، ومنتهية بدراسة القوى العاملة ذاتها موزعة على أساس الهوية حتى عام ١٩٧٥ أيضاً، وبما أنه لم تنشر حتى كتابتنا لهذا البحث النتائج النهائية لتعداد عام ١٩٨٠، فسنستعين بدلا منها ببيانات تصاريح العمل والاقامة الممنوحة للوافدين على أساس الهوية للفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٩، إلى جانب الاستعانة ببعض البيانات التى أمدتنا بها الهيئة العامة للاسكان المتعلقة بمشاريع الاسكان والمرافق العامة موزعة بحسب هوية الشركات التى تعاقدت معها الهيئة المذكورة لإنشاء وتنفيذ المشاريع الإسكانية.

وباستقراء الجداول (١٨، ١٩، ٢٠) والتى توضح نسبة تركز قوة العمل الوافدة على أساس الهوية فى قطاع التشييد والبناء لإجمالى القوى العاملة فى أعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، نستنتج ما يلى:ـ

١ ــ بلغت نسبة تركز قوة العمل العربية الوافدة فى قطاع التشييد والبناء فى عام ١٩٦٥ ما مقداره (٣ر١٥٪) من اجمالى العمالة المذكورة، وقد مثل التركز فى القطاع المذكور المرتبة الثانية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، أى أنه يلى قطاع الخدمات من حيث نسبة تركز العمالة العربية الوافدة التى جاءت فى المرتبة الأولى وبنسبة مقدارها (٣ر٤٥٪). وقد بلغت نسبة تركز العمالة المذكورة فى القطاع المذكور عام ١٩٧٠ ما مقداره (١٥٪) من اجمالى العمالة العربية الوافدة، بحيث مثل القطاع المذكور المرتبة الثالثة، مسجلاً بذلك انخفاضاً فى نسبة تركزه مقدارها (٣ر٠٪) فى التعداد المذكور عما كانت عليه نسبة تركزهم فى تعداد عام ١٩٦٥، فى القطاع ذاته، وتواصل نسبة تركز الجنسيات العربية الوافدة انخفاضها فى قطاع التشييد والبناء فى عام ١٩٧٥ حيث بلغت (٦ر١٣٪)، وقد جاءت فى المرتبة الثالثة أيضاً، أى أنه يلى نسبة تركز الجنسيات العربية الوافدة فى قطاعى الخدمات والتجارة للعام ذاته.

مما سبق يتضح أن نسبة تركز الجنسيات العربية الوافدة فى قطاع التشييد والبناء اتجهت نحو التناقص من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥، بحيث أصبح فى المرتبة الثالثة من حيث نسبة تركز الجنسيات المذكورة به وهو يلى بذلك قطاعى الخدمات والتجارة حتى عام ١٩٧٥.

٢ ــ ولو تناولنا نسبة تركز الجنسيات العربية الوافدة بالتفصيل فى قطاع التشييد والبناء فى تعدادات أعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥

لوجدنا أن كل جنسية تختلف عن الأخرى فى نسبة تركزها فى القطاع المذكور، فمثلا هناك جنسيات عربية وافدة سجلت نسبة تركز كبيرة فى القطاع المذكور بحيث فاقت غيرها من الجنسيات العربية الوافدة الأخرى، وهذه الجنسيات تمثلت فى عام ١٩٦٥ فيما يلى: السورية، العراقية، اللبنانية، المصرية، فبلغت نسبة تركزها فى قطاع التشييد والبناء كما يلى: (١ر٣١، ٦ر٢٦، ١ر٢٣، ٨ر١٩٪) للجنسيات المذكورة على التوالى، يليها و بنسبة أقل كل من الجنسيتين الأردنية والفلسطينية واليمنية الجنوبية، ثم تلتها الجنسيات العربية الوافدة الاخرى و بنسبة تركيز ضئيلة من إجمالى قوة العمل لديها.

٣ ــ وفى تعداد عام ١٩٧٠ اتجهت نسبة تركز جميع الجنسيات العربية الوافدة فى القطاع المذكور نحو التناقص باستثناء الجنسية المصرية. حيث بلغت نسبة تركزها ما مقداره (٩ر٢٣٪) من إجمالى قوة العمل المصرية، وتلك الزيادة التى سجلتها الجنسية المصرية لم تعوض النقص الكلى لنسبة تركز الجنسيات العربية المذكورة فى قطاع التشييد والبناء.

٤ ــ استمر تناقص نسبة تركز الجنسيات العربية الوافدة فى قطاع التشييد والبناء فى عام ١٩٧٥، وقد شاركت جميع الجنسيات العربية الوافدة فى تناقص نسبة التركز فى العام المذكور، مقارنة بما كانت عليه فى عام ١٩٧٠، فقد بلغت نسبة كل من الجنسيات العراقية والسورية واللبنانية والمصرية التى تعد نسبة تركزها فى القطاع المذكور أكبر من بقية الجنسيات العربية الاخرى كما يلى

(٢٤ر٠، ١٧ر٧، ١٥ر٣، ١٩ر٨٪) لكل منها على التوالى، وهذا يعنى أن نسبة تركز الجنسية المصرية اتسمت بالثبات فى تعدادى ١٩٦٥، ١٩٧٥، ولم تسجل أى ارتفاع فى النسبة المذكورة خلال فترة زمنية طولها عشر سنوات، أما بقية الجنسيات العربية المذكورة فقد سجلت خلال الفترة الزمنية ذاتها تناقصاً سريعاً فى نسبة تركزها بقطاع التشييد والبناء.

٥ ــ أما نسبة تركز الجنسيات غير العربية فى قطاع التشييد والبناء فى التعدادات الثلاثة المذكورة فقد بلغت كما يلى: (٨ر٣٠، ٩ر٢٤، ٣ر١٦٪) على التوالى، أى أن نسبة تركز الجنسيات المذكورة اتجهت نحو التناقص من تعداد لآخر، فسجلت أدنى نسبة لها فى تعداد عام ١٩٧٥، وهذه الحقيقة تشابه بها كل من الجنسيات العربية غير الكويتية وغير العربية، ومثل القطاع المذكور المرتبة الثانية فى تعدادى ١٩٦٥و ١٩٧٠، والمرتبة الثالثة فى تعداد عام ١٩٧٥، من حيث نسبة تركز الجنسيات غير العربية بالقطاع المذكور بين القطاعات الاقتصادية الأخرى التى تعمل بها الجنسيات المذكورة، وقد مثل كل من قطاع الخدمات المرتبة الاولى وقطاع التجارة المرتبة الثانية فى نسبة تركز الجنسيات غير العربية، وهذه الحقيقة أيضاً تطابق ما وجدناه لدى الجنسيات العربية الوافدة.

٦ ــ ولو تناولنا الجنسيات غير العربية بالتفصيل من حيث نسبة تركز كل منها فى قطاع التشييد والبناء فى التعدادات الثلاثة المذكورة، لاتضح أن الجنسية الايرانية سجلت أعلى نسبة للتركز

فى القطاع المذكور وهى كما يلى (٢ر٤٢، ٧ر٣٣، ٨ر٢٦٪) فى التعدادات الثلاثة على التوالى، وقد جاء القطاع المذكور فى المرتبة الاولى فى تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٠، إلا أن اتجاه نسبة تركز الجنسية المذكورة نحو التناقص فى قطاع التشييد والبناء، أدى الى تمثيله المرتبة الثانية فى عام ١٩٧٥، فسبقه بذلك قطاع الخدمات وجاء فى المرتبة الاولى من حيث نسبة تركز العمالة الإيرانية به، يلى الجنسية الايرانية كل من الجنسيتين الهندية والباكستانية من حيث نسبة تركز كل منهما فى قطاع التشييد والبناء، و يشترك كل من الجنسيتين المذكورتين مع الجنسية الايرانية فى ظاهرة أن نسبة تركزها فى القطاع المذكور تتجه نحو التناقص.

٧ ــ بلغت نسبة تركز العمالة الاجمالية الوافدة فى قطاع التشييد والبناء فى التعدادات الثلاثة المذكورة كما يلى: (٨ر١٩، ١ر١٨، ٤ر١٤٪) على التوالى، أى أن تلك النسبة اتجهت نحو التناقص، وقد أسهمت كل الجنسيات الوافدة فى هذا التناقص العربية منها وغير العربية، إلا أن هناك جنسيات عربية بدت نسبة تركزها بوضوح فى قطاع التشييد والبناء وهى كما يلى:(العراقية والسعودية واللبنانية والمصرية)، و بالنسبة للجنسيات غير العربية فمثلها كل من الجنسيات التالية:(الايرانية والهندية والباكستانية) .

ولدراسة مدى إسهام كل جنسية من الجنسيات الوافدة فى قطاع التشييد والبناء على أساس الهوية لأعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥، لبيان اهميتها وأى الجنسيات الوافدة اسهمت فى القطاع المذكور أكثر

من غيرها، الى جانب معرفة الاتجاه السائد لدى كل جنسية على حدة أن كان بالزيادة أو بالنقصان، نستنتج من الجدول (٢١) ما يلى:

١ ــ بلغ مجموع العمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء فى الأعوام المذكورة ما يلى:(٢٧٥٨٤، ٣١٤٨٤، ٣٠٥٠٠) على التوالى، بالإضافة الى أن العدد الإجمالى للعمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء فى عام ١٩٨٠ بلغ (٨٤٦٢٠)، من الأعداد المطلقة السابقة الذكر نجد ان هناك ثلاث فترات تعدادية تخللت التعدادات الأربعة المذكورة، وقد حققت العمالة المذكورة فى الفترة التعدادية الاولى التى تمتد من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٠ نمواً مقداره (٣٩٠٠) عامل، أى بنسبة نمو مقدارها (١ر١٤٪) للفترة الزمنية المذكورة جميعاً، وبمعدل نموسنوي بلغ (٨ر٢٪)، إلا انه في الفترة التعدادية الثانية والتي تمتد من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥ تنقلب تلك الصورة كلية حيث تحقق نقصاً مقداره (٩٨٤) عامل للفترة التعدادية المذكورة، أى بنسبة انخفاض مقدارها (١ر٣٪)، وبمعدل انخفاض سنوى مقداره (٦ر٪)، وفى الفترة التعدادية الثالثة والتى تمتد من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠ سجلت العمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء تزايداً فى أعدادهم فاق ما كان عليه هذا التزايد فى الفترة التعدادية الاولى السابقة الذكر، وبما **مقداره (٥٤١٢٠) عامل، أى بنسبة نمو مقدارها (٤ر١٧٧٪)** للفترة التعدادية المذكورة، وبمعدل نموسنوى مقداره (٥ر٣٥٪).

مما سبق يتضح أن معدل نمو العمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء فى الفترات التعدادية الثلاث المذكورة كان

مذبذباً، فقد سجل تزايداً فى الفترة التعدادية الاولى، ثم تناقصاً فى الفترة التعدادية الثانية، ثم تزايداً في الفترة التعدادية الثالثة، ولكن بمعدلات فاقت المعدلات المسجلة للفترة التعدادية الاولى بكثير، و يرجع ذلك التذبذب في نمو العمالة في القطاع المذكور إلى مجموعة من العوامل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- انتعاش أو ركود سوق الاستثمار العقارى.
- السياسة المتبعة من قبل الدولة لبناء السكن للمواطنين.
- سياسة الدولة المتبعة فى منح القروض العقارية.
- سياسة الدولة المتبعة فى تسهيل عملية حصول المواطنين على مواد البناء الأساسية
- علاقة سوق الاستثمار العقارى المحلى بالأسواق المماثلة بالدول الخليجية الأخرى ومدى التنافس على المعروض من الأ يدى العاملة فى قطاع التشييد والبناء.

٢ ــ بلغت نسبة إسهام الجنسيات العربية الوافدة مجتمعة فى قطاع التشييد والبناء فى أعوام (١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥) : ٦ر٥٣، ٤ر٥٧، ٥ر٦٥٪ عل التوالى الامر الذى يعنى ارتفاعها المطرد، فقد كان العرب يمثلون في عام ١٩٧٥ ثلثى العمالة في قطاع التشييد والبناء، اما النسبة المتبقية فقد اسهم بها الجنسيات غير العربية وهي كما يلى: (٤ر٦٤، ٦ر٤٢، ٥ر٣٤٪) على التوالى، أى أن نسبة اسهام الجنسيات غير العربية فى التعدادات الثلاثة المذكورة اتجهت نحو التناقص، فبلغت نسبة اسهامها في عام ١٩٧٥ حوالى الثلث فقط، وقد اسهمت الجنسية الايرانية بالجزء الأكبر من هذا

التناقص كما سنرى فيما بعد.

٣ ــ شكل الايرانيون نسبة كبيرة من اجمالى العمالة في قطاع التشييد والبناء في التعدادات الثلاثة المذكورة، بلغت (٦ر٤٢، ٨ر٣٥، ٤ر٢٥٪) على التوالي، وهم يحتلون بذلك المرتبة الأولى بين الجنسات الوافدة في قطاع التشييد والبناء، وقد تم ذلك في التعدادات الثلاثة جميعها، إلا أن نسبتهم اتجهت بعد ذلك نحو التناقص السريع بحيث سجلت انخفاضاً مقداره (٢ر١٧٪) في الفترة الزمنية الفاصلة بين تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٥ أى خلال فترة زمنية طولها عشر سنوات، الى جانب أن العدد المطلق للجنسية المذكورة قد سجل تناقصاً مقداره (٣٩٩٢) عامل خلال الفترة الزمنية ذاتها.

و يرجع السبب فى ذلك التناقص الذى سجلته الجنسية الايرانية خلال الفترة الزمنية المذكورة، إلى أنه تم تنفيذ مشروعات إنمائية كبيرة في ايران في الفترة الزمنية ذاتها، بالإضافة الى أن هناك بعض الاشخاص من الجنسية الايرانية يدخلون للبلاد بطريقة غير مشروعة، مع العلم ان معظم هؤلاء يعملون بقطاع **التشييد والبناء، وقد بلغ عددهم حوالى (ثلاثين) الف نسمة (١)**، وهذه الحقيقة تعنى ان العدد الاجمالي للعمالة الوافدة من ايران، وخاصة العاملة منها في قطاع التشييد والبناء لا تمثل

١ ــ معهد ستانفورد للبحوث، التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن زيادة التعويضات الممنوحة في الفترة من ١٩٧٢/٧١، بتكليف من مجلس التخطيط الكويتى، الكويت ١٩٧٣، ص ٧٩.

الحجم الاجمالى الحقيقي لهذه العمالة، وانما تمثل العمالة الوافدة من ايران بطريقة مشروعة، اما من دخل منهم بطريقة غير مشروعة فهم يتهربون من رجال التعداد و بالتالي لا تشملهم نتائج التعداد.

من العرض السابق يتضح بصورة عامة أن العدد المطلق و بالتالي النسبة التى اسهمت بها العمالة الايرانية في قطاع التشييد والبناء اتجهت نحو التناقص السريع، ومع ذلك استمرت الجنسية المذكورة تحتل المرتبة الاولى بين الجنسيات الوافدة والعاملة في القطاع المذكور حتى عام ١٩٧٥.

٤ ــ يحتل الاردنيون والفلسطينيون المرتبة الثانية من حيث إسهامهم في العمالة بقطاع التشييد والبناء في تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و بنسبة مقدارها (٢ر١٥، ٢ر١٤٪) على التوالي، إلا أن تلك النسبة انخفضت في تعداد عام ١٩٧٥ فأسهمت بما مقداره (٤ر١٢٪) من اجمالي العمالة في القطاع المذكور، مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره (٨ر٢٪) عما كانت عليه نسبتهم فى عام ١٩٧٥ و بعدد مطلق مقداره (٤٠٧) عاملاً أى بنسبة انخفاض مقدارها (٧ر٩٪) في الفترة الزمنية الفاصلة بين تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٥، وبمعدل انخفاض سنوى مقداره (٠ر١٪) و بذلك فقد تراجعت مرتبة الجنسية الاردنية والفلسطينية في تعداد عام ١٩٧٥ فجاءت فى المرتبة الرابعة، و بذلك فإن الجنسية الأردنية والفلسطينية ينطبق عليها ما ذكرناه حيال الجنسية الايرانية في أن كلا منهما اتجه إسهامه نحو الانخفاض من تعداد لآخر في قطاع التشييد والبناء.

٥ ــ احتل السوريون المركز الثالث من بين العاملين في قطاع التشييد والبناء في عام ١٩٦٥ و بنسبة مقدارها (٤ر١١٪)، إلا أن تلك النسبة تراجعت واتجهت نحو الانخفاض في التعدادين التاليين للتعداد المذكور، مسجلة نسبة مقدارها (٦ر٨ و ٦ر٩٪) في تعدادى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ مسجلة بذلك المرتبة الخامسة في التعدادين المذكورين، وقد تم هذا التراجع نتيجة لانخفاض الرقم المطلق للقوى العاملة بقطاع التشييد والبناء في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥ وبما مقداره (٢٠٣) عامل، أى بنسبة انخفاض مقدارها (٧ر٦٪) للفترة ذاتها، وبمعدل انخفاض سنوى مقداره (٧ر٠٪). و بذلك تشترك الجنسية السورية مع الجنسيات السابقة: الايرانية والاردنية والفلسطينية في ظاهرة انخفاض نسبة كل منها في إسهامها بالقطاع المذكور.

٦ ــ بلغ نصيب العراقيين العاملين في قطاع التشييد والبناء ٠ر١١٪ من اجمالي القوى العاملة في القطاع المذكور في عام ١٩٦٥ محتلين المركز الرابع، إلا أن نسبة اسهامهم اتجهت نحو الارتفاع من تعداد لآخر بحيث ان نسبة ما اسهمت به في تعدادى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ بلغ (٠ر١٣٪ و ٢ر١٤٪) على التوالى، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره (١٢٩١) عامل اى بنسبة نمو مقدارها (٧ر٤٢٪) في فترة زمنية طولها عشر سنوات أى بمعدل نمو سنوى مقداره (٣ر٤٪)، و بذلك جاءت في المرتبة الرابعة ايضاً في تعداد عام ١٩٧٠، الا انها في عام ١٩٧٥ أصبحت في المرتبة الثالثة، أى انها تلي الجنسيتين الايرانية والمصرية الممثلتين للمرتبتين الأولى

والثانية في التعداد المذكور.

٧ ــ أسهم اللبنانيون أيضاً في قطاع التشييد والبناء، واتجهت نسبتهم إلى الانخفاض، مثلهم في هذا مثل العاملين في هذا القطاع باستثناء العراقيين وقد كان نصيبهم في التعدادات الثلاثة المذكورة(٥ر٧، ٥ر٥، ٦ر٣٪) على التوالى و يعزى انخفاض نسبتهم الى انخفاض عددهم المطلق بمقدار (٩٦١) عاملاً، أى بنسبة تبلغ نحو (١ر٤٦٪) في عشر سنوات، وبمعدل انخفاض سنوى مقداره (٦ر٤٪)، ولهذا تدنى مركزهم من المركز الخامس في عام ١٩٦٥، الى المركز السادس في عام ١٩٧٠، ثم المركز السابع في عام ١٩٧٥.

٨ ــ و يأتي المصريون في المرتبة السادسة في تعداد عام ١٩٦٥ و بنسبة (٠ر٤٪) من اجمالي العمالة في قطاع التشييد والبناء، وهم يشاركون العراقيين في اتجاه نسبة كل منهما نحو الارتفاع، فقد ارتفعت نسبة المصريين العاملين في هذا القطاع من ٤ر١٣٪ في عام ١٩٧٠ الي ٤ر٢٤٪ في عام ١٩٧٥، ممثلين بذلك المرتبة الثالثة في تعداد عام ١٩٧٠ والمرتبة الثانية في تعداد عام ١٩٧٥، بالإضافة الى ما سبق فقد حقق الرقم المطلق للعمالة المصرية في القطاع المذكور ارتفاعاً مقداره (٦٣٣٨) عاملاً أى بنسبة نمو مقدارها (٣ر٥٧٨٪) في الفترة الفاصلة بين تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٠، وبمعدل نمو سنوى مقداره (٧ر٥٨٪) للفترة ذاتها، و يعد ذلك المعدل أقصى معدل نمو سجل حتى الآن في مجال الاسهام

بقطاع التشييد والبناء بحيث انه فاق معدل النمو السنوى للعمالة العراقية في القطاع المذكور وفي الفترة الزمنية ذاتها.

٩ ــ يأتي بعد ذلك الباكستانيون والهنود و بنسبة(٨ر٣٪ و ٣ر٣٪) لكل منهما على التوالى في تعداد ١٩٧٥، وتشترك هاتان الجنسيتان مع الجنسيتين العراقية والمصرية في اتجاه اسهامها نحو الارتفاع في القطاع المذكور في الفترة الزمنية الفاصلة بين تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٥.

و يتضح مما سبق ما يلى:ــ

ــ أصبحت الجنسيتان الايرانية والمصرية في تعداد عام ١٩٧٥ تشكلان حوالى ٥٠٪ من إجمالى العمالة في قطاع التشييد والبناء.

ــ تشكل الجنسيات العراقية والاردنية والفلسطينية والسورية ثلث العمالة الاجمالية في قطاع التشييد والبناء في عام ١٩٧٥.

ــ هناك جنسيات اتجهت نسبة اسهامها في القطاع المذكور نحو الارتفاع من تعداد لآخر، ومثلتها كل من الجنسيات التالية: المصرية، العراقية، الهندية، الباكستانية، والجنسيات غير العربية الأخرى.

ــ هناك جنسيات اتجهت نسبة إسهامها في القطاع المذكور نحو الانخفاض من تعداد لآخر، ومثلتها كل من الجنسيات التالية: الايرانية، الاردنية، الفلسطينية، اللبنانية، السورية، العمانية، وأخيراً الجنسيات العربية الأخرى.

ويمكن ان نستنتج من العرض السابق أن العمالة الوافدة في قطاع التشييد والبناء تنقسم الى قسمين الاول منها ويمثلها الجنسيات العربية التى اتجهت نحو التناقص من تعداد لآخر باستثناء الجنسيتين المصرية والعراقية، ويمثل القسم الآخر الجنسيات غير العربية التى اتجهت نسبة اسهامها نحو الارتفاع من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥، باستثناء الجنسية الايرانية التى اتجهت نسبة إسهامها نحو التناقص و يبدو أن ظاهرة زيادة نسبة إسهام الجنسيات غير العربية في قطاع التشييد والبناء استمر في الفترة التالية لعام ١٩٧٥ كما سنرى فيما بعد من خلال دراستنا لحالات منح تصاريح الاقامة والعمل بالقطاع المذكور على أساس الهوية حتى عام ١٩٨٠.

***

ثالثاً: تحليل تصاريح العمل والإقامة على أساس الهوية :

اتضحت لنا من العرض السابق خصائص العمالة فى قطاع التشييد والبناء على أساس الهوية، وذلك فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥، ولأهمية هذا المؤشر الذى مكننا من معرفة هوية العمالة الاكثر اسهاماً من غيرها فى قطاع التشييد والبناء فى الفترة الزمنية المذكورة، ولمتابعته زمنياً حتى عام ١٩٨٠، وبما أن النتائج النهائية المتعلقة بالموضوع ذاته لم تنشر حتى كتابة هذا الموضوع فسوف نستعين بالبيانات الخاصة بحالات منح تصاريح الاقامة على أساس الهوية بصورة عامة في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٠، وخاصة أن هذه الفترة الزمنية، تعد فترة تحول هامة للعمالة فى قطاع التشييد والبناء وفى توزيعها على أساس الهوية.

و يتلخص التطور التاريخى للسياسة المتبعة فى تصاريح الاقامة والعمل فى أن تاريخ علاقات العمل فى الكويت لا ينفصل عن تاريخ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الكويتى، فالعلاقات التى سادت المجتمع حتى العقد الرابع من القرن الحالى، وظهرت واضحة فى حرفة الغوص والنقل البحرى، كان يلازمها نظام خاص بالعمل يعين طريقة التقاعد وتحديد الأجور، ونظام العمل، وانتهاء الخدمة وتسوية المنازعات.

و بظهور البترول و بدء الانتاج الكبير اضمحلت حرفة الغوص والسفر، واختفت باضمحلالها العلاقات الحرفية للعمل لتحل محلها

علاقات جديدة لا تسيطر عليها قيود التقليد الحرفى، وانما تميزها المساومة الفردية بين صاحب العمل و بين العامل،لتحديد الاجر وساعات العمل وشروط التقاعد التى يتفق عليها الطرفان ولقد كانت هذه العلاقات الجديدة اوضح ما تكون فى شركة نفط الكويت، وشركات الانشاء والبناء التى مارست نشاطها فى الكويت مع النهضة العمرانية الحديثة، وفى الدوائر الحكومية التى اتسعت أعمالها ومشروعاتها، ثم امتدت الى سائر ميادين النشاط الاقتصادى فى البلاد، وهكذا صدر فى عام ١٩٥٩ قانون العمل فى القطاع الاهلى، ثم عدلت بعض مواده فى عام ١٩٦٣، تمشياً مع تطور المجتمع السريع، وعدل مرة أخرى فى عام ١٩٦٤ (١).

ومنذ عام ١٩٧٤ بدأت تصاريح الاقامة والعمل تصدر عن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الى جانب أن الوزارة المعنية أصبحت منذ العام المذكور تصدر عنها القرارات المنظمة لعملية صرف تصريحات الاقامة وبطاقات العمل، نذكر منها القرار الذي ينص على أن مدة صلاحية البطاقة حددت بسنتين، بحيث تجدد مرة واحدة خلال العام الواحد، ولا تزيد بحال من الاحوال عن مدة الاقامة المصرح بهاللعامل(٢)،وما هو جدير بالذكر أن تصاريح الاقامة والعمل كانت تصدر عن ادارة الجوازات والجنسية والاقامة بوزارة الداخلية قبل عام ١٩٧٤.

بالاضافة لما سبق، فقد صدر قرار هام فى عام ١٩٧٩، وفيه

---

١ ــ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، قانون العمل فى القطاع الاهلى، القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ مع مذكرته التفسيرية والقرارات التنفيذيةالكويت ١٩٧٤، ص ٢٧.

٢ ــ المرجع السابق ص ٥.

اشترط بأنه لا يصرح لصاحب العمل بتشغيل عمال غير كويتيين الا اذا قدم لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل مستندات عديدة منها كشف بالعمال المشتغلين لديه، يبين به اسم كل عامل ومهنته وجنسيته وتاريخ التحاقه بالعمل وأجره ورقم وثيقة سفره وتاريخها (١).

ومما يؤكد على اهتمام المسؤلين بالدولة فى متابعة عملية تنظيم الحالات التى تمنحها تصاريح الاقامة و بطاقات العمل، أنه فى الفترة الأخيرة أخذت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تعمل جاهدة على تصحيح الاوضاع المخالفة، حيث وصل الأمر الى الغاء اقامة هذه الحالات، ثم استصدار تصاريح جديدة لها، لكى تعود بها الى البلاد، لتمارس عملها في وضع مشروع، ولا يعد ذلك عملاً اجرائياً فقط، وانما أيضاً يتم فى الاطار المخطط لفرص العمل المسموح بها، حيث يراعى عند استخراج التصريح بالدخول للعمل فى منشأة ما، حاجة هذه المنشأة الى هذا العامل، وإلا يطلب منه البحث عن منشأة اخرى تكون في حاجة فعليه له (٢).

الى جانب ما سبق، فقد حددت الوزارة المعنية مدة الاقامة خمس سنوات منذ عام ١٩٧٧، بدلا من سنتين قابلة للتجديد سنة اخرى كما كان مطبقاً في السابق (٣).

١ ــ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ادارة تنظيم القوى العاملة، مراقبة الاستخدام التقرير السنوى لنشاط الاستخدام والسمات الاساسية للعمالة الوافدة عام ١٩٧٨ الكويت ١٩٧٩، ص ٩٢.

٢ ــ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ادارة عمل محافظة العاصمة، مراقبة الاستخدام التقرير السنوى لنشاط الاستخدام والسمات الاساسية للعمالة الوافدة عام ١٩٨٠، الكويت ١٩٨١، ص ١٣.

٣ ــ المرجع السابق، ص ٢٣.

يعد ما سبق عرضاً ملخصاً لتطور قانون منح تصاريح العمل و بطاقات الاقامة بدولة الكويت، ومن الجدول (٢٢) يتضح مدى التطور العددى لتصاريح الاقامة الممنوحة بدولة الكويت، موزعة بحسب الهوية فى الفترة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٩، ومنه ايضاً نستنتج ما يلى :—

١ — تزايد الاعداد الاجمالية لتصاريح الاقامة الممنوحة للوافدين خلال الفترة الزمنية المذكورة، خاصة فى السنوات التى تبدأ بعام ١٩٧٥ وتنتهى عام ١٩٧٩.

٢ — اتجه نصيب الجنسيات العربية من التصاريح المذكورة للفترة ذاتها نحو التناقص من سنة لاخرى، فبعد ان سجل نصيبهم نسبة مقدارها (٨٩ر٤٪) من الاجمالى فى عام ١٩٧٠، أصبح نسبة مقدارها (٤٢ر٤٪) فقط من الاجمالي في عام ١٩٧٩، وقد اسهمت الجنسيات العربية جميعها على تدنى النسبة المذكورة باستثناء الجنسية المصرية التى اتجه نصيبها نحو الزيادة، بحيث مثلت المرتبة الاولى بين الجنسيات الاخرى، و بخاصة فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٤ الى عام ١٩٧٨، اما فى عام ١٩٧٩ فقد جاءت الجنسية الهندية فى المرتبة الاولى و بنصيب مقداره ٥ر١٧٪.

٣ — و بالمقابل فقد اتجه نصيب الجنسيات غير العربية من تصاريح الاقامة للفترة المذكورة نحو الزيادة، فبعد ان سجل نسبة مقدارها (٦ر١٠) من الاجمالى فى عام ١٩٧٠، أصبح نصيبها (٦ر٥٧٪) من

الاجمالى فى عام ١٩٧٩، وقد بدأت زيادتهم تشتد حدتها منذ عام ١٩٧٥، حيث تضاعف نصيبهم من التصاريح الممنوحة، حتى سجلت هذه الجنسيات أقصى تزايداً لها في السنوات الثلاث الاخيرة، أى من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٧٩، و بنصيب مقداره كالاتى : (٥٥٦٣٤، ٦٨٧٩٦، ٥٨٨٠٦) على التوالى، بحيث أن نصيب الجنسيات غير العربية من تصاريح الاقامة قد فاق نصيب الجنسيات العربية من التصاريح المذكورة عام ١٩٧٩.

٤ ــ اشتركت كل من الجنسيات الهندية والباكستانية والكورية فى زيادة نصيب الجنسيات غير العربية من تصاريح الاقامة الممنوحة في السنوات الثلاث المذكورة، بحيث جاء نصيب الجنسيات الاسيوية غير العربية الاخرى، التى تمثل الجنسية الكورية فى معظمها متساوياً أو يكاد مع نصيب الجنسية المصرية من تصاريح الاقامة فى عام ١٩٧٩.

نخلص من الدراسة التحليلية السابقة للنتائج التالية :ــ

أ ــ تضاعف الحجم الاجمالى لتصاريح الاقامة الممنوحة منذ عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٧٩.

ب ــ ساهمت الجنسيات غير العربية فى زيادة الحجم الاجمالى للتصاريح المذكورة منذ عام ١٩٧٥، و بخاصة الجنسيات الهندية والباكستانية والكورية، وقد أسهمت الجنسية الكورية فى زيادة الحجم الاجمالى لتصاريح الاقامة منذ عام ١٩٧٧ بصورة فعالة.

ج ــ تناقص اسهام الجنسيات العربية فى زيادة الحجم الاجمالى للتصاريح المذكورة منذ عام ١٩٧٥، وبخاصة الجنسيات الاردنية والفلسطينية والعراقية والسورية، أما الجنسية المصرية فقد استمر اسهامها المتزايد فى تضاعف الحجم الاجمالى للتصاريح المذكورة، ولولاها لأصبح نصيب الجنسيات العربية من هذه التصاريح نسبة تقل عن ٢٥٪، إلا أن الجنسية المصرية كان لها الاثر الكبير فى توازن ما يخص الجنسيات العربية وغير العربية من تصاريح الاقامة.

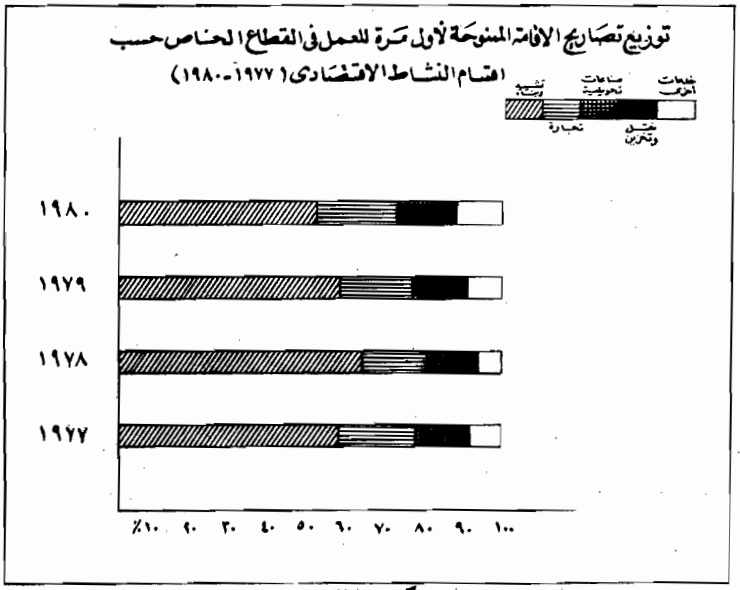

شكل (٢٥)

د ــ تناقص اسهام الجنسية الايرانية في زيادة الحجم الاجمالي لتصاريح الاقامة الممنوحة بصورة ملحوظة، بحيث إن نصيبها من هذه التصاريح بلغ نسبة مقدارها (٣ر٥٪) فقط من الاجمالي في عام ١٩٧٩، أى أن ارتفاع الحجم الاجمالي لتصاريح الاقامة والعمل لكل من الجنسيات الهندية والباكستانية والكورية أثر في تناقص نصيب الجنسيات العربية غير الكويتية. وغير العربية الاخرى من التصاريح المذكورة.

ومن تحليل البيانات المتاحة المتعلقة بتوزيع تصاريح الاقامة الممنوحة للوافدين لاول مرة، للعمل فى القطاع الخاص حسب أقسام النشاط الاقتصادى، وذلك فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، كما يوضحها الجدول ٢٣ والشكل ٢٥ يمكن الخروج بالنتائج التالية:ــ

١ ــ بلغ العدد الاجمالى لتصاريح الاقامة والعمل الممنوحة للوافدين ما يلى (٦٣٤٩٢، ٤٨٢٧٠، ٤٤٤٧٤، ٥٦١٧٨) للسنوات الاربع المذكورة على التوالى، وهذا يعنى ان الاعداد المذكورة اتجهت نحو التناقص من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٧٩،إلا أنه ما أن حل عام ١٩٨٠ حتى سجلت هذه الاعداد تزايداً ملحوظاً، نتيجة لاتباع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إجراءات تنظيمية طبقت على الوافدين من أجل العمل فى القطاع الخاص، تتلخص هذه الاجراءات فى أنه لا يعطى للوافد أى تصريح للعمل، إلا إذا ثبت أن هناك حاجة فعلية له فى الكويت، وقد اتخذ هذا الاجراء

لتنظيم حالات دخول العاملين الجدد لسوق العمل الكويتى، بحيث تتساهل الوزارة المعنية مع من سيدخل البلاد من أجل العمل فى القطاعات الاقتصادية التى تحتاج بالفعل للعمالة، ولديها إمكانية امتصاص هذه العمالة، و بالمقابل فإنها لا تسمح لطالبى تصاريح العمل من أجل الانضمام الى العمالة فى القطاعات الاقتصادية المتشبعة بالعمالة، او تكون قدرتها على امتصاص العمالة محدودة، وتم ذلك مراعاة لحالات التضخم فى عمالتها دون مبرر.

بالاضافة لما سبق، فإن هناك أعداداً كبيرة من الأ يدى العاملة المتواجدة بالكويت، قد انتهت مدة اقامتهم المصرح بها، وهى سنتان، و بناء على ذلك جددت لهم سنة أخرى، للاقامة، فتلك الفئة غير مضافة للارقام المذكورة، الى جانب أن هناك فئة تعمل بالكويت بطريقة غير مشروعة، فطبق بشأنها نظام جديد مؤداه أن السبيل الوحيد لاستخدام أى عمالة من الخارج هو الحصول على تصريح بالعمل، وتلك الفئة ايضاً غير مضافة للاعداد المذكورة.

اما الزيادة الكبيرة التى سجلت فى عام ١٩٨٠ لتصاريح العمل للوافدين للمرة الاولى ومقدارها (١١٧٠٤) تصريح، عما كان عليه عددهم فى عام ١٩٧٩، أى بنسبة نمو مقدارها (٣ر٢٦٪) للعام المذكور، فانها ترجع الى الشروط السابقة الذكر التى وضعتها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لدخول العمالة الوافدة لسوق العمل الكويتى، بالإضافة الى طرح الكثير من المشروعات الانشائية الجديدة من قبل وزارة الاشغال العامة والهيئة العامة للاسكان، وهذه استدعت

توظيف عمالة جديدة تم استقدامها من الخارج.

٢ ــ بلغ نصيب قطاع التشييد والبناء من التصاريح المذكورة فى السنوات الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠ نسبة مقدارها ٢ر٥٨، ٤ر٦٤، ٣ر٥٨، ٣ر٥٢٪ على التوالى من الإجمالى، أى ان قطاع التشييد والبناء جاء فى المركز الأول بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، نتيجة لزيادة نسبة نمو المبانى والمساكن بنوعيها الخاص والجماعى بما مقداره ٢٥٪ فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠، الى جانب أن رخص البناء الصادرة من البلدية بنوعيها الخاص والعام سجلت عدداً مقداره (٥٣٧٩٠) رخصة بناء للفترة ذاتها، يضاف الى ذلك التوسع فى وضع البرامج الحكومية التى تهدف لاسكان المواطنين ذوى الدخل المتوسط والمحدود، فقد بلغت عدداً مقداره (٧٨٤٤) بيتاً للفترة ذاتها، وبمقارنة الفترة الزمنية المذكورة بالفترة الزمنية السابقة لها والممتدة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٧٥، يتضح ان نسبة نمو المبانى والمساكن بنوعيها الخاص والجماعى بلغت (١٦٪) فقط للفترة المذكورة، الى جانب أن رخص البناء الصادرة بلغت نسبة مقدارها ٥٠٪ فقط من اجمالى رخص البناء الصادرة فى الفترة الزمنية التالية، وأخيراً فإن إجمالى عدد بيوت ذوى الدخل المحدود والمتوسط المشيدة للفترة ذاتها بلغ (٣٠٧٦) بيتاً فقط (١)، و بذلك فقد سجلت الفترة الممتدة من عام ١٩٧٥ الى

١ ــ وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٠، المرجع السابق، ص ٨٦: ١٠١.

عام ١٩٨٠ نسبة نمو مقدارها (١٥٥٪) بعدد البيوت الحكومية المشيدة، بمقارنتها بعدد البيوت التى شيدت فى فترة الخمس سنوات السابقة للفترة الزمنية المذكورة.

بالإضافة لما سبق، لابد من الإشارة الى أن قطاع التشييد والبناء قد سجل أقصى نصيب له من العمالة الوافدة فى السنوات الأربع المذكورة فى عام ١٩٧٧، و بعدد مقداره (٣٦٩٧٦)، نتيجة الى أنه بوشر فى العام ذاته بإنشاء بيوت إسكانية حكومية فى كل من المناطق التالية: الجهراء والصليبية وعين بغزى، وقد بلغ إجمالى هذه البيوت عدداً مقداره (١٣٠١٣) بيتاً، وتعد المشاريع الثلاثة المذكورة، من أكبر المشاريع التى تم تنفيذها. و يتضح من هذا كله أن نصيب قطاع التشييد والبناء من العمالة الاجمالية قد بلغ نسبة فاقت ٥٠٪ من اجمالى التصاريح الممنوحة للاعوام الاربعة الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠.

٣ ــ يأتى قطاع التجارة فى المرتبة الثانية من حيث نصيبه من التصاريح الممنوحة فى الاعوام الاربعة السابقة الذكر، وقد شهد القطاع المذكور تزايداً ملحوظاً فى نصيبه من التصاريح الممنوحة عام ١٩٨٠، نتيجة لتشغيل إمكانيات فندقية جديدة، رافقت تصحيح اوضاع بعض العاملين.

٤ ــ مثل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الثالثة للفترة المذكورة من حيث نصيبه من تصاريح العمل الممنوحة، وقد شهد هذا القطاع تناقصاً فى نصيبه من التصاريح المذكورة، الصادرة فى عامى

١٩٧٨ و ١٩٧٩ ــ نتيجة لسريان الحظر على العمل فى بعض مجالاته، إلا أن نصيبه من تصاريح العمل الممنوحة زاد مرة أخرى فى عام ١٩٨٠ نتيجة لذات الأسباب التى أشرنا اليها عند ارتفاع نصيب قطاع التجارة من التصاريح الممنوحة للعام ذاته.

• ــ جاء قطاع النقل والتخزين والمواصلات فى المرتبة الرابعة من حيث نصيبه من تصاريح العمل الصادرة فى فترة السنوات الأربع المذكورة، إلا أنه بلغ اقصى نسبة له فى عام ١٩٨٠، وبنسبة مقدارها ١ر٦٪ من الاجمالى نتيجة لفرص العمل المتاحة والتى تمثلت فى نقل البضائع والركاب وتخزين السلع.

٦ ــ مثل قطاع الخدمات مرتبة متدنية، فقد جاء فى المرتبة الخامسة من حيث نصيبه من تصاريح العمل الصادرة فى الفترة الزمنية المذكورة، نتيجة لكون هذه التصاريح منحت للعاملين فى القطاع الخاص، بينما تتركز العمالة المذكورة فى القطاع الحكومى، فنسبتها فى تعدادات أعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، تصدرت نسبة العمالة فى القطاعات الاقتصادية الاخرى بدولة الكويت، فجاءت فى المركز الاول، بحيث وصل القطاع المذكور الى حالة من التشبع، فأصبح من القطاعات الاقتصادية التى سرى عليها نظام الحظر الشامل عند إصدار مثل تلك التصاريح للعمالة الوافدة من أجل العمل فى القطاع الخاص، ومع ذلك فقد تضاعف نصيبه من تصاريح العمل الصادرة للعمل لأول مرة فى القطاع الخاص عام ١٩٨٠، نتيجة لاستحداث شركات خاصة دخلت العمل فى مجال الخدمات العامة، مثل القيام باعمال

التنظيف فى المجمعات التجارية والادارية والاحياء السكنية، او العمل فى المستشفيات الخاصة.

٧ ــ يلى ما سبق و بنصيب ضئيل من تصاريح العمل المذكورة الصادرة فى الفترة الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، القطاعات الاقتصادية التالية: التمو يل والتأمين والعقارات، الزراعة والصيد، واخيرا المناجم والمحاجر.

يتضح مما سبق أن هناك قطاعات اقتصادية كان لها وزن كبير فى استيعابها للعمالة الوافدة للقطاع الخاص للمرة الاولى فى السنوات الاربع السابقة الذكر، وفي مقدمتها قطاع التشييد والبناء فبلغ نصيبه نسبة تزيد عن ٥٠٪ من اجمالى التصاريح الصادرة فى الفترة المذكورة، تلاه قطاع التجارة، أما نصيب القطاعات الاقتصادية الاخرى فقد كان ضئيلاً، نتيجة لتشبع هذه القطاعات بالعمالة، بحيث لم تعد قادرة على استيعاب المزيد منها، كما أنه اتضح من توزيع تصاريح العمل الصادرة للفترة المذكورة بالحجم والشكل الذى أظهره العرض السابق، مدى التحول الجذري الذى شهدته هذه الفترة فى نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية بحيث برزت اهمية قطاع التشييد والبناء فى استيعابه للعمالة المذكورة، وأصبح هذا القطاع بالنسبة للقطاع الخاص شبيها ومنافساً لقطاع الخدمات فى مجال القطاع الحكومى، من حيث استيعابه للعمالة الوافدة، و يوصلنا هذا إلى نتيجة هامة أيضاً تتلخص فى أن العمالة الوافدة اتخذت موقفاً مغايراً فى اتجاهها نحو القطاعات الاقتصادية فى السنوات الاربع المذكورة، مقارنة بما كان عليه الحال فى الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥.

وبعد ان توصلنا الى ان قطاع التشييد والبناء يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية استيعاباً للعمالة الوافدة للعمل فى القطاع الخاص للفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، واكمالاً للموضوع ذاته ــ لابد من دراسة العمالة المذكورة فى قطاع التشييد والبناء موزعة بحسب الهوية للفترة الزمنية ذاتها، وهذا ما يوضحه كل من الجدول ٢٤ والشكل ٢٦ ومنهما نستنتج الحقائق التالية:ــ

١ ــ بلغ العدد الاجمالى لتصاريح العمل الصادرة للوافدين للعمل في قطاع التشييد والبناء فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠ كالآتى (٣٧١٧٦، ٣١٠٩٠، ٢٥٠٩٠، ٢٩٣٩٨) تصريح على التوالى، أى أن العدد المذكور اتجه نحو التناقص من عام لآخر، فبلغ الحجم الاجمالى لهذا التناقص عدداً مقداره (٧٧٧٨) تصريح فى عام ١٩٨٠، مقارناً بما كان عليه فى عام ١٩٧٧، ومع ذلك فقد جاء فى المركز الاول من حيث نصيبه من التصاريح المذكورة بين القطاعات الاقتصادية الاخرى فى السنوات الاربع المذكورة، و يعد هذا التناقص، نتيجة لارتباط تواجد العمالة فى القطاع المذكور ارتباطاً وثيقاً بالفترة الزمنية التى يتطلبها اتمام تنفيذ المشاريع المختلفة، أى أن تلك العمالة تعد عمالة مؤقته حتى أن بعضها تقل فترة اقامته بالكويت عن عام.

٢ ــ احتلت الجنسيات غير العربية المركز الاول فى نصيبها من تصاريح العمل الصادرة للفترة الزمنية المذكورة للعمل فى قطاع التشييد والبناء و بنسب مقدارها(١ر٦١، ٢ر٧٣، ٢ر٧٢، ١ر٦٨٪) فى السنوات الاربع المذكورة على التوالى، و بنسبتها تلك تفوقت

على الجنسيات العربية من حيث نصيبها من التصاريح المذكورة للفترة ذاتها، نتيجة لوفود العمالة الكورية واستخدامها فى سوق العقار الكويتى للمرة الاولى عام ١٩٧٧، بحيث أصبحت تشكل نسبة مقدارها ٥٠٪ تقريباً من إجمالى العمالة غير العربية الوافدة للعمل فى القطاع المذكور، وقد مثلت العمالة الكورية هذه النسبة الكبيرة لمعالجة النقص لما هو معروض من القوى العاملة داخل قطاع التشييد والبناء، وتخفيفاً لاعباء ضغوط العمالة على الخدمات، وما هو معروض من السلع، لذلك ابتدع سوق العقار والبناء أسلوب الاستعانة بالشركات الاجنبية وفى مقدمتها الشركات الكورية المصطحبة معها الأيدى العاملة لنشاطها دون أن تثير هذه العمالة أية مشاكل أو ضغوط على حجم المعروض فى الاسواق من السلع والخدمات العامة المتاحة.

٣ ــ أما نصيب الجنسيات العربية من التصاريح المذكورة للاعوام ١٩٧٧، ٧٨، ٧٩، ١٩٨٠ فقد بلغ كالآتى : (٩ر٣٨، ٨ر٢٦، ٨ر٢٧، ٩ر٣١٪) على التوالى، مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره ٠ر٧٪ فى عام ١٩٨٠، عما كانت عليه النسبة المذكورة فى عام ١٩٧٧، وقد ساهمت جميع الجنسيات العربية فى تناقص النسب السابقة، وبخاصة الجنسية المصرية نتيجة لمنافسة الجنسيات الاسيوية غير العربية التى تمثلها كل من الجنسية الكورية والهندية والباكستانية فى استخدامها بالقطاع المذكور.

٤ ــ ولو تناولنا بالدراسة نصيب كل جنسية على حدة من التصاريح

المذكورة للفترة الزمنية ذاتها ــ لتبين أن نصيب الجنسية الكورية جاء في المركز الاول، فقد بلغ نصيبها عام ١٩٧٧ما مقداره (٦٥٠٠) عامل(١)، أي بنسبة (٥ر١٧) من الاجمالي، ممثلة بذلك المرتبة الثالثة بين الجنسيات الأخرى، أي أنها تلي الجنسيتين المصرية والهندية من حيث نصيبها من تصاريح العمل الصادرة عام ١٩٧٧، ثم اتجه نصيب الجنسية المذكورة من التصاريح نحو الارتفاع بحيث بلغ في السنوات الثلاث التالية لعام ١٩٧٧، كما يلي: (٧ر٢٢، ١ر٣٠، ٣٢٪) على التوالي فجاءت نتيجة لذلك في المرتبة الاولى في السنوات الثلاثة المذكورة، وماهو جدير بالذكر

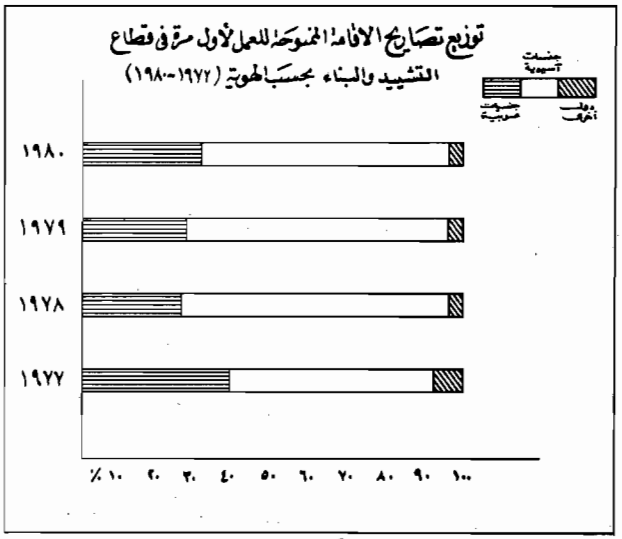

شكل (٢٦)

١ ــ وزارة التخطيط، تقييم الاستثمار فى النشاط العقارى بدولة الكويت، المرجع السابق، ص ٣٠.

ان بداية وفود الجنسية الكويت لدولة الكويت كان في أواخر عام١٩٧٦ وبداية عام١٩٧٧، وقد تم ذلك بواسطة شركة (كوساما)العقارية الكورية التى استقدمت (٣٥٠٠) عامل، عندما انيط بها إنشاء بعض المناطق السكنية . من قبل الهيئة العامة للإسكان فى عام ١٩٧٦، وقد تضمن العقد المبرم بينهما إنشاء (١٨٥٠) وحدة سكنية في منطقة الجهراء (١).

ولم يتوقف استخدام العمالة الكورية فى قطاع التشييد والبناء على الشركات العقارية الكورية فقط، بل تعداه الى استخدامها لدى الشركات العقارية المحلية، التى استخدمت الى جانب تلك الجنسية كلاً من الجنسيتين الهندية والباكستانية، عند تنفيذها وإتمامها مشاريع الهيئة العامة للإسكان، بالإضافة الى المشاريع الحكومية الكبرى كإنشاء الطرق السريعة والمستشفيات وغيرها، وعادة لا تقبل الشركات العقارية المحلية على استخدام جنسيات اخرى، فيما عدا بعض الجنسيات الاسيوية غير العربية كاليابانية للاستشارة فقط، والفلبينية باعداد قليلة عند التنفيذ، اضافة للجنسيات الثلاث المذكورة، نتيجة لدخول هذه الجنسيات للبلاد بطريقة مشروعة، و يتم استخدامها بطريقة منظمة، أما بقية الجنسيات الاخرى فهناك ما يعيق استخدامها، و يتمثل فى دخولها للبلاد بطريقة غير مشروعة كالايرانية والعراقية، أو ان مدة اقامتها قد انتهت ومع ذلك فهى تقيم بالبلاد، و بالتالى لا

(١) محمد عزيز،أنماط الانفاق والاستثمار في اقطار الخليج العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدارسات العربية، بغداد ١٩٧٩، ص ١٨١.

تستطيع الحصول على تصريح بالعمل فى الكويت، و ينطبق هذا على الجنسية المصرية.

كل ما سبق ذكره أدى بصورة مباشرة الى زيادة نصيب الجنسية الكورية من تصاريح الاقامة الصادرة للقطاع الخاص فى فترة السنوات الاربع المذكورة، فجاءت فى المركز الاول بين الجنسيات الاخرى، التى ترغب فى الحصول على مثل هذه التصاريح للعمل فى دولة الكويت، الا انه لا يفوتنا ان نشير الى ان تلك الجنسية مع تمثيلها للمركز الاول بين الجنسيات الاخرى في نصيبها من تصاريح العمل، فهي تمثل المركز الاول بين الجنسيات الاخرى في حالات الالغاء والمغادرة لتصاريح العمل ايضاً فقد بلغ عدد حالات الالغاء والمغادرة لتصاريح العمل للجنسية المذكورة فغ ام ١٩٧٩و١٩٨٠ مامقداره (٦٠٣٩،٥٠٠٨) حالة إلغاء على التوالى(١).

٥ ــ احتلت الجنسية المصرية المرتبة الثانية فى نصيبها من تصاريح العمل الصادرة فى قطاع التشييد والبناء، و بنسبة مقدارها كما يلى :(٢٤ر٥، ١٧ر٣، ١٦ر٢، ٢٠ر٤٪) للسنوات الاربع المذكورة على التوالى، أى أن نصيب الجنسية المذكورة من تصاريح العمل اتجه نحو التناقص، فجاءت فى المرتبة الثانية منذ عام ١٩٧٨، نتيجة للمنافسة الشديدة التى تعرضت لها فى مجال العمل بالقطاع المذكور من الجنسية الكورية، وقد شهد عام ١٩٧٨ تدفقاً

---

١ ــ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوى لنشاط الاستخدام والسمات الاساسية للعمالة الوافدة، المرجع السابق، ص ٧٨.

ملحوظاً للجنسية الكورية، بحيث أن تناقص الجنسية المصرية فى قطاع التشييد لم يكن فى النسبة فقط، بل تعداه الى العدد المطلق لهم، فسجلت بذلك تناقصاً مقداره (٣١٠٣) عامل ما بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٠، أى بنسبة تناقص مقدارها (١ر٣٤٪) للفترة ذاتها، نتيجة لانعدام النظام فى استخدام الجنسية المذكورة، والذى توافر بصورة ملحوظة لدى الجنسية الكورية، الى جانب أن هناك الكثير من العمال المصريين المقيمين بالكويت مع أن مدة الاقامة لديهم انتهت، وكذلك انتهت معها مدة التصريح بالعمل، ومع ذلك مازال يعمل الكثير منهم بقطاع التشييد والبناء ولكن فى فترات غير متواصلة من السنة، و بناء على ذلك فإن الشركات العقارية المحلية أخذت تميل الى استخدام العمالة الاسيوية غير العربية التى ذكرت فى السابق وفى مقدمتها الجنسية الكورية، ومع كل ما سبق فإن نصيب العمالة المصرية من التصاريح المذكورة يعد كبيراً وخاصة فى عام ١٩٨٠، حيث اتجهت نسبتهم نحو الارتفاع، نتيجة إلى تصحيح بعض الحالات المخالفة، أى العمالة المتواجدة بالفعل فى الكويت، ولكن ليس لديها تصريح بالعمل.

مما سبق تبرز لنا ملاحظة هامة تتلخص فى أن هناك تحولاً جذرياً ملحوظاً نحو استخدام العمالة الاسيوية غير العربية فى قطاع التشييد والبناء فى السنوات الأربع الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، فتأثرت بهذا التحول الجنسيات العربية وفى مقدمتها الجنسية المصرية، فانخفض نصيبها من تصاريح

العمل الصادرة فى الفترة المذكورة، وخاصة منذ عام ١٩٧٨، وهذا التناقص أعطى مؤشراً واضحاً على مدى زيادة تدفق العمالة الاسيوية غير العربية على سوق العقار والبناء الكويتى، وبالتالى أصبح ألاثر السلبى واضحاً على ما هو معروض من الايدى العاملة العربية.

٦ ــ تلى الجنسيتين السابقتين، الجنسية الباكستانية فى نصيبها من تصاريح العمل، وبنسب مقدارها كالاتى: (٩ر٦، ٢ر١٠، ٧ر١٣، ٥ر١٢٪) للسنوات الأربع، المذكورة على التوالى وبذلك اشتركت الجنسية الباكستانية مع الجنسية الكورية من حيث اتجاه نسبة كل منهما نحو الارتفاع للفترة المذكورة، فجاءت فى المرتبة الثالثة عام ١٩٨٠، فى حين أنها احتلت المرتبة الرابعة فى الأعوام الثلاثة السابقة للعام المذكور، وقد سجلت الجنسية المذكورة هذه المرتبة المتقدمة نتيجه لاستخدامها من قبل الشركات العقارية الباكستانية التى ابرمت عقوداً لتنفيذ مشاريع اسكانية كبيرة مع الهيئة العامة للاسكان، بحيث فاق نصيبها من تصاريح الاقامة الصادرة فى عام ١٩٨٠، نصيب الجنسية الهندية وذلك للمرة الاولى.

٧ ــ جاءت بعد ذلك الجنسية الهندية فى المرتبة الرابعة من حيث نصيبها من تصاريح العمل الصادرة للفترة ذاتها، وبنسبة مقدارها كالاتى: (٧ر١٧، ١ر١٢، ٦ر١٥، ٥ر٩٪) فى السنوات الأربع الممتدة من عام ١٩٧٧الى عام ١٩٨٠ على التوالى، أى أن نسبتها قد تدنت، وبالتالى فمرتبتها بعد أن كانت تمثل الثالثة،

أصبحت فى عام ١٩٨٠ فى المرتبة الرابعة، وقد حدث هذا التدنى فى مرتبة الجنسية الهندية، نتيجة الى ان الشركات العقارية الهندية كانت تستخدم أعداد كبيرة من العمالة الهندية حتى عام ١٩٧٨، فقد استخدمت فى عام ١٩٧٦ حوالى (٦٠٠٠) عامل، واستمر ذلك الوضع حتى عام ١٩٧٨، إلا أنه منذ عام ١٩٧٩ تناقص عددهم، بحيث بلغ (٢٧٩٤) عامل فقط فى عام ١٩٨٠، أى أنه وصل الى ادنى عدد لهم، لانتهاء العمل فى المشاريع الاسكانية، التى من أهمها مشروع منطقة العارضية عام ١٩٧٦، التى تم تنفيذه بواسطة شركات عقارية هندية و يابانية، وقد تولى الجانب الهندى الأعمال الانشائية الفعلية، أما الجانب اليابانى فقد قدم الخدمات الهندسية والمعمارية، واشتمل المشروع الاسكاني على انشاء (٣٣١٨) وحدة سكنية الى جانب المرافق التابعة لها (١).

خلاصة ما سبق أن الجنسيات الكورية والباكستانية والهندية تعد من أكثر الجنسيات نصيباً من تصاريح العمل الممنوحة للوافدين للمرة الاولى في القطاع الخاص ممن هم يعملون في قطاع التشييد والبناء في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، وخاصة أن نصيبها من التصاريح المذكورة فى عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ بلغ نسبة زادت على ٥٠٪ من اجمالى التصاريح الصادرة، نتيجة لدخول الشركات العقارية الاسيوية غير العربية فى سوق التشييد والبناء الكويتى.

---

١ ــ محمد عبد العزيز، المرجع السابق، ص ١٨٠.

٨ ــ تعد الجنسية الايرانية من أكثر الجنسيات غير العربية تأثراً زيادة وفود الجنسيات الآسيوية غير العربية السابقة الذكر، حيث تناقص نصيبها من تصاريح العمل الصادرة فى الفترة المذكورة فبلغ كالآتى: (٣ر٩، ٩ر٤، ٦ر٢، ٩ر٣٪) على التوالى، فمثلت بذلك المرتبة السادسة فى عام ١٩٨٠، بعد أن كانت فى المرتبة الخامسة فى عام ١٩٧٧، و بذلك فإن الجنسية الإيرانية تتشابه مع الجنسية المصرية فى تدنى نصيب كل منهما، و يرجع السبب فى تناقص نصيب الجنسية الايرانية من التصاريح المذكورة إلى منافسة الجنسيات الآسيوية غير العربية كالكورية والباكستانية والهندية فى مجال التشييد، إلى جانب ظهور الكثير من القرارات الجديدة التى تنظم استخدام العمالة بصورة عامة فى القطاع المذكور، التى تلخصت فى اشتراط الحصول على تصريح للعمل والإقامة لكى يعمل أى وافد فى أى قطاع اقتصادى، فحد ذلك من إقبالهم على العمل فى قطاع التشييد والبناء، فتناقصت نسبتهم بالشكل الذى يوضحه الجدول والشكل المذكوران، وبما مقداره (٢٣٣٤) تصريح أى بنسبة (٣ر٦٧٪) فى عام ١٩٨٠، مقارنة بما كانوا عليه عام ١٩٧٧، إلى جانب أنه سجل لهم ادنى نصيب من التصاريح المذكورة، فبلغت (٦٧٢) تصريحاً فقط فى عام ١٩٧٩.

من العرض السابق يتضح أن الجنسية الإيرانية تشترك مع الجنسية المصرية فى اتجاه كل منهما نحو التناقص من حيث نصيبهما من تصاريح العمل الصادرة فى الفترة المذكورة للعمل فى

قطاع التشييد والبناء، نتيجة لمنافسة الجنسيات الكورية والباكستانية والهندية للجنسيتين السابقتين فى مجال التشييد.

٩ ــ يلى الجنسيات السابقة الذكر كل من الجنسيات الآسيوية غير العربية الاخرى، التى تضم كلا من الجنسيات اليابانية والتايلاندية والفلبينية السيرلانكية الى جانب الجنسيات العربية التى تضم كلا من الجنسية العراقية والاردنية والفلسطينية والسورية واللبنانية، من حيث نصيبها من تصاريح العمل الصادرة فى فترة السنوات الأربع المذكورة، ولم يتعد نصيب أى جنسية من الجنسيات السابقة الذكر عن ٤٪، بالاضافة الى إلى أن جميع الجنسيات السابقة اتجهت نسبياً نحو التناقص باستثناء الجنسية العراقية والجنسيات الاسيوية غير العربية السابقة الذكر مجتمعة.

١٠ ــ تعد كل من الجنسيتين الفلبينية واليابانية من الجنسيات التى دخلت سوق العمل الكويتى للمرة الاولى خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، إلا أن نصيبهما من تصاريح العمل الصادرة فى قطاع التشييد والبناء يعد نسبة ضئيلة، بمقارنتها بالجنسيات الآسيوية غير العربية الأخرى التى تمثلت فى الجنسية الكورية والباكستانية والهندية، حيث بلغ نصيب الجنسيات السابقة الذكر نسبة مقدارها ٩ر١٪ فقط من اجمالى التصاريح الصادرة للفترة المذكورة، وتشمل هذه النسبة المقاولين اليابانيين الذين أثبتوا نجاحهم بشكل بارز فى انشاء مشروعات المرافق الاساسية.

بالاضافة لما سبق هناك شركات عقارية أخرى مصدرها الغرب سجلت نصيباً مقداره ٢٪ من تصاريح العمل الصادرة فى عام ١٩٨٠، وتضمنت كلا من الجنسيات الهولندية والايطالية والامريكية وأخيراً البريطانية، وتختلف مسميات هذه الشركات عن تلك التى برزت أسماؤها فى أماكن أخرى من دول الخليج العربى.

وتعد الكويت الدولة الخليجية الوحيدة بين دول الخليج العربى التى فتحت تنميتها أمام المقاولين من الكتلة الشرقية، وبالتحديد من رومانيا و يوغوسلافيا (١) حيث بلغ نصيبها من تصاريح العمل الصادرة فى السنوات الأربع المذكورة كما يلي : (٤ر٠، ٧ر٠، ٩ر٠، ٢ر١٪) على التوالى، أى أن نسبتهم تلك اتجهت نحو الارتفاع من عام لآخر، إلا انها مازالت حتى عام ١٩٨٠ تحتل مرتبة متدنية بين الجنسيات الوافدة الأخرى.

من خلال تحليلنا السابق لتوزيع تصاريح العمل الصادرة فى الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠ بحسب الهوية فى قطاع التشييد والبناء توصلنا للنتائج التالية:

أ ــ تغيرت هوية العمالة فى قطاع التشييد والبناء تغيراً جذرياً فى الفترة الزمنية الممتدة من عام١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠، بمقارنتها بالفترة الزمنية التى امتدت من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥.

---

١ ــ محمد عزيز، المرجع السابق، ص ١٦٢.

ب ــ تناقص نصيب الجنسيتين الايرانية والمصرية تناقصاً واضحاً فى إسهامهما بقطاع التشييد والبناء، فبعد أن كانت نسبتهما تمثل ٥٠٪ من إجمالى العاملين فى القطاع المذكور فى اعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥، أصبحت نسبة الجنسيتين المذكورتين لا تمثل سوى ٢٥٪ من إجمالى تصاريح الإقامة الصادرة فى عام ١٩٨٠.

ج ــ كانت الجنسيات العربية تشكل ثلثى نسبة العمالة فى قطاع التشيد والبناء، اما الثلث المتبقى فقد أسهمت به جنسيات غير عربية فى تعدادات اعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥، إلا انه بحلول عام ١٩٨٠ فقد انقلب الوضع كلية، بحيث بلغت نسبة اسهام الجنسيات غير العربية ثلثى العمالة الإجمالية فى القطاع المذكور، ومثلت الجنسيات العربية الثلث فقط.

د ــ دخل سوق العقار الكويتى منذ عام ١٩٧٧ شركات عقارية آسيوية غير عربية، استخدمت عمالة من الجنسية ذاتها، مثلتها كل من الجنسيات الكورية والباكستانية والهندية، و بأعداد أقل كل من الجنسيات اليابانية والفلبينية والتلايلاندية والسيرلانكية، فأدّى هذا إلى ظهور منافسة شديدة بينها و بين الجنسيات العربية وغير العربية التى دخلت سوق العقار الكويتى فى السنوات السابقة للسنة المذكورة، مما أثر بالتالى على تراجع نسبة الجنسيات العربية وخاصة الجنسية المصرية منها، والجنسيات غير العربية، و بخاصة الجنسية الايرانية منها.

هـ ــ هناك جنسيات زادت نسبتها من تصاريح العمل الصادرة فى فترة

السنوات الاربع السابقة بقطاع التشييد والبناء، مثلتها كل من الجنسيات التالية: الكورية الجنوبية، الباكستانية، العراقية، التايلاندية، السيرلانكية، واخيراً الجنسيات الوافدة من شرق اوروبا.

و ـ هناك جنسيات تناقصت نسبتها من تصاريح العمل الصادرة فى الفترة ذاتها بقطاع التشييد والبناء، مثلتها كل من الجنسيات التالية: الاردنية، الفلسطينية، السورية، اللبنانية، المصرية، الهندية، الايرانية.

***

رابعاً : الخصائص العمرية للعمالة فى قطاع التشييد والبناء :

تمثل دراسة الخصائص العمرية للعمالة فى قطاع التشييد والبناء استكمالاً للتحليل السابق لسماتهم الاقتصادية، ولسماتهم على أساس الهوية، وسيسبق دراستنا لموضوع الخصائص العمرية للعمالة المذكورة، عرض موجز لتوضيح سمات نسبة فئة السن الوظيفية (١٥ ــ ٤٠) سنة، الى اجمالى السكان فى تعدادات اعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٠ حيث بلغت (٤٨ر٥، ٤٣ر٥، ٤١ر٢، ٤٤ر٥٪) من اجمالى السكان فى التعدادات الأربعة على التوالى، وتعتبر النسب السابقة مرتفعة، نتيجة الى أن نسبة السكان الوافدين زادت على ٥٠٪ من إجمالى السكان، وبخاصة أن غالبيتهم يقع فى فئة السن الوظيفية، حيث إن الدافع الاساسى لوفودهم إلى الكويت يتمثل فى المشاركة بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تمر بها البلاد.

وتعد نسبة الذكور فى فئة السن الوظيفية إلى إجمالى السكان عالية ايضاً فى التعدادات الأربعة المذكورة، حيث بلغت كما يلى : (٦٨ر١، ٦٠ر٦، ٥٦ر٤، ٥٩ر٨٪) على التوالى، نتيجة الى أن عنصر الوافدين بدولة الكويت تركز فى معظمهم على عنصر الذكور وهو امر طبيعى، فهم عادة أكثر استعداداً واقداماً على الهجرة.

أما من حيث نسبة الذكور فى فئة السن الوظيفية إلى إجمالى الذكور فى التعدادات الأربعة، فقد بلغت (٥٣ر٩، ٤٦ر٤، ٤٢ر٢، ٤٦ر٥٪) على التوالي، وهذه النسب تعد عالية، مع أنها اتجهت نحو

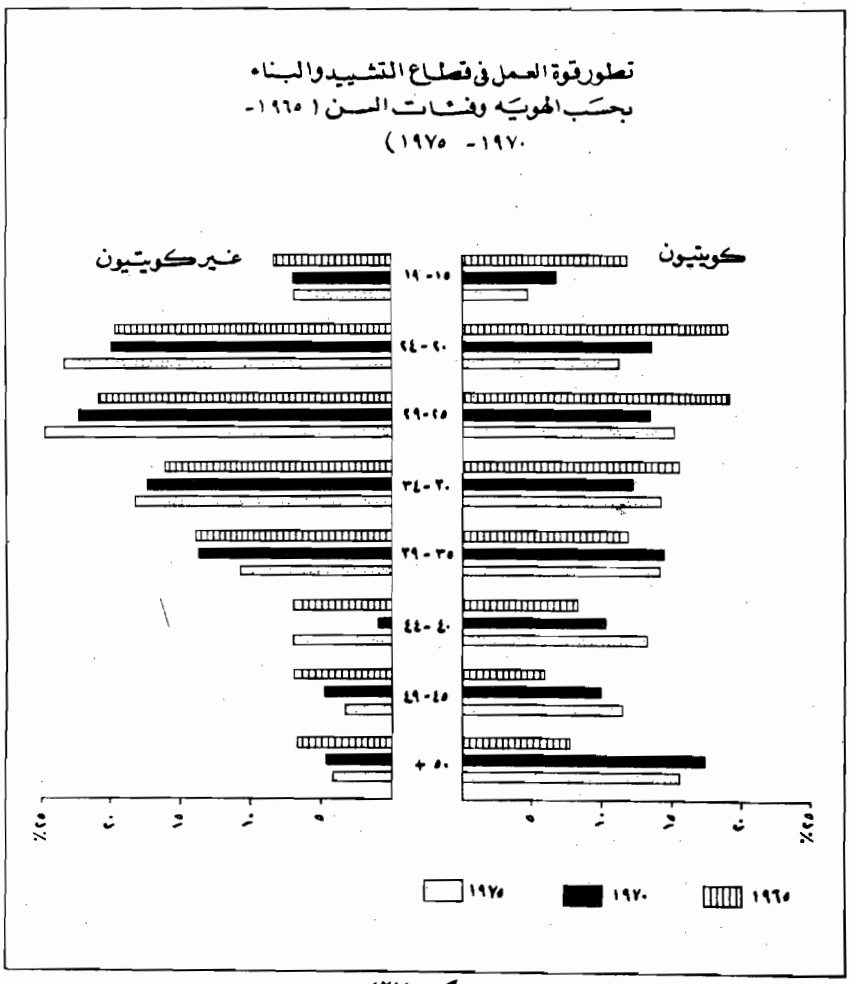
تطور قوة العمل في قطاع التشييد والبناء
بحسب الهوية وفئات السن (١٩٦٥ - ١٩٧٠ - ١٩٧٥)
كويتيون
غير كويتيون
١٩ - ١٥
٢٤ - ٢٠
٢٩ - ٢٥
٣٤ - ٣٠
٣٩ - ٣٥
٤٤ - ٤٠
٤٩ - ٤٥
٥٠ +
١٩٧٥
١٩٧٠
١٩٦٥

شكل (٢٧)

التناقص من تعداد لآخر، نتيجة الى أن نمو الوافدين بدولة الكويت يتم بواسطة الهجرة الصافية من جهة، و بالزيادة الطبيعية التى تتم بينهم من جهة أخرى، وقد كان نموهم بواسطة الهجرة الصافية يفوق نموهم بواسطة الزيادة الطبيعية حتى عام ١٩٦٥، إلا أنه منذ عام ١٩٧٠، فقد أسهمت الزيادة الطبيعية فى نمو الوافدين بنسبة مقدارها ٤ر٦٣٪ من اجمالى النمو، فى حين ان النسبة المتبقية ومقدارها ٦ر٣٦٪ من اجمالى النمو أسهمت به الهجرة الصافية، فزاد بالتالى عدد السكان ممن هم فى فئة السن الأقل من ١٥ سنة، أى الذين يعدون خارج قوة العمل .

وقد بلغت نسبة العمالة الوافدة فى كل القطاعات الاقتصادية الى فئة السن الوظيفية فى التعدادات المذكورة كالاتى: (٤ر١٦، ٣ر٥٤، ٥ر٥١، ٣ر٦٢٪)على التوالى، أى أن نسبة إسهامهم اتجهت نحو التناقص من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥، إلا أنها عادت للارتفاع مرة أخرى فى عام ١٩٨٠، ففاقت النسبة المقابلة لها فى عام ١٩٦٥، و يعزى السبب الرئيسى فى انخفاض الفئة المذكورة عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥ إلى الهجرة الجماعية التى مثلتها الاسر الوافدة الى الكويت عامى ١٩٦٧ و ١٩٦٨ فزادت من نسبة صغار السن الذين يعدون خارج قوة العمل، وقد استمر تأثير الهجرة الأسرية حتى عام ١٩٧٥، نتيجة للزيادة الطبيعية المرتفعة التى أسهمت بثلثى نسبة نمو الوافدين فى الفترة التعدادية الفاصلة بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٧٥.

اما من حيث ارتفاع النسبة المذكورة فى عام ١٩٨٠، فمرجعها الى صدور الكثير من القرارات التى حدت من وفود المهاجرين بشكل أسر كاملة، وطبقت سياسة الانتقاء عند أصدار أى تصريح للعمل، إلى

جانب أنها وضعت قيوداً صارمة على من يرغب من الوافدين فى استقدام عائلته.

واخيراً نتيجة لأن الكثير من الشركات المحلية وغير المحلية العاملة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة، اتبعت عملية استخدام العمالة الجماعية المنظمة، التى تشرف عليها هذه الشركات إشرافاً كاملا أثناء تواجدها فى الكويت، وجميع افراد هذه العمالة يقع فى فئة السن الوظيفية، فأثرت بالتالى فى ارتفاع نسبة فئة السن المذكورة فى تعداد ١٩٨٠، مقارنة بما كانت عليه التعدادات الثلاثة السابقة.

وأخيراً بلغت نسبة العمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء الى فئة السن الوظيفية فى التعدادات الاربعة كما يلى: ٢ر١٢، ٨ر٩، ٢ر٧، ٠ر١٤٪ على التوالى، وتشارك النسب المذكورة غيرها من النسب التى ذكرت فى السابق ظاهرة التناقص التدريجى من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥، إلا انها عادت مرة اخرى للارتفاع فى عام ١٩٨٠، مسجلة بذلك أعلى نسبة فى التعداد المذكور، مقارنة بما كانت عليه فى التعدادات الثلاثة السابقة، و يرجع إنخفاض نسبة العمالة المذكورة في الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٥، الا ان قطاع التشييد والبناء يعد من اكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بالركود الاقتصادي الذي حدث في الفترة ذاتها، وخاصة أن القطاع المذكور يُعدّ احد القطاعات الاقتصادية الرئيسية من حيث مقدرته على أستيعاب العمالة الوافدة الى دولة الكويت كما ذكرت في السابق، و بالتالي فهو أحد القطاعات ايضاً التي اسهمت في تناقص القوى العاملة بصورة عامة في الفترة الزمنية المذكورة.

أما من حيث زيادة هذه النسبة مرة اخرى فى تعداد عام

١٩٨٠، فيرجع اساساً لانتعاش نشاط الاستثمار العقارى فى الفترة الزمنية التالية لعام ١٩٧٥، نتيجة لظهور العديد من المشاريع الحكومية والخاصة فى مجال الاستثمار العقارى، فترتب على ذلك ارتفاع العدد المطلق لتصاريح الاقامة والعمل التى منحت للوافدين، والتى تمثلت فى عمال التشييد الذين تستخدمهم الشركات المحلية والاجنبية فى تنفيذ المشارع العمرانية والمرافق العامة و يرجع السبب فى ارتفاع النسبة المذكورة عام ١٩٨٠ الى انتعاش نشاط الاستثمار العقارى مرة اخرى منذ عام ١٩٧٦، لاستحداث الكثير من المشاريع العمرانية الحكومية والخاصة، مما ترتب عليه اصدار تصاريح للعمل فى القطاع المذكور بالحجم الذى ذكرناه فى السابق(١).

ان الخصائص العمرية للعمالة فى قطاع التشييد والبناء فى اعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥ توضحها الجداول الواردة بالملحق من ٢٥ الى ٣٣ والشكل ٢٧، ومن استقرائها نستنتج ما يلى:

١ ــ تتوزع قوة العمل الكويتية فى قطاع التشييد والبناء على الفئات العمرية توزيعاً متوازناً فى التعدادات الثلاثة المذكورة، فالتركز الواضح للعمالة يبدو فى فئات السن الأربع التى تبدأ بالفئة العمرية (٢٠ ــ ٢٤) سنة وتنتهى بالفئة العمرية (٣٥ ــ ٤٠) سنة، وهذا أمر طبيعى فى مجتمع السكان الكويتيين، من حيث نسبة تركز العمالة فى فئة السن الوظيفية، وقد سجلت الفئة

١ ــ جميع النسب السابقة محسوبة، ومصدرها المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٨٠، والدراسة الصادرة عن وزارة التخطيط والمتعلقة ببعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل من العينة التعدادية ١٩٨٠.

العمرية (١٢ ــ ١٤) سنة ادنى نسبة لها فى تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٠ (١)؛ نتيجة لأن غالبية السكان فى الفئة العمرية المذكورة، يكونون عادة من طلبة المدارس الذين مازالوا يتلقون العلم، إلى جانب أن نسبة إسهام الإناث فى القطاع المذكور تعد ضئيلة جداً، نتيجة لعزوف الكويتيين بصورة عامة عن العمل فى هذا القطاع، بالاضافة الى ما يتطلبه العمل فى القطاع المذكور من جهد جسمانى كبير.

٢ ــ تختلف نسبة إسهام الفئات العمرية لدى قوة العمل الوافدة اختلافاً كمياً عما هو لدى السكان الكويتيين فى قطاع التشييد والبناء فى التعدادات الثلاثة المذكورة، وتمثل اوّل اوجه الاختلاف فى ارتفاع نسبة إسهام فئة السن الوظيفية التى تقع فى الفئات العمرية الأربع، التى تبدأ بالفئة العمرية (٢٠ ــ ٢٤) وتنتهى بالفئة العمرية (٣٥ــ٣٩) سنة، بنسبة فاقت مثيلتها لدى السكان الكويتيين، فبلغت كالاتى: ١ر٧٨، ٩ر٧٣، ٠ر٧١٪ على التوالى، نتيجة لأن سمات مجتمع السكان الوافدين تختلف عن مثيلها لدى السكان الكويتيين، فالفئة الاولى تتميز عادة بارتفاع نسبة فئات العمر الشابة المنتجة، التى تكون عادة أكثر إقبالاً على الهجرة من الفئات العمرية الأخرى، وقد جاء تناقصها نتيجة لزيادة اسهام الفئات العمرية الأخرى فى القطاع المذكور، وعلى ذلك فمازالت نسبة اسهام فئة السن الوظيفية لدى السكان الوافدين حتى عام ١٩٧٥ تمثل ما يزيد على ثلثى العمالة الوافدة.

٣ ــ تبدأ نسبة اسهام الفئات العمرية للوافدين نحو التناقص الملحوظ فى قطاع التشييد والبناء، منذ الفئة العمرية (٤٠ ــ ٤٤) سنة، وحتى الفئة العمرية ٦٠ سنة فأكثر حيث بلغت النسبة الكلية للفئات العمرية المذكورة فى التعدادات الثلاثة كالآتى: (٥ر١٤، ٦ر١٩، ٦ر٢٠٪) على التوالى، وقد اتجهت تلك النسبة نحو الزيادة الملحوظة منذ عام ١٩٧٠، ومع ذلك فمازالت تمثل خمس القوى العاملة بقطاع التشييد والبناء حتى عام ١٩٧٥، و يعزى ذلك إلى أنه من سمات المجتمع المهاجر أنه لا يقدم على تحمل مخاطر الهجرة منه سوى الشباب الذين يمتازون بالحيوية، وخاصة بالنسبة للعمل فى القطاع المذكور الذى يحتاج العامل به الى قوة جسمانية.

٤ ــ يتشابه السكان غير الكويتيين والسكان الكويتيون فى ظاهرة أخرى تمثلت فى ضآلة إسهام الإناث فى قطاع التشييد والبناء بجميع الفئات العمرية فى تعدادات ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥ إلا أن نسبة اسهام الاناث غير الكويتيات فاقت مثيلتها لدى الإناث الكويتيات، ومع ذلك فقد شكل الذكور غير الكويتيين نسبة إسهام مقدارها :(٩ر٩٩، ٨ر٩٩، ٥ر٩٩٪) على التوالى .

٥ ــ انعكس ما ذكرناه قبل قليل نحو إسهام الفئات العمرية المختلفة للوافدين فى قطاع التشييد والبناء فى التعدادات الثلاثة المذكورة، على القوى العاملة الاجمالية، وخاصة وقد ذكرنا ذلك من قبل ــ أن نسبة إسهام السكان الوافدين فى القطاع المذكور للتعدادات ذاتها بلغت كما يلى: (٦ر٩٥، ٥ر٩٣، ٤ر٩٤٪) على التوالى، أى

أنهم يشكلون غالبية العمالة فى قطاع التشييد والبناء، ولذلك وتلافياً للتكرار فإن السمات العمرية لإجمالى السكان من حيث إسهامها فى القطاع المذكور للتعدادات الثلاثة، ينطبق عليها ما ذكرناه حيال السكان الوافدين.

خلاصة ما سبق، يمكن القول بأن هناك تركزاً واضحاً للعمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء فى التعدادات الثلاثة المذكورة، مثلته فئة السن الوظيفية، بحيث فاقت ما يماثلها لدى السكان الكويتيين، وقد اسهم الذكور بغالبية النسبة في قوة العمل المذكورة، حيث ان العمل فى قطاع التشييد والبناء يتوقف اساساً على الذكور فقط.

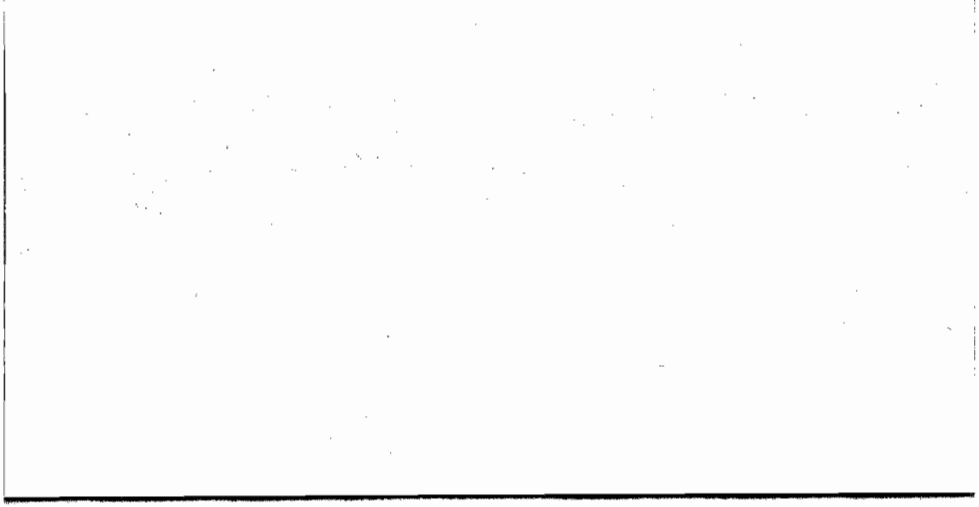

الخاتمة

أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة :

* اوضح هذا البحث أن قطاع النشاط العقارى يعد المجال الهام والمنفذ الفعال لاستثمار رؤوس الاموال الوطنية، وهذه الحقيقة وعتها الكويت جيداً، لذلك فإن مظاهر التقدم التى شهدتها الكويت منذ سنوات الفورة العمرانية، إنما ترجع في الأساس إلى ازدهار حركة التشييد والبناء خلال العقدين الماضيين. وعلاوة على ذلك فالاستثمار العقارى يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بحياة الأفراد وحاجتهم الى السكن والمرافق المتعددة فى ظل احتياجات عمليات التنمية الشاملة في البلاد الى القوى العاملة الوافدة، وضرورة توفير السكن المناسب والجيد لها.

وتبرز الأهمية النسبية لقطاع التشييد والبناء بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بدولة الكويت سواء في توليد الناتج المحلي الإجمالي أو في استيعاب العمالة، وخاصة العمالة الوافدة التي تشكل العمود الفقرى في انتعاش هذا القطاع، و يرجع السبب في ذلك الى هيكل تخصص القوى العاملة السائد بالكويت، مما يجعل عملية توفير اليد العاملة الضرورية للقطاع المذكور متوقفة بالاساس وتقتصر على اتجاهات هجرة العمالة الوافدة.

وقد اولت الحكومة منذ عام ١٩٥٣ اهتماماً بالغاً لتوفير السكن الملائم بأنواعه المختلفة بعد أن كانت الدولة في السابق تمد المواطنين

بالاراضي والقروض الكافية لبناء السكن، وتتم تلك العملية بواسطة بنك التسليف والادخار الذى أنشىء عام ١٩٦٥، وقد تحولت تلك العملية منذ عام ١٩٧٦ الى الهيئة العامة للاسكان التي انشئت عام ١٩٧٤ والتي بدأت أعمالها بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى التي امتدت من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠، بالاضافة الى أنها بدأت في تنفيذ خطتها الخمسية الثانية للاسكان، منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٥، والتى تشمل (١٩٠٤٠) مسكناً.

* مثل قطاع الاسكان والمرافق مرتبة متقدمة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، من حيث نصيبه من الإنفاق الإنشائي، الذى ترصده وزارة الاشغال العامة للإنفاق على خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تتبعها الدولة في السنوات العشر الماضية. وهذا في حد ذاته أوضح الاهتمام الحكومي الكبير بالقطاع المذكور اثناء تطبيق سياسة الإنفاق الانشائي.

* اوضح التوزيع الجغرافي لواردات الكويت من مواد البناء في عام ١٩٧٨، أن المصدر الاساسي لها تمثل في كل من اليابان والهند وكوريا الجنوبية واسبانيا وايطاليا اما الدول العربية فتمثل نسبة ضئيلة من واردات الكويت للمواد المذكورة في عام ١٩٧٨.

إلا أن دولة الكويت اولت اهتماماً كبيراً لقطاع الصناعات الانشائية الاساسية، وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلي ولو جزئياً، وفي الواقع أقدم الصناعات الوطنية التى أقيمت في الكويت وخاصة قبل تطوير قطاع البتروكيماويات، تمثل في صناعة الاسمنت والطابوق، وتم ذلك سواء بتقديم الدعم المالي، أو عن طريق الاعفاءات الجمركية،

وقد شهدت الكويت تطوراً واسعاً في صناعة مواد البناء منذ عام ١٩٧٢، ومع ذلك وحتى الوقت الحالى، مازالت الكويت تستورد مواد البناء بكميات كبيرة، فالجزء الأكبر من الأسمنت يتم استيراده من الخارج وبنسبة قد تصل الى (٨٥٪) من اجمالي الاستهلاك المحلي. بالاضافة الى ذلك فواردات الكويت من المواد الانشائية تمثل مركزاً هاماً بين إجمالي الواردات من حيث الوزن والقيمة.

* أظهرت الدراسة أن نصيب قطاع التشييد والبناء من إجمالى عمال الانتاج والعمال العاديين بلغ نسبة مثلت حوالي ثلثي العمالة الإجمالية في تعداد عام ١٩٨٠، أى أنها تبوأت المركز الأول بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، الى جانب أن إسهام السكان الوافدين من إجمالى العمالة في قطاع التشييد والبناء، بلغ نسبة فاقت (٩٠٪) في التعدادات الأربعة الممتدة من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٨٠، وقد سجلت النسبة الاجمالية للعمالة في القطاع المذكور تناقصاً واضحاً في تعدادى ١٩٧٠ و ١٩٧٥، نتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بها الكويت، فأثرت هذه الظروف على قطاع الاستثمار العقارى فأصابته بالركود، الى جانب عوامل أخرى ساعدت على تناقص معدل نمو العمالة فى قطاع التشييد والبناء في الفترة المذكورة، كالظروف الاقتصادية المتدنية في الدول المحيطة بالكويت، مثل الدول العربية الخليجية وايران، واخيراً انما يعود ذلك التناقص فى العمالة في القطاع المذكور الى الاجراءات المعقدة المتبعة في عملية منح تصاريح الإقامة والعمل، وعدم وجود مكاتب متخصصة لتنظيم الاستخدام في القطاع المذكور، إلا أنه منذ عام ١٩٧٦ عادت الاهمية النسبية لقطاع التشييد والبناء، فساعد ذلك على

ارتفاع معدل نمو العمالة في هذا القطاع. منها تأسيس الهيئة العامة للاسكان، التى ساعدت ايضاً على دخول جنسيات غيرعربية للمرة الاولى للعمل في القطاع المذكور كالكورية والفلبينية واليابانية، الى جانب أنه في تلك الفترة نظمت عملية منح تصاريح الاقامة والعمل.

بالاضافة لما سبق فعمال الانتاج والعمال العاديين مثلوا نسبة مرتفعة من إجمالى قوة العمل بالدولة، فبلغت ٨ر٤٢، ٨ر٤٠، ٤ر٣٥، ٢ر٣٩٪ فى التعدادات الاربعة المذكورة على التوالي، أى أنهم حتى عام ١٩٨٠ مثلوا خمسي القوى العاملة بدولة الكويت.

* بلغ نصيب قطاع التشييد والبناء من إجمالي القوى بالدولة فى التعدادات الأربعة المذكورة ٣ر١٦، ٣ر١٤، ٨ر١٠، ٠ر١٨٪ على التوالي، ممثلا بذلك المرتبة الثانية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى في التعدادات المذكورة باستثناء تعداد عام ١٩٧٥، حيث جاء هذا القطاع في المرتبة الثالثة من حيث استيعابه للقوى العاملة، نتيجة لمرور القطاع المذكور بفترة ركود اقتصادي، إلى جانب ذلك فقد بلغت نسبة القوى العاملة الوافدة من اجمالي القوى العاملة في قطاع التشييد والبناء في التعدادات الاربعة (٦ر٩٥، ٥ر٩٣، ٦ر٩٤، ٠ر٩٨٪) على التوالي، أي أن العمالة الوافدة في قطاع التشييد والبناء تعد العنصر الحاسم في اتجاه هذه العمالة نحو الزيادة او النقصان، وتكاد تقتصر العمالة في القطاع المذكور على العمالة الوافدة.

* تطور عدد العمال في قطاع التشييد والبناء بالأرقام المطلقة من (٢٧٥٨٤) عامل في عام ١٩٦٥ الى (٨٤٦٢٠) عامل في عام ١٩٨٠، مسجلاً بذلك زيادة مقدارها (٥٧٠٣٦) عامل، أى بنسبة

(٢ر١٩٩٪)، وذلك في فترة زمنية طولها خمسة عشر عاماً فقط، سجلت معظمها في الفترة التعدادية الأخيرة، أى الفاصلة بين تعدادى ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و بنسبة مقدارها (٤ر١٨٧٪). و يرجع ذلك إلى عودة الانتعاش الاقتصادى للقطاع المذكور، وخاصة أن نسبة ما أنفق على هذا القطاع للفترة ذاتها بلغت (٨٦٪) من اجمالي ما أنفق على القطاع المذكور فى السنوات العشر الأخيرة.

* تختلف نسبة تركز العمالة الوافدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة في التعدادات الاربعة المذكورة من جنسية لأخرى، فنسبة تركز الجنسيات العربية الوافدة في قطاع التشييد والبناء جاء في المرتبة الثانية في عامي ١٩٦٥ و ١٩٧٥، إلا أن تلك النسبة اتجهت نحو التناقص في تعداد عام ١٩٧٥، فمثلت المرتبة الثالثة، أى أنها تلي نسبة تركزهم في قطاعي الخدمات والتجارة، وقد أسهمت جميع الجنسيات العربية ــ باستثناء الجنسية المصرية ــ التي تساوت نسبة تركزها في القطاع المذكور في تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٥، وهذه الحقيقة ايضاً توصلنا اليها من خلال الدراسة حيث تنطبق ايضاً على الجنسيات غير العربية من حيث نسبة تركزها، أى أن كلا من الجنسيات العربية وغير العربية اسهمت في اتجاه تناقص نسبة تركز العمالة في قطاع التشييد والبناء.

* احتلت الجنسية الايرانية المرتبة الأولى في إسهامها بقطاع التشييد والبناء في اعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، إلا أن تلك النسبة اتجهت نحو التناقص السريع، فبعد أن كانت تلك النسبة تبلغ حوالي (٤٣٪) من اجمالي العمالة في القطاع المذكور من عام ١٩٦٥، تناقصت فبلغت (٢٥٪) في عام ١٩٧٥، و يرجع هذا التناقص الى أنه خلال

الفترة الزمنية ذاتها نفذت مشروعات انمائية كبيرة في ايران، بالاضافة الى أن هناك عدداً ليس قليلاً ممن يعمل في هذا القطاع، يدخل البلاد بطريقة غير مشروعة، وبالتالي فإن الأرقام الواردة في التعدادات السكانية للعمالة الإيرانية لا تمثل العدد الحقيقى لهم ومع ذلك فانه حتى عام ١٩٧٥ استمرت العمالة الايرانية ممثلة المرتبة الأولى من حيث إسهامها في القطاع المذكور، يلي الجنسية الايرانية كل من الجنسية الاردنية والفلسطينية في المرتبة الثانية، ثم السورية في المرتبة الثالثة، ثم العراقية في المرتبة الرابعة، ثم اللبنانية والمصرية في المرتبتين الخامسة والسادسة عام ١٩٦٥، الا أن الجنسية المصرية مثلت المرتبة الثانية في عام ١٩٧٥، حيث أسهمت كل من الجنسية الايرانية والمصرية بـ (٥٠٪) من اجمالي العمالة في قطاع التشييد والبناء. يليهما بعد ذلك كل من الجنسيات التالية:العراقية في المرتبة الثالثة، والاردنية والفلسطينية في المرتبة الرابعة، والسورية في المرتبة الخامسة، وهذه الجنسيات الثلاثة مجتمعة شكلت حوالي ثلث العمالة في قطاع التشييد والبناء في عام ١٩٧٥.

* وقد بينت الدراسة أيضاً أن اسهام الجنسيات العربية الوافدة فى قطاع التشييد والبناء اتجهت نحو الزيادة فى الفترة الزمنية الفاصلة بين تعدادى ١٩٦٥ و ١٩٧٥، بحيث بلغت ثلثي العمالة الوافدة في القطاع المذكور، وبالمقابل فالثلث المتبقى اسهمت به الجنسيات غير العربية وخاصة الجنسية الايرانية التى اسهمت بغالبية النسبة، ولذلك فتناقص نسبة هذه الجنسية كان له الدور الكبير فى تناقص الجنسيات غير العربية.

* وخلال الدراسة لخصائص العمالة الوافدة فى قطاع التشييد والبناء على أساس الهوية للفترة التالية لعام ١٩٧٥، والتي أستعنا في دارستها على حالات منح تصاريح الاقامة والعمل للوافدين في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، اتضح من تحليل التطور التاريخي للسياسة المتبعة في منح تصاريح الاقامة والعمل للوافدين، أن تلك السياسة كانت تتسم بالتشدد والتعقيد فى البداية، غير انه بعد ان تولت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل هذه المهمة في عام ١٩٧٤، تميزت السياسة المتبعة بالتنظيم وعدم التشدد، عندما كان منح هذه التصاريح من مسئوليات إدارة الجوازات والجنسية بوزارة الداخلية، فقد أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عدة قرارات تتعلق بتنظيم منح التصاريح المذكورة منذ عام ١٩٧٧، وكان الغرض منها تنظيم العلاقة بين العمال وصاحب العمل، وتحديد مدة الاقامة للعمالة غير العربية إلى خمس سنوات بدلا من سنتين قابلة للتجديد سنة أخرى، كما هو معمول به فى السابق، علاوة على تصحيح بعض حالات العمالة التي أقامت بالبلاد بصورة مخالفة، حيث يقتضي الامر إلغاء تصاريح هذه الحالات، ثم استصدار تصاريح عمل جديدة لها، لكي تعود بها إلى البلاد لتمارس عملها فى وضع مشروع.

* واجه قطاع التشييد والبناء عدة صعوبات منها الصعوبات التي واجهت المؤسسات والشركات العقارية اثناء عملية تدبير احتياجاتها من القوى العاملة، قبل عملية تنظيم حالات منح تصاريح الاقامة والعمل السابقة الذكر، وقد كان لذلك مسبباته، ومن أهمها منافسة الاسواق الخارجية، نتيجة لاجتذاب هذه الأسواق للايدى

العاملة، بالاضافة الى عدم وجود اتفاقيات تنظم انتقال هذه الأ يدى، وما ترتب على ذلك من هجرة معاكسة، كما تمثّل منافسة الشركات الاجنبية في مجال المقاولات عاملاً هاماً في الحد من قدرة قطاع المقاولات المحلية على الانطلاق، لما تتمتع به هذه الشركات الاجنبية من مقدرة هندسية عالية، ومن انتشار عملياتها فى بلدان كثيرة مما يخفض تكاليفها، وكذلك ما تتمتع به هذه الشركات من مزايا تسهل عملية استجلاب قوة العمل اللازمة لها من بلدانها الأصلية، واعطائها كافة التسهيلات في مجال الاستخدام والاقامة ونقل الآلات والمعدات وغير ذلك، الا أن المسئولين تلافوا عملية المنافسة بين الشركات المحلية والشركات الاجنبية، عندما وضعوا الملامح الرئيسية للخطة الخمسية الجديدة للهيئة العامة للاسكان في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٦، فمن ابرز ملامحها انها تهدف الى اشراك المقاول المحلي في عمليات التنفيذ بقدر أكبر قد تصل الى (٨٠٪) من إجمالي عدد الوحدات السكنية، عن طريق تقسيم المشاريع الاسكانية الى (٥٠٠) وحدة سكنية لكل موقع، مما يسهل الامر للمقاولين المحليين، وتقل فرص منافسة المقاولين الاجانب، و ينهى فرص منافسة المقاولين العالميين.

بالاضافة لما سبق، فقد ساعدت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل على تلافي بعض هذه الصعوبات التي واجهت المؤسسات بنوعيها المحلية والاجنبية، فسهلت النظام المتبع في تصاريح العمل والاقامة كما ذكرت سابقاً، واضافت بعض القوانين التي تقيد العامل اثناء انتقاله من مؤسسة الى اخرى داخل القطاع، سعياً وراء الحوافز

المادية والخدمات، التي تقدمها بعض المؤسسات للعاملين فيها، كما منعت هجرة العاملين من قطاع التشييد والبناء الى أنشطة اقتصادية اخرى، خاصة وأن هذا العامل كان يمثل احد مصادر الصعوبة أمام المؤسسات والشركات العقارية اثناء البحث عن العمالة، بسبب مخاطر العمل في هذا النشاط، وقد كان لتنظيم تلك العملية المردود الايجابي في زيادة حجم العمالة في قطاع التشييد والبناء كما حدث في عام ١٩٨٠.

* ومن خلال دراسة تصاريح الاقامة والعمل التي منحت للوافدين في الفترة التي تخللت عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ بهذا الوقوف على اتجاه الهجرة الى الكويت من جهة، ولمعرفة نصيب كل جنسية منها من جهة أخرى، اتضح أن نصيب الجنسات العربية من هذه التصاريح اتجه نحو التناقص من عام لآخر، فبعد ان كان نصيبهم نسبة قدرها (٨٩٪) من اجمالى التصاريح في عام ١٩٧٠، سجلت نسبة قدرها (٤٢٪) فقط في عام ١٩٧٩، وبالمقابل ارتفع نصيب الجنسيات غير العربية من التصاريح المذكورة من (١١٪) فقط الى (٥٨٪) للفترة ذاتها، وقد اسهمت كل من الجنسيات الهندية والباكستانية والاسيوية غير العربية الاخرى فى ارتفاع النسبة المذكورة، وقد بدأ إسهامهم في الارتفاع منذ عام ١٩٧٥.

* اتضح من خلال دراسة منح تصاريح الاقامة والعمل في القطاع الخاص للمرة الأولى، في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠ موزعة بحسب الهوية والنشاط الاقتصادى ـــ أن نصيب قطاع التشييد والبناء للسنوات الاربع المذكورة من التصاريح فاق (٥٠٪) سنوياً من الاجمالي، أى أن النشاط المذكور من أكثر الانشطة

الاقتصادية امتصاصاً للايدى العاملة الوافدة، وهذا يعطى مؤشراً صريحاً على مدى ما وصل اليه النشاط المذكور من الانتعاش الاقتصادى للفترة ذاتها، وقد تجلى لنا كذلك من تحليل توزيع العمالة المذكورة على أساس الهوية للفترة المذكورة، أن الجنسيات غير العربية جاءت في المرتبة الاولى وبنسبة (٦٠٪) من الاجمالي للسنوات الأربع المذكورة، و يرجع السبب في ذلك الى أن هناك جنسيات آسيوية غيرعربية وفدت للمرة الاولى في الفترة ذاتها للعمل فى قطاع التشييد والبناء وفي مقدمتها الجنسية الكورية الجنوبية التي بدأ وفودها الى الكويت في آواخر عام ١٩٧٦، ثم الفلبينية واليابانية، وقد بلغت نسبة تلك الجنسيات مجتمعة (٥٠٪) من اجمالى العمالة غير العربية فى القطاع المذكور في كل سنة من السنوات الأربع المذكورة، الا أن عام ١٩٧٨ يعد العام الفاصل في زيادة وفود الجنسية الكورية بصورة ملحوظة، وقد ساعدت عوامل كثيرة على الاستعانة بالجنسيات المذكورة لاستخدامها في قطاع التشييد والبناء، منها معالجة النقص لما هو معروض من القوى العاملة داخل

القطاع المذكور، وتخفيفاً لاعباء ضغوط العمالة على الخدمات والمعروض من السلع، لذلك ابتدع سوق العقار والبناء الكويتي، أسلوب الاستعانة بالشركات الاجنبية، وفي مقدمتها الشركات الكورية، التي تصطحب معها الأيدي العاملة اللازمة لنشاطها دون أن تثير هذه العمالة اية مشاكل او ضغوط على حجم المعروض في الاسواق من السلع والخدمات المتاحة، بالاضافة الى الجنسية المذكورة، فقد تزايد نصيب الجنسيتين الهندية والباكستانية من تصاريح الاقامة والعمل الممنوحة في النشاط المذكور للفترة ذاتها،

وخاصة أن بعض الشركات الأجنبية لا تستخدم عمالة من نفس الجنسية اثناء تنفيذ المشروع الانشائي،ومثال لذلك أن الشركات اليابانية تستخدم العمال الهنود أو الباكستانيين اما الشركات الايطالية فتستخدم عمالا أتراك، واخيراً فالشركات العقارية المحلية تستخدم عمالا من جنسيات مختلفة، كالهندية والباكستانية والكورية، او المصرية الحاصلة على تصريح للعمل، حيث أن الكثير منها متواجد بالكويت مع أن مدة هذا التصريح قد أنتهت.

* اما نصيب الجنسيات العربية الوافدة من التصاريح المذكورة للعمل في قطاع التشييد والبناء للفترة ذاتها، فقد بلغ نسبة مقدارها كما يلي: (٩ر٣٨، ٨ر٢٦، ٨ر٢٧، ٩ر٣١٪) للسنوات الاربع المذكورة على التوالي، مسجلة بذلك تناقصاً مقداره (٧٪) في عام ١٩٨٠، مقارنة عما كانت عليه فى عام ١٩٧٧، و بالمقابل ارتفعت نسبة الجنسيات غير العربية، وفى مقدمتها الجنسية الكورية ممثلة بذلك المرتبة الاولى، بين جميع الجنسيات الوافدة من حيث نصيبها من تصاريح الاقامة الممنوحة للعمل في القطاع المذكور في السنوات الاربع الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، وتعد العمالة الكورية مع تقدم مرتبتها، عمالة مؤقته، حيث جاءت فى المرتبة الاولى ايضاً في حالات الالغاء والمغادرة التى سجلت في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠.

سجلت العمالة المصرية المرتبة الثانية من حيث نصيبها من التصاريح المذكورة للفترة الزمنية ذاتها، إلا أن نصيبها اتجه نحو التناقص، نتيجة أن عملية استخدام العمالة المذكورة لم تكن بصورة منظمة كالعمالة الكورية، وخاصة أن الشركات العقارية المحلية تفضل

استخدام العمالة غير العربية كالكورية والهندية والباكستانية لتوافر المكاتب التي تشرف على عملية تنظيمها، وقد جاءت الجنسية الباكستانية في المرتبة الثالثة، اما الهندية فقد مثلت المرتبة الرابعة.

من العرض السابق تبرز ملاحظة هامة تتلخص في أن هناك تحولا واضحاً في استخدام العمالة الآسيوية غير العربية في قطاع التشييد والبناء خلال السنوات الاربع المذكورة، مما أثر بدوره على تراجع نسبة وفود الجنسيات العربية وفي مقدمتها الجنسية المصرية من جهة، وكذلك تراجع نسبة وفود بعض الجنسيات غير العربية للعمل في القطاع المذكور للفترة ذاتها وفي مقدمتها الجنسية الايرانية من جهة أخرى، التي كان لها المرتبة الاولى في السابق. وقد سجلت الجنسيات الكورية والهندية والباكستانية نسبة مقدارها (٥٠٪) من اجمالي تصاريح الاقامة للعمل في قطاع التشييد والبناء في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠

* ومن دراسة وتحليل الخصائص العمرية لقوة العمل الوافدة فى قطاع التشييد والبناء خلال تعدادات اعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥، أبرزت النتائج أن حوالي (٧٠٪) من اجمالي العمالة تتركز في فئة العمر الوظيفة في التعدادات الثلاثة المذكورة، الا أن هذه النسبة اتجهت نحو التناقص و بالمقابل ارتفعت نسبة اسهام فئات العمر التي تبدأ من ٤٠ سنة فأكثر، ومع ذلك فمازالت تلك الفئة تمثل خمس العمالة الاجمالية في عام ١٩٧٥، و يرجع السبب في ذلك الى أن من خصائص المجتمع الوافد أنه لا يقدم على مخاطر الهجرة منه سوى فئة الشباب الذين يمتازون بالحيوية، وخاصة ان كان الوافد سيعمل في قطاع التشييد والبناء الذى يحتاج لقوة عضلية.

اسقاط مستقبلي :

وبعد العرض السابق للمواضيع التي تناولناها بالدراسة والتحليل في هذا البحث، ننتقل الآن الى دراسة مختصرة نتناول فيها موضوعاً مهماً هو: ماهية احتياجات الكويت من العمالة في قطاع التشييد والبناء حتى عام ٢٠٠٠. لدراسة هذا الموضوع نحن في حاجة إلى أن نتناول كل فئة من فئتي المجتمع السكاني الرئيسية على حدة، نعنى المواطنين والوافدين، فالعرض المتوقع من قوة العمل الكويتية يمكن تقديره في ضوء الخصائص السكانية الرئيسية، واتجاهات المساهمة في قوة العمل في القطاع المذكور، والتى توقفنا عليها من خلال دراستنا للموضوع ذاته، حيث سجلت نسبة إسهام قوة العمل الكويتية ما مقداره (٥٪) فقط من اجمالي العمالة في التعدادات الأربعة المذكورة، وذلك في أحسن الظروف، ولذلك فلو استمرت نسبة إسهامهم بالقدر الذي سجل لهم خلال الخمس عشرة سنة السابقة، وبخاصة أن غالبية القوى العاملة الكويتية تميل الى الاعمال المكتبية، أما العمل في القطاع المذكور فيحتاج الى جهد عضلي كبير.

أما قوة العمل الوافدة فان تقدير المعروض منها حتى عام ٢٠٠٠، إنما يتوقف في الاساس على متغيرات أخرى قد يتعذر التنبؤ باتجاهاتها، وخاصة في المدى البعيد، وترجع هذه الصعوبة الى أن تلك المتغيرات ترتبط مباشرة بسياسة البلاد نحو استقبال قوة العمل الوافدة للعمل في قطاع التشييد والبناء، الى جانب سياسات الدول المصّدرة للعمالة وامكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، وهناك متغير آخر

لا يقل شأناً عن هذه المتغيرات، و يتمثل فى عوامل الطلب على قوة العمل الوافدة في الأسواق المجاورة، وأخيراً الى الخطة الإسكانية والإنشائية بصورة عامة التي تنوى الحكومة اتباعها في المدى الطويل.

فاذا سارت مشروعات التشييد والبناء بالمعدل الذى تميزت به في الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٦، أى أثناء الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية التى وضعتهما الهيئة العامة للاسكان، الى نهاية القرن، فما احتياجات الكويت من العمالة الوافدة على ضوء هذا النمو؟ من تطور العمالة الوافدة في القطاع المذكور خلال الفترات التعدادية الثلاث التى تخللت التعدادات الاربعة المذكورة، اتضح كما بينا أن العدد المطلق قد تطور كما يلى: (٢٧٥٨٤، ٣١٤٨٤، ٣٠٥٠٠، ٨٤٦٢٠) عامل على التوالي، وعلى ضوء هذه الاعداد، فان معدل النمو السنوي للفترات التعدادية الثلاث المذكورة كما يلي:

١ ــ الفترة التعدادية الاولى (١٩٦٥ ــ ١٩٧٠):

لقد سجلت تزايداً في العدد المطلق للفترة الزمنية كلها مقداره (٣٩٠٠) عامل، أى بنسبة نمو مقدارها (١٤ر٠٪)، وبمعدل نمو سنوى مقداره (٢ر٨٪).

٢ ــ الفترة التعدادية الثانية (١٩٧٠ ــ ١٩٧٥):

ان اعداد العمالة في القطاع المذكور تناقصت بما مقداره (٩٨٤) عامل، أى بنسبة انخفاض مقدارها (٣ر١٪)، وبمعدل انخفاض سنوي مقداره (٦ر٪).

٣ ــ الفترة التعدادية الثالثة (١٩٧٥ ــ ١٩٨٠):

لقد تزايدت أعداد العمالة الوافدة بتلك الفترة وبما مقداره (٥٤١٢٠) عامل، أى بنسبة نمو مقدارها (١٧٧ر٤٪)، وبمعدل نمو سنوى مقداره (٣٥ر٥٪)، و بذلك فقد سجل بهذه الفترة التعدادية أقصى معدل نموسنوى للعمالة الوافدة في قطاع التشييد والبناء.

وعلى ضوء معدلات النمو السنوى للعمالة الوافدة في الفترات التعدادية الثلاث السابقة في قطاع التشييد والبناء، سيكون هناك افتراضان للعدد المطلق الذى ستحتاجه الكويت من العمالة المذكورة حتى نهاية القرن الحالي، وهما ما يلي:

الافتراض الأول: سيكون الحجم الاجمالي المتوقع للعمالة الوافدة في قطاع التشييد والبناء حتى نهاية القرن الحالي حوالي (٣٧٥٠٠) عامل، بافتراض استمرار معدل النمو السنوى المنخفض الذى سجل في الفترتين التعداديتين الاولى والثانية، أى خلال عشر سنوات من عام ١٩٦٥ الى عام ١٩٧٥، ومقداره (٢٩١٦) عامل للفترتين المذكورتين، أى بنسبة مقدارها (١٠ر٦٪)، وبمعدل نموسنوى مقداره (١ر١٪) فقط، و بهذا المعدل ستكون الزيادة الاجمالية للفترة الزمنية (الممتدة من عام ١٩٧٥ الى عام ٢٠٠، أى خلال خمس وعشرين عاماً مقداره (٧٣٠٠) عامل، و باضافة هذا العدد الى اجمالي العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥، فان العمالة الوافدة في قطاع التشييد والبناء المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ ستبلغ (٣٧٥٠٠) عامل.

الافتراض الثاني: وهو أكثر تفاؤلا من الافتراض الاول، حيث سيكون الحجم الاجمالي المتوقع للعمالة الوافدة في قطاع التشييد والبناء حتى نهاية القرن الحالي، حوالي (٣٠١١٠٠) عامل، وذلك بافتراض استمرار معدل النمو السنوى المرتفع للفترة التعدادية الثالثة كما ذكرنا سابقاً، ولو استمر هذا المعدل حتى نهاية القرن الحالي، فإن العدد المضاف للعمالة بعد عشرين عاماً، أى من عام ١٩٨٠ الى عام ٢٠٠٠، سيبلغ حوالي (٢٠٦٤٨٠) عامل و باضافة هذا الرقم الى العدد المطلق لعام ١٩٨٠، فسيكون اجمالي العمالة الوافدة التي ستحتاجها الكويت حتى نهاية القرن الحالي حوالي (٣٠١١٠٠) عامل.

مما سبق يتضح أن استعمال الافتراض الاول كأساس لحجم العمالة الوافدة المتوقع في قطاع التشييد والبناء حتى نهاية القرن الحالي، هو افتراض متشائم جداً، ولا يمكن الأخذ به، وخاصة أن بيانات تعداد عام ١٩٨٠، أثبتت خطأ هذا الافتراض، عندما اتضح أن حجم العمالة الوافدة في القطاع المذكور لعام ١٩٨٠، فاقت الحجم المتوقع لهم حتى قرن الحالي بنسبة (١٢٦٪)، ولكن من الممكن أن يكون الافتراض الاول حقيقة في تقديره لحجم العمالة في نهاية القرن الحالي، لو تعرض قطاع التشييد والبناء للظروف الاقتصادية التى مر بها في أواخر الستينات و بداية السبعينات.

اما الافتراض الثاني، فهو متفائل جداً فالرقم المطلق المتوقع للعمالة الوافدة في قطاع التشييد والبناء حتى نهاية القرن الحالي كبير جداً، وخاصة لو علمنا أن هذا الافتراض بنى على معدل نمو مرتفع نتيجة للتحول الكبير الذى طرأ على حجم وهوية العمالة الوافدة للفترة

المذكورة، فهذا المعدل قد ساعد على تسجيله عدة امور منها الانتعاش الاقتصادى الذى مر به القطاع المذكور وما صاحبه من تخطيط متقن لتنفيذ المشاريع العمرانية المتأخرة والمطروحة من قبل الهيئة العامة للإسكان، ساعدها في ذلك أيضاً التنظيمات المتساهلة الجديدة لسياسة منح تصاريح الإقامة والعمل الممنوحة للوافدين، بالاضافة الى تسجيل من كان منهم متواجداً في الكويت ولم يحصل على رخصة عمل، اما بالنسبة للتغير الجذرى الذى طرأ على العمالة في قطاع التشييد والبناء، وكما ذكرنا سابقاً فانه في خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧٧ الى عام ١٩٨٠، بلغ نصيب الجنسيات الآسيوية غير العربية من الحجم الاجمالي لتصاريح الاقامة والعمل في قطاع التشييد والبناء كما يلى: (٥٥ر٠٪، ٤ر٦٩٪، ١ر٦٨٪، ٥ر٦٤٪) في السنوات الأربع المذكورة على التوالي، أى أن نسبتهم تشكل ثلثى التصاريح الممنوحة للفترة المذكورة، اما الثلث المتبقى فهو من نصيب الجنسيات العربية.

الا انه يجب أن نضع في الحسبان عدد المغادرين سنوياً من الجنسيات الاسيوية غير العربية الوافدة، نتيجة لارتباط مدة اقامتهم بالكويت، بمدة تنفيذ المشروع والانتهاء منه، وهذا يعنى أن إقامتهم مؤقته، أى ترتبط بمدة العقد الذى أبرم بين الشركات الاجنبية من جهة، والهيئة العامة للاسكان من جهة أخرى، فعدد حالات الإلغاء النهائي لتصاريح العمل والاقامة ثم المغادرة بلغت كما يلى: (١٥٦١٩، ١٦٨٩٠) لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي، كان نصيب الجنسية الكورية منها كما يلي: (٥٠٠٨، ٦٠٣٩) في العامين المذكورين على التوالي، أى بنسبة (١ر٣٢، ٨ر٣٥٪) على التوالي من اجمالي حالات

الإلغاء، تلتها الجنسية الهندية وبما مقداره (٢٨١٠، ٣٥٠٨) على التوالى، أي بنسبة (١٨ر٠، ٢٠ر٨٪) في العامين المذكورين، تلتها الجنسية الباكستانية وبما مقداره (١٦٢٦، ٣٥٠٨) أى بنسبة (٦ر٧، ١ر٧٪) للعامين المذكورين، وقد بلغ اجمالي حالات الالغاء النهائي للجنسيات الاسيوية غير العربية في العامين المذكورين كما يلى: (١١٥٧٦، ١٢٦١٣) حالة على التوالي، أي بنسبة مقدارها (٧٤ر١، ٧٤ر٨٪) على التوالي.

مما سبق يتضح إذن أن الافتراض الثاني لحجم العمالة المتوقع التى تحتاجها الكويت حتى نهاية القرن الحالي في قطاع التشييد والبناء كان افتراضاً متفائلاً جداً، الا أن هناك ما يؤكد حقيقة الرقم المتوقع لهذا الافتراض و يتلخص فى أن هناك احتياجات الى مزيد من الوحدات السكنية خلال السنوات القادمة يبلغ عددها (٤٠٤)الف وحدة سكنية، و يعنى هذا ان متوسط الأعداد المطلوبة سنو ياً من هذه الوحدات، يجب أن تزيد على (١٩) ألف وحدة سكنية لتغطية الطلب في السوق الإسكاني بالاضافة الى المشاريع العقارية الاستثمارية الحكومية والخاصة.

* وفي الختام لابد أن نذكر أن هناك أهمية لتنمية الموارد البشرية المحلية التي سيحتاجها قطاع التشييد والبناء في المدى القصير، والطو يل أيضاً، وخاصة انه من أكثر القطاعات تأثراً بمشكلة القوى العاملة وسوف يظل على ما هوعليه ما لم تتخذ الاجراءات الكفيلة لمواجهة هذه المشكلة ولذلك فإن هذا القطاع يستحق الاهتمام والمتابعة من المسؤولين، مع الاستعانة بآراء المختصين بالهيئات المختلفة المعنية

أثناء وضع الحلول، مع دعم مشاريع وجهود وخطط التدريب المهنى للمؤسسات للقوى العاملة المحلية، باعتبار أن ذلك يضيف الى القوى العاملة المدربة قوة جديدة في المهن الخاصة بالعمال المهرة في القطاع المذكور، ولتكن من هنا البداية في تدريب العمالة المحلية، وخاصة أن غالبية هذه النوعية من القوى العاملة تستجلب من الخارج.

* اما بالنسبة للقوى العاملة الوافدة في قطاع التشييد والبناء فنوصي بما يأتى:

أ ـــ اعداد تقديرات دورية لاحتياجات القطاع المذكور من القوى العاملة بمختلف فئاتها، وذلك بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة واتحاد المقاولين، وبالتنسيق مع الجهات الأخرى، مثل وزارة التجارة والصناعة، مع متابعة العرض من قوة العمل حتى يمكن متابعة القطاع من كافة الجوانب.

ب ـــ اشارت البيانات السابقة الذكر، إلى أن العمل العرضي يمثل وزناً كبيراً في القوى العاملة بقطاع التشييد والبناء، ولذلك فان الامر يقتضى اعداد خطة متكاملة لتثبيت العمل العرضي في القطاع المذكور، بمعني تثبيت وضمان الحد الادني الضروري من القوى العاملة في هذه الصناعة.

ج ـــ تحقيق الاستخدام الأقصى والأمثل لطاقة التعليم الفني والتدريب المهنى، من أجل مواجهة الاحتياجات من القوى العاملة في البلاد من المواطنين والوافدين، في المهن ذات الاهمية الاسترتيجية والتي

يغلب عليها طابع الندرة في هذا القطاع، وغيره من قطاعات النشاط الاقتصادى.

د ــ برمجة المشروعات الانشائية بالكيفية التى تحقق توزيع العمل زمنياً بطريقة منتظمة، حتى لا تنشأ عن سوء هذا التنظيم، اختناقات تسبب الندرة في القوى العاملة في هذا القطاع، كلها او بعض فئاتها، في اوقات الذروة، ووجود فائض لا حاجة للبلاد به في غير هذه الاوقات.

هـ ــ فتح مكاتب رسمية دائمة، أو ملحقيات للشئون العمالية

- لسفارات الكويت في البلدان المصدرة للقوى العاملة، يكون من ضمن مسئولياتها واختصاصاتها دراسة سوق العمل في تلك البلدان، والقوى العاملة الفائضة وخصائصها، ونشاط التعاقد لحساب الاسواق المنافسة ومستويات الاجور في هذا القطاع بالذات.

* * *

ملحق الجداول

فهرس جداول الملحق

رقم الجدول		الصفحة
١	مشاريع الهيئة العامة للاسكان التى تم تنفيذها (١٩٧٦، ١٩٨٠)	١٥٣
٢	مشاريع الهيئة العامة للاسكان (تحت التنفيذ) عام ١٩٨٠	١٥٤
٣	مشاريع الهيئة العامة للاسكان (المطروحة) فى عام ١٩٨٠	١٥٤
٤	مشاريع الهيئة العامة للاسكان التى مازالت تحت الدراسة. ١٩٨٠، ١٩٨٥	١٥٥
٥	توزيع الانفاق الانشائى بحسب القطاعات (٦٩/٧٠:٧٨/٧٩) مليون دينار	١٥٦
٦	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الكلس) عام ١٩٧٨	١٥٨
٧	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الاسمنت) عام ١٩٧٨	١٥٨
٨	التوزيع الجغرافى لوادات الكويت من مواد البناء (البلاط) عام ١٩٧٨	١٥٩
٩	التوزيع الجغرافى لوارادات الكويت من مواد البناء (احجار البناء مشغولة) عام ١٩٧٨	١٥٩
١٠	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الطابوق) عام ١٩٧٨	١٦٠

رقم الجدول		الصفحة
١١	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الكاشى) عام ١٩٧٨	١٦٠
١٢	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الالواح الزجاجية) عام ١٩٧٨	١٦١
١٣	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الحديد) عام ١٩٧٨	١٦١
١٤	تطور الانتاج المحلى من مواد البناء الاساسية (١٩٧٢:١٩٧٩)	١٦٢
١٥	توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين على اساس الهوية فى اقسام النشاط الاقتصادى (١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠)	١٦٣
١٦	توزيع قوة العمل بحسب الهوية واقسام المهنة في تعدادات (١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠)	١٦٥
١٧	توزيع قوة العمل بحسب الهوية فى الانشطة الاقتصادية في اعوام (١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠)	١٦٧
١٨	نسبة تركز السكان الكويتيين (١٢ سنة فأكثر) فى اقسام النشاط الاقتصادى موزعين على اساس الهوية في ١٩٦٥	١٦٩
١٩	نسبة تركز السكان غير الكويتيين (١٢ سنة فأكثر) فى اقسام النشاط الاقتصادى موزعين على اساس الهوية (١٩٧٠)	١٧١
٢٠	نسبة تركز السكان غير الكويتيين (١٥ سنة فأكثر) فى اقسام النشاط الاقتصادى عام (١٩٧٥)	١٧٣

رقم الجدول		الصفحة
٢١	توزيع قوة العمل الوافدة بقطاع التشييد والبناء بحسب الهوية في تعدادات (١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥) ...	١٧٥
٢٢	حالات منح تصاريح الاقامة للوافدين بحسب الهوية (١٩٧٠، ١٩٧٩)	١٧٦
٢٣	توزيع تصاريح الاقامة الممنوحة لاول مرة للعمل فى القطاع الخاص حسب اقسام النشاط الاقتصادى (١٩٧٧: ١٩٨٠)	١٧٨
٢٤	توزيع تصاريح الاقامة الممنوحة فى قطاع التشييد والبناء بحسب الهوية (١٩٧٧: ١٩٨٠)	١٧٩
٢٥	توزيع قوة العمل الكويتية فى قطاع التشيد والبناء (١٢ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر (١٩٦٥)	١٨٠
٢٦	توزيع قوة العمل غيرالكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر)بحسب النوع وفئات العمر. (١٩٦٥)	١٨١
٢٧	توزيع جملة قوة العمل فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر (١٩٦٥)	١٨٢
٢٨	توزيع قوة العمل الكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر (١٩٧٠)	١٨٣

رقم الجدول		الصفحة
٢٩	توزيع قوة العمل غير الكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر (١٩٧٠)	١٨٤
٣٠	توزيع جملة قوة العمل فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر (١٩٧٠)	١٨٥
٣١	توزيع قوة العمل الكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٥ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر (١٩٧٥)	١٨٦
٣٢	توزيع قوة العمل الكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٥ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر (١٩٧٥)	١٨٧
٣٣	توزيع جملة قوة العمل فى قطاع التشييد والبناء (١٥ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر (١٩٧٥)	١٨٨

* * *

جدول رقم (١)
مشاريع الهيئة العامة للاسكان التى تم تنفيذها في الفترة من عام ١٩٧٦: ١٩٨٠(١)

المنطقة ورقم المشروع / المشروع	خيطان	بيان	مشرف	الصباحية	الاحمدى	المنقف	العمرية	الجهراء	بيان	عين بغزى	فيلكا	الجهراء	الصليبية	المجموع
	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٣	٥	٢٣	٢٤	٢٥	
وحدات سكنية دخل متوسط	٣٦٩	٢٩	٢٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤٢٤
وحدات سكنية دخل محدود	—	—	—	٨٥٧	٨٠٦	٢٩٦	٧١	١٧٧٦	١٢٠١	٧٧٩	٩٣	—	—	٥٦٩٩
مساكن حكومية مبنية على الطراز العربى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤١٥٠	٥٥٤٦	٩٦٩٦
عدد السكان المتوقع	٢٨٧٨	—	—	٦٦٨٥	٦٢٨٥	٢٣١٠	—	١٣٨٦٥	٧٩٦٤	٦٠٧٦	٧٢٥	٣٢٣٧٠	٤٣٢٦٠	١٢٢٤١٨
المدارس	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠	١٤	٣١
المساجد	—	—	—	—	٢	١	—	٦	—	—	—	١٠	١٠	٢٩
مناطق تجارية وخدمات طبية	١	—	—	—	٥	١	—	٩	—	—	—	١٨	٢١	٥٥
مراكز اجهزة وخدمات كهربائية وتلفونية	١٢	—	—	—	١١	٦	—	٢٢	—	—	٤	٧٧	٩٢	٢٢٤
مواقع محجوزة	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	—	٤	٤	١٠

١ ــ الهيئة العامة للاسكان، ادارة التخطيط، قسم تنظيم البرامج، جدول مشاريع الهيئة، الكويت فى فبراير ١٩٨٠.

جدول رقم (٢)
مشاريع الهيئة العامة للاسكان التي تحت التنفيذ عام ١٩٨٠ (١)

المنطقة ورقم المشروع / نوع المشروع	العارضية	هدية	بيان	صباح السالم	عين بغزي	الصوابر	المجموع
	١	٢	٣	٤	٥	٦	
وحدات سكنية دخل متوسط	٦١٢	٢٧١	٤٤٤	٥٣٣	٠٠٠٠٠	١٢٥٠	٣١١٠
وحدات سكنية دخل محدود	٠٠٠	٠٠٠	٢٧٥	٢٣٩٩	١٧١١	٠٠٠٠	٤٣٨٥
عدد السكان المتوقع	٤٧٧٤	٢١١٤	٦٣٨٨	٢٢٨٦٩	١٢٣٤٦	٦٨٧٥	٥٥٤٦٦
المدارس	٣	٣	٨	١٢	١٣	٤	٤٣
المساجد	٢	١	١	٩	١٠	٢	٣٠
مناطق تجارية وخدمات طبيه	١	١	٧	١٢	١٠	١	٣٢
مراكز أجهزة وخدمات كهربائية وتلفونية	١٦	٦	٣٧	٤٩	٤٨	٠٠٠٠	١٥٦
مواقع محجوزة	٠٠٠	٠٠٠	١	٣	٥	١	١٠

١ ــ المرجع السابق.

جدول رقم (٣)
مشاريع طرحتها الهيئة العامة للاسكان المطروحة عام ١٩٨٠ (١)

المنطقة ورقم المشروع / نوع المشروع	الصوابر	الصليبخات	الشويخ	صباح السالم	العقيلة	عين بغزى	المجموع
	٧	٨	٩	٤	١٠	٥	
وحدات سكنية دخل متوسط	٣٦٨	٢٠٠٠	٤١٠	١٧٣٣	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠	٤٥١١
وحدات سكنية دخل محدود	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	١٠٨٧	٢٥٠٠	٨٢٧	٤٤٠٥
عدد السكان المتوقع	٢٠٢٤	١١٠٠٠	٣١٩٨	٢١٩٢٥	١٩٥٠٠	٦٤٥١	٦٤٠٩٨
المدارس	١	١٠	٠٠	١٢	١٦	٠٠	٣٩
المساجد	١	٥	١	٨	٧	٠٠	٢٢
مناطق تجارية وخدمات طبيه	١	٥	٠٠	٩	١٤	٠٠	٢٩
مراكز أجهزة وخدمات كهربائية وتلفونية	١	١	٠٠	٢	٢	٠٠	٦
مواقع محجوزة	٠٠	٤	٠٠	٥	٢	٠٠	١١

١ ــ المرجع السابق.

جدول رقم (٤)

مشاريع الهيئة العامة للاسكان التى مازالت تحت الدراسة للفترة من عام ٨٠:١٩٨٥ (١)

المنطقة ورقم المشروع / نوع المشروع	صباح السالم	الفنطاس	الفنيطيس	العارضية	الجهراء	المجموع
	٤	١١	١٢	١٣	١٤	
وحدات سكنية دخل متوسط	٢٦٠	١٧٣٠	٣٥٢٠	٠٠٠٠٠	٠٠٠٠+	٥٥٢٠
وحدات سكنية دخل محدود	٠٠٠	١٩٤٤	٦٣٣٦	٢٨٥٠	٢٣٩٠	١٣٥٢٠
عدد السكان المتوقع	٢٠٢٨	٢٦٩٣٢	٧٦٨٧٧	٢٢٢٣٠	١٨٦٤٠	١٤٦٧٠٧
المدارس	٠٠٠٠	١٧	٥٢	١٥	١٦	١٠٠
المساجد	٠٠٠٠	١٢	٤٠	٩	٨	٥٩
مناطق تجارية وخدمات طبية	٠٠٠٠	٨	٢٤	٨	٨	٤٨
مراكز أجهزة وخدمات كهربائية وتلفونية	٠٠٠٠	٣	٧	٢	٠٠٠٠	١٢
مواقع محجوزة	٠٠٠٠	٤	١٠	٣	٢	١٩

جدول رقم (٥)

توزيع الانفاق الانشائى بحسب القطاعات فى الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٧٠/٦٩ الى ١٩٧٩/٧٨ (مليون دينار)

السنوات / القطاع	١٩٧٠/٦٩		١٩٧١/٧٠		١٩٧٢/٧١		٧٣/ ٧٢		٧٤/ ٧٣		٧٥/ ٧٤	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الخدمات التنظيمية	١ر٢	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٦	٠ر١	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٥	٠ر٥
الخدمات المالية والتجارية	٠ر١	٠ر٢	٠ر١	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٦	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٨	١ر٢	١ر٣	١ر٢
الدفاع والأمن والعدالة	٠ر٨	١ر٥	٠ر١	٠ر٢	٠ر١	٠ر٢	٠ر١	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٤	١ر٢	١ر٠
الخدمات التعليمية والثقافية	٤ر٧	٨ر٩	٥ر٨	٩ر٨	٥ر٦	١٠ر٦	٦ر٢	١٠ر١	٨ر٢	١١ر٨	١١ر١	١٠ر٠
الخدمات الصحية	٠ر٧	١ر٣	٠ر٤	٠ر٤	—	—	٠ر٧	١ر١	١ر٦	٢ر٣	٢ر٠	١ر٨
الخدمات الاجتماعية والدينية	٠ر٦	١ر١	٠ر٨	١ر٦	٠ر٥	٠ر٩	١ر٣	٢ر١	٠ر٨	١ر١	٤ر٠	٣ر٦
الاسكان والمرافق	٧ر٨	١٤ر٧	٥ر٢	١٠ر٣	٥ر١	٩ر٧	٥ر١	٨ر٤	٥ر٨	٨ر٤	١٨ر١	١٦ر٢
الكهرباء والماء	٢٠ر٣	٣٨ر٢	١٩ر٣	٣٨ر١	٢٣ر٨	٤٥ر١	٢٧ر٨	٤٥ر٦	٣١ر٢	٤٥ر٠	٤٣ر٥	٣٩ر٠
النقل والمواصلات	١٥ر٢	٢٨ر٦	١٦ر٩	٣٣ر٤	١٤ر٦	٢٧ر٦	١٧ر٣	٢٨ر٤	١٧ر٨	٢٥ر٦	٢٥ر٠	٢٢ر٤
الصناعة	١ر٠	١ر٩	١ر٨	٣ر٦	٢ر٢	٤ر٢	٠ر٩	١ر٥	٠ر٩	١ر٣	٣ر٠	٣ر١
الزراعة والثروة السمكية	٠ر٧	١ر٣	٠ر٩	١ر٨	٠ر٥	٠ر٩	١ر١	١ر٨	١ر٦	٢ر٣	١ر٣	١ر٢
المجموع	٥٣ر١	١٠٠ر٠	٥٠ر٦	١٠٠ر٠	٥٢ر٨	١٠٠ر٠	٦١ر٠	١٠٠ر٠	٦٩ر٤	١٠٠ر٠	١١١ر٥	١٠٠ر٠

تابع جدول رقم (٥)

السنوات / القطاعات	١٩٧٦/٧٥		١٩٧٧/٧٦		١٩٧٨/٧٧		١٩٧٩/٧٨		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	القيمة	٪
الخدمات التنظيمية	٠ر٦	٠ر٣	٠ر٣	٠ر١	٥ر٥	١ر٣	٩ر٤	١ر٦	١٨ر٥	٠ر٩
الخدمات المالية والتجارية	٩ر٦	٢ر٩	١ر٣	٠ر٣	٢ر٢	٠ر٥	٧ر٤	١ر١	٢٠ر١	١ر٠
الدفاع والأمن والعدالة	٢ر٩	٢ر٢	٣ر١	٠ر٨	١ر٢	٠ر٣	٤ر٤	٠ر٧	١٦ر٢	٠ر٨
الخدمات التعليمية والثقافية	٢٠ر٨	٩ر٤	١٣ر٤	٣ر٥	٢٩ر٠	٦ر٧	٤٢ر١	٧ر٠	١٤٦ر١	٧ر٢
الخدمات الصحية	١٢ر٩	٥ر٩	١٧ر٦	٤ر٧	٣٤ر٩	٨ر١	٢٥ر٦	٤ر٣	٩٦ر٢	٤ر٧
الخدمات الاجتماعية والدينية	٤ر٩	٢ر٢	٩ر٧	٢ر٦	١٠ر٨	٢ر٥	١١ر٧	١ر٩	٤٥ر١	٢ر٢
الاسكان والمرافق	٣٦ر٥	١٦ر٦	٨٩ر٢	٢٣ر٦	١٤٦ر٢	٣٣ر٧	٢١٦ر٥	٣٦ر٠	٥٣٥ر٣	٢٦ر٤
الكهرباء والماء	٩١ر٣	٤١ر٥	٨٨ر٦	٢٣ر٤	١١٣ر٥	٢٦ر٢	١٦٥ر٠	٢٧ر٤	٦٢٤ر٣	٣٠ر٧
النقل والمواصلات	٣٩ر٢	١٧ر٨	٤٠ر٤	١٠ر٧	٦٧ر٥	١٥ر٦	٩١ر٦	١٥ر٢	٣٤٥ر٥	١٧ر٠
الصناعة	١ر٣	٠ر٦	١١٣ر٣	٢٩ر٩	٢١ر٨	٥ر٠	٢٧ر١	٤ر٥	١٧٣ر٨	٨ر٦
الزراعة والثروة السمكية	١ر٣	٠ر٦	١ر٥	٠ر٤	٠ر٨	٠ر١	٠ر٩	٠ر١	١٠ر٩	٠ر٥
المجموع	٢٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٣٧٨ر٤	١٠٠ر٠	٤٣٣ر٢	١٠٠ر٠	٦٠١ر٨	١٠٠ر٠	٢٠٣١ر٧	١٠٠ر٠

١ ــ بنك الكويت المركزى، المرجع السابق، جدول رقم (٩)، ص ١٥٦.

جدول رقم (٦)

التوزيع الجغرافي لواردات الكويت من مواد البناء الكلس عام ١٩٧٨ (١)

الدولة	الوزن(بالكيلو)	النسبة	المرتبة
يوغوسلافيا	١١ر١٩٣ر١١٤	٤٠ر٨	الأولى
أسبانيا	٩ر٨٧٦ر١٠٠	٣٦ر٠	الثانية
الهند	٢ر٢٩١ر٩٦٠	٨ر٣	الثالثة
لبنان	٢ر١٣٢ر٠٠٠	٧ر٨	الرابعة
العراق	١ر٦٤٣ر٣٩٣	٦ر٠	الخامسة
دول أخرى	٣٢٢ر١٥٩	١ر٢	السادسة
الجملة	٢٧ر٤٥٨ر٧٢٣	١٠٠ر٠	

جدول رقم (٧)

التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الأسمنت) عام ١٩٧٨ (١)

الدولة	الوزن بالكيلو	النسبة	المرتبة
اليابان	٦٥٢ر٢٠١ر١٠٠	٢٧ر٨	الأولى
أسبانيا	٤٣٧ر٦١٢ر٠٠٠	١٨ر٧	الثانية
كوريا الجنوبية	٢٦٤ر٢٧٩ر٥٨٤	١١ر٣	الثالثة
الاتحاد السوفيتى	١٨٤ر٨٢٣ر٦٠٩	٧ر٩	الرابعة
رومانيا	١٥٠ر٦٨٣ر٠٠٠	٦ر٤	الخامسة
سوازيلند	١١٠ر٢٠٢ر١١٠	٤ر٧	السادسة
تركيا	٨٤ر٣٧٧ر٠٠٠	٣ر٦	السابعة
تايوان	٦٩ر٠١٥ر٠٠٠	٢ر٩	الثامنة
دول أخرى	٣٩٢ر٠٤٥ر٥٧٤	١٦ر٧	التاسعة
الجملة	٢ر٣٤٦ر٢٣٨ر٩٧٧	١٠٠ر٠	

١ ــ وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، النشرة السنوية لاحصاءات التجارة الخارجية، ١٩٧٨، المجلد الثانى، الكويت ١٩٧٩، ص ٣٥٦.

١ ــ وزارة التخطيط، المرجع السابق، ص ٣٥٧: ٣٥٩.

جدول رقم (٨)

التوزيع الجغرافي لواردات الكويت من مواد البناء (البلاط) عام ١٩٧٨ (١)

الدولة	الوزن بالكيلو	النسبة	المرتبة
ايطاليا	٥٦ر٩٨٠ر٣٨١	٦٩ر٤	الأولى
أسبانيا	٦ر٢٦١ر١٠٤	٧ر٦	الثانية
المانيا الغربية	٤ر٧٥٢ر٥٨٦	٥ر٨	الثالثة
لبنان	٣ر٤٦٢ر٥٢٣	٤ر٢	الرابعة
دول أخرى	١٠ر٥٩٣ر٣٦٢	١٢ر٩	الخامسة
الجملة	٨٢ر٠٤٩ر٩٥٦	١٠٠ر٠	

جدول رقم (٩)

التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (أحجار مشغولة) عام ١٩٧٨ (١)

الدولة	الوزن بالكيلو	النسبة	المرتبة
الاردن	٤٣ر٥٤٤ر٩٥٠	٨٧ر٤	الاولى
العراق	٣ر٩٧١ر٣٨٢	٨ر٠	الثانية
سوريا	١ر٧٥٤ر٣٠٠	٣ر٥	الثالثة
دول أخرى	٤٩ر٨٢٨ر٨٨٥	١٠٠ر٠	
الجملة	٤٩ر٨٢٨ر٨٨٥	١٠٠ر٠	

١ ــ المرجع السابق، ص ٣٦٠: ٣٦٦.

١ ــ المرجع السابق. ٣٦١.

جدول رقم (١٠)

التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الطابوق) عام ١٩٧٨ (١)

الدولة	الوزن بالكيلو	النسبة	المرتبة
الهند	٩٦٢ر١٠٩	٣٨ر٩	الاولى
بريطانيا	٤٩٨ر٣١٨	٢٠ر١	الثانية
الصين الشعبية	١٩٩ر٧٩٣	٨ر٠	الرابعة
المانيا الغربية	١٧١ر٨١٤	٦ر٩	الخامسة
فرنسا	١١٦ر٠٥٣	٤ر٧	السادسة
دول أخرى	٢٧١ر٨٢٧	١١ر٠	السابعة
الجملة	٢ر٤٧٥ر٥٦٤	١٠٠ر٠	

جدول رقم (١١)

التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الكاشى) عام ١٩٧٨ (٢)

الدولة	الوزن بالكيلو	النسبة	المرتبة
ايطاليا	٢٢ر٨٤٥ر٠٠٤	٨٦ر٣	الاولى
اسبانيا	٢ر٢٥٤ر٥٠١	٨ر٥	الثانية
لبنان	٦٤٨ر٣٣٠	٢ر٥	الثالثة
دول اخرى	٧١١ر٨٣٢	٢ر٧	الرابعة
الجملة	٢٦ر٤٥٩ر٦٦٧	١٠٠ر٠	

١ ــ المرجع السابق، ص ٣٦٢:٣٦٥.

٢ ــ المرجع السابق ص ٣٧١.

جدول رقم (١٢)

التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الألواح الزجاجية) عام ١٩٧٨ (١)

الدولة	الوزن بالكيلو	النسبة	المرتبة
اليابان	٤ر٤٨٦ر٢٨٢	٢٥ر٩	الاولى
بلجيكا	٣ر١٧٣ر٥٠١	١٨ر٣	الثانية
تشيكوسلوفاكيا	١ر٨٠٧ر٤٠٩	١٠ر٤	الثالثة
الهند	١ر٧٥٥ر٧٤٠	١٠ر١	الرابعة
بولندا	١ر٥٨١ر٥٨٩	٩ر١	الخامسة
دول اخرى	٤ر٥٠٨ر٢٤٢	٢٦ر١	السادسة
الجملة	١٧ر٣١٢ر٧٦٣	١٠٠ر٠	

جدول رقم (١٣)

التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الحديد) عام ١٩٧٨ (٢)

الدولة	الوزن بالكيلو	النسبة	المرتبة
اليابان	٢٠٨ر٠٢٩ر٠٦٩	٤٨ر٧	الاولى
الهند	٧٣ر٦٧٧ر٣٤٩	١٧ر٢	الثانية
المانيا الغربية	٢٧ر٠٤٨ر٨١٦	٦ر٣	الثالثة
الصين الشعبية	١٨ر٣١٧ر١٩٦	٤ر٣	الرابعة
بريطانيا	١٠ر٨٨٧ر٠٨٥	٥ر٢	الخامسة
دول اخرى	٨٩ر٥٤٠ر٧٥٢	٢٠ر٩	السادسة
الجملة	٤٢٧ر٥٠٠ر٢٦٤	١٠٠ر٠	

١ ــ المرجع السابق، ص ٣٧٥.

٢ ــ المرجع السابق، ص ٣٩٣: ٤٠٣.

جدول رقم (١٤)
تطور الانتاج المحلى من مواد البناء الاساسية (١٩٧٢ ــ ١٩٧٩) (١)

المواد	الوحدة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الطابوق	ألف مترمكعب	٢٣٠ر٥	١٤٨ر٤	١٦٦ر١	١٧٠ر٥	٢١٣ر٦	٢١٥ر٠	٢٦٢ر٥*	٣٥٧ر٨
الجير المطفأ(٢)	ألف طن	١ر٨	٠ر٤	٠ر٥	٠ر١	١٢ر٣	١٩ر٧	٣ر٨	٥ر٦
الأسمنت (٣)	ألف طن	٩٧ر٦	٢٥١ر٣	٢٢٨ر٨	٢٨٠ر٨	٣٥١ر١	٣٢٩ر٣	٦٢١ر٣*	١٠٤٠ر٢
الانابيب المعدنية(٤)	ألف طن	٣٠ر٠	٢٤ر٠	٣٣ر٧	٤٣ر٤	٦٥ر٠	٣٨ر٥	٢٦ر٥	١٠ر٢

* يشكل الانتاج المحلى من الطابوق فى عام ١٩٧٨ ما نسبته ١٠ر٦٪ من اجمالى الطابوق المستورد.

* يشكل الانتاج المحلى من الأسمنت فى عام ١٩٧٨ ما نسبته ٢٦ر٧٪ من اجمالى الأسمنت المستورد.

١ ــ وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٠، المرجع السابق، الجدول رقم ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ص ٢٠٦:٣٠٧.

٢ ــ الطابوق الجيرى والجير المطفأ من انتاج شركة الصناعات الوطنية.

٣ ــ شركة الأسمنت الكويتية.

٤ ــ الشركة الكويتية لصناعة الأنابيب المعدنية.

جدول رقم (١٥)
توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين على أساس الهوية واقسام النشاط الاقتصادى فى تعدادات ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠

أقسام النشاط الاقتصادى / تاريخ التعداد والهوية	١٩٦٥ (١)						١٩٧٠ (٢)					
	ك	٪	غ ك	٪	جملة	٪	ك	٪	غ ك	٪	جملة	٪
الزراعة والصيد	٥	—	١ر١ .	٢ر٠	١٠٦	٢ر٠	٨٤	—	٥٨٥	٦ر٠	٦٦٩	٦ر٠
المناجم والمحاجر	٥٤١	٩ر٠	١٩٣٨	٣ر٢	٢٤٧٩	٤ر١	١١٩١	١ر٢	٣٢٤٦	٣ر٤	٤٤٣٧	٤ر٦
الصناعات التحويلية	١٢٦٥	٢ر١	١٣٥٨٥	٢٢ر١	١٤٨٥٠	٢٤ر٢	٥٠٤٤	٥ر٣	٢١٦٦٢	٢٢ر٦	٢٦٧٠٦	٢٧ر٩
المياه والغاز والكهرباء	٦٥٣	١ر١	٣٤٩٦	٥ر٧	٤١٤٩	٦ر٨	٨١٩	٠ر٩	٣٢٦٠	٣ر٤	٤٠٧٩	٤ر٣
التشييد والبناء	٩٩٩	١ر٦	٢٣٦٩٣	٣٨ر٥	٢٤٦٩٢	٤٠ر١	١٧٩٣	١ر٩	٢٧٨٤١	٢٩ر٠	٢٩٦٣٤	٣٠ر٩
التجارة	٦٥	١ر٠	١٩٧٨	٣ر٢	٢٠٤٣	٣ر٣	٢٠٩	٠ر٢	٤٠٥٢	٤ر٢	٤٢٦١	٤ر٤
النقل والمواصلات	١٩١	٠ر٣	٢٤٠١	٣ر٨	٢٥٩٢	٤ر١	١٢٥٥	١ر٣	٦٧٢٠	٧ر٠	٧٩٧٥	٨ر٣
الخدمات	١٦٧٤	٢ر٧	٨٩٢٤	١٤ر٥	١٠٥٩٨	١٧ر٢	٢٧٨٤	٢ر٩	١٥٤٨٣	١٦ر١	١٨٢٦٧	١٩ر٠
الجملة	٢٣٩٣	٨ر٨	٥٦١١٦	٩١ر٢	٦١٥٠٩	١٠٠ر٠	١٣١٧٩	١٣ر٧	٨٢٨٤٩	٨٦ر٣	٩٦٠٢٨	١٠٠

١ — مجلس التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، نتائج تعداد سكان دولة الكويت لعام ١٩٦٥، الكويت ١٩٦٥، جدولى (٣٤ أ و ب)، ص ٢٧٦ — ٢٦٦.

٢ — مجلس التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٠، الجزء الاول. بيانات على مستوى الدولة، الكويت ١٩٧٢، جدول (١٩)، ص ٨٢.

تابع جدول رقم (١٥)

تاريخ التعداد والهوية / النشاط الاقتصادى	١٩٦٥ (١)						١٩٧٠ (٢)					
	ك	%	غ ك	%	جملة	%	ك	%	غ ك	%	جملة	%
الزراعة والصيد	١٢٥	١ر٠	٢٢١	٥ر٠	٦٤٦	٦ر٠	٢١٠	١ر٠	٤٤٥	٢ر٠	٦٥٥	٣ر٠
المناجم والمحاجر	١٠٤٤	١ر٠	١٥٠٥	١ر٤	٢٥٤٩	٢ر٤	٧٨٠	٤ر٠	١٨٣٠	١ر٠	٢٦١٠	١ر٤
الصناعات التحويلية	١٥٢٨	١ر٤	١٧٩٢١	١٧ر٠	١٩٤٤٩	١٨ر٤	١٥٤٠	٨ر٠	٣٧١٨٠	١٩ر٨	٣٨٧٢٠	٢٠ر٦
المياه والغاز والكهرباء	١٢٨٣	١ر٢	٤١٥٩	٣ر٩	٥٤٤٢	٥ر١	٧٦٠	٤ر٠	٤٩٦٠	٢ر٦	٥٧٢٠	٣ر٠
التشييد والبناء	١٣٦٠	١ر٣	٢٦٦٠٨	٢٥ر٢	٢٧٩٦٨	٢٦ر٥	٦٩٥	٤ر٠	٦٩٥٥٠	٣٧ر٠	٧٠٢٤٥	٣٧ر٣
التجارة	٢٥٨	٠ر٣	٥١٦٨	٤ر٩	٥٤٢٦	٥ر٢	٣٤٠	٢ر٠	١٤٩٩٠	٨ر٠	١٥٢٥٠	٨ر١
النقل والمواصلات	١٥٨٢	١ر٠	٧٢٦٣	٦ر٩	٨٨٤٥	٨ر٤	١٦٧٥	٩ر٠	١٠٦٧٠	٥ر٧	١٢٣٤٥	٦ر٦
الخدمات	٨١٦٨	٧ر٧	٣٠١١٥	٢٥ر٧	٣٥٢٨٣	٣٣ر٤	٧٨٢٠	٤ر١	٢٥٦٢٠	١٨ر٩	٤٣٤٤٠	٢٣ر٠
الجملة	١٥٣٤٨	١٤ر٥	٩٠٢٦٠	٨٥ر٥	١٠٥٦٠٨	١٠٠ر٠	١٣٨٢٠	٧ر٣	٧٤٣٦٥	٩٢ر٧	١٨٨١٨٥	١٠٠ر٠

٣ ــ مجلس التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، التعداد العام للسكان ١٩٧٥، الجزء الاول، الكويت ١٩٧٦، جدولي (٦٦، ٦٧)، ص ٢٨٩ ــ ٢٧٠.

٤ ــ وزارة التخطيط، الادارة العامة لشئون التخطيط، بعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل من العينة التعدادية ١٩٨٠، الكويت، ١٩٨٠، جدول رقم (٩)، ص ٨٠.

جدول رقم (١٦)
توزيع قوة العمل على أساس الهوية وأقسام المهنة فى تعدادات
١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠

تاريخ التعداد والهوية / أقسام المهنة والنسبة	١٩٦٥						١٩٧٠					
	ك	٪	غ.ك	٪	جملة	٪	ك	٪	غ ك	٪	جملة	٪
المهنة العلمية والفنية	١٥٢٨	٨ر٠	١٢٠٩٣	٦ر٦	١٣٦٢١	٧ر٤	٣٧٣٤	١ر٦	٢١٨٨٨	٩ر٢	٢٥٦٢٢	١٠ر٨
المديرون الاداريون ومدير الأعمال	١٤٦٩	٨ر٠	٢٤٩٤	١ر٤	٣٩٦٣	٢ر٢	٦١١	٣ر٠	١١٦٩	٤ر٠	١٧٨٠	٧ر٠
الموظفون التنفيذيون والكتابيون	٧٦٩٠	٤ر٢	١٢٥٢١	٦ر٨	٢٠٢١١	١١ر٠	١١٤٧٤	٤ر٨	١٦٧٣٠	٧ر٠	٢٨٢٠٤	١١ر٨
المشتغلون بأعمال البيع	٤٦٢٦	٢ر٥	١٠٥٩٧	٥ر٨	١٥٢٢٣	٨ر٣	٦٥٤٨	٢ر٨	١٤٥٤٥	٦ر١	٢١٠٩٣	٨ر٩
المشتغلون بأعمال الخدمات	١٤٠٥١	٧ر٧	٣٠٦٧٠	١٦ر٧	٤٤٧٢١	٢٤ر٤	٢٣٢١٦	٩ر٨	٣٤٥٢١	١٤ر٥	٥٧٧٣٧	٢٤ر٣
المشتغلون بالزراعة والصيد	٧٥٤	٤ر٠	٢٨٨٧	١ر٦	٣٦٤١	٢ر٠	٨٩٣	٤ر٠	٣٠٥٠	١ر٣	٣٩٤٣	١ر٧
عمال الانتاج والعمال العاديون	١٠٠٤٨	٥ر٥	٦٨٣٦٨	٣٧ر٣	٧٨٤١٦	٤٢ر٨	١٣٣٨٥	٥ر٦	٨٣٥٨١	٣٥ر٢	٩٦٩٦٦	٤٠ر٨
غير مبينة المهنة	٢١١٢	١ر٩	١٢٥٢	٧ر٠	٣٣٦٤	١ر٨	١٨٢١	٨ر٠	٥٨٩	٢ر٠	٢٤١٠	١ر٠
الجملة	٤٢٢٧٨	٢٣ر٠	٤٠٨٨٢	٧٧ر٠	٨٣١٦٠	١٠٠ر٠	٦١٦٨٢	٢٥ر٩	١٧٦٠٧٣	٧٤ر١	٢٣٧٧٥٥	١٠٠ر٠

تابع جدول رقم (١٦)

تاريخ التعداد والهوية / اقسام المهنة والنسبة	١٩٧٥ (١)						١٩٨٠ (٢)					
	ك	٪	غ ك	٪	جملة	٪	ك	٪	غ ك	٪	جملة	٪
المهنة العلمية والفنية	٩٧٣٩	٣ر٣	٣٢٠٩٧	١٠ر٨	٤١٨٣٦	١٤ر١	٨٦٨٠	٣ر٩	٦٤٥٣٥	١٣ر٤	٨٣٢١٥	١٧ر٣
المديرون والاداريون ومدير الأعمال	١٠٤٥	٠ر٣	١٠٨٩	٠ر٦	٢٨٥٤	٠ر٩	٢٨٨٠	٠ر٦	٥٢٨٠	١ر٠	٨١٦٠	١ر٧
الموظفون التنفيذيون والكتابيون	١٧٨٥٣	٦ر٠	٢٠١٦٥	٦ر٨	٣٨٠١٨	١٢ر٧	٣٨٣٥٥	٨ر٠	٣٤٤٤٥	٧ر٢	٧٢٨٠٠	١٥ر٢
المشتغلون بأعمال البيع	٦١٨٥	٢ر٠	١٧٩٠٨	٦ر٠	٢٤٠٩٣	٨ر٠	٤٧٤٥	١ر٠	٢٥٤٥٠	٥ر٣	٣٠١٩٥	٦ر٣
المشتغلون بأعمال الخدمات	٣٢٩٠٠	١١ر١	٤٥٤٠٠	١٥ر٢	٧٨٣٠٠	٢٦ر٣	٢١٤٤٠	٤ر٥	٦٨٥٩٥	١٤ر٣	٩٠٠٣٥	١٨ر٧
المشتغلون بالزراعة والصيد	٣٨٩٧	١ر٣	٣٨٠٥	١ر٣	٧٧٠٢	٢ر٦	٥١٧٠	١ر٠	٢٦٥٠	٠ر٦	٧٨٢٠	١ر٦
عمال الانتاج والعمال العاديون	١٥٣٤٨	٥ر٢	٩٠٢٦٠	٣٠ر٢	٥٦٠٨	٣٥ر٤	٦٣٨٢٠	٢ر٩	١٧٤٣٦٥	٣٦ر٣	٨٨١٨٥	٣٩ر٢
غير مبينة المهنة	٤	—	—	—	٤	—	—	—	—	—	—	
الجملة	٨٦٩٧١	٢٩ر١	٢١١٤٤٤	٧٠ر٩	٩٨٤١٥	١٠٠ر٠	١٠٠٥٠٩٠	٢١ر٩	٣٧٥٣٢٠	٧٨ر١	٤٨٠٤١٠	١٠٠ر٠

١ ــ وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨، المرجع السابق، جدول رقم (٩٧)، ص ١١٠.

٢ ــ وزارة التخطيط، بعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل من العينة التعدادية ١٩٨٠، المرجع السابق، جدول (٩) ص ٧٧.

جدول رقم (١٧)

توزيع قوة العمل على أساس الهوية فى الأنشطة الاقتصادية فى أعوام ١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠

تاريخ التعداد والهوية / النشاط الاقتصادى	١٩٦٥						١٩٧٠					
	ك	٪	غ.ك	٪	جملة	٪	ك	٪	غ.ك	٪	جملة	٪
الزراعة والصيد	٥٧٣	٠ر٣	١٤١٠	٠ر٨	١٩٨٣	٨٠١	٨٠٢	٠ر٣	٣٢٥٨	١ر٤	٤٠٦٠	١ر٧
المناجم والمحاجر	١٣٤٩	١ر٠	٥٦٤٣	٣ر١	٦٩٩٢	٣ر٩	١٦٧٥	٠ر٧	٥٤٩٦	٢ر٣	٧١٧١	٣ر٠
الصناعات التحويلية	١٨٢٥	٠ر٧	١٦١١٧	٩ر٠	١٧٩٤٢	١٠ر٠	٦١٠٩	٢ر٦	٢٥٩٨٢	١١ر١	٣٢٠٩١	١٣ر٧
التشييد والبناء	١٢٦٤	٠ر٩	٢٧٥٨٤	١٥ر٤	٢٨٨٤٨	١٦ر٣	٢١٨٨	٠ر٩	٣١٤٨٤	١٣ر٤	٣٣٦٧٢	١٤ر٣
الكهرباء والغاز والمياه	١٦٤٥	٠ر٩	٥٣٤٦	٣ر٠	٦٩٩١	٣ر٩	٢١٣٢	٠ر٩	٥١١٩	٢ر٢	٧٢٥٢	٣ر١
التجارة	٥١٢٩	٢ر٩	١٧٩١٦	١٠ر٠	٢٣٠٤٥	١٢ر٩	٧٢٩٨	٣ر١	٢٥٧١٥	١١ر٠	٣٣٠١٣	١٤ر١
النقل والمواصلات والتخزين	٢٦١٣	١ر٥	٧٤١٢	٤ر١	١٠٠٢٥	٥ر٦	٢٣٦٢	١ر٠	٩٧٧٦	٤ر٢	١٢١٣٨	٥ر٢
الخدمات	٢٥٥١٩	١٤ر٢	٥٧٠١٥	٣١ر٨	٨٢٥٣٤	٤٦ر٠	٣٦٨٢٦	١٢ر٧	٦٧٣١٠	٢٨ر٧	١٠٤١٣٦	٤٤ر٤
انشطة غير واضحة	٢٤٩	٠ر١	٦٧٥	٠ر٤	٩٢٤	٠ر٥	٢٤١	٠ر٢	٥٨٠	٠ر٣	٨٢١	٠ر٥
جملة ذوى النشاط	٤٠١٦٦	٢٢ر٤	١٣٩١١٨	٧٧ر٦	١٧٩٢٨٤	١٠٠ر٠	٥٩٦٣٤	٢٥ر٤	١٧٤٧٢٠	٧٤ر٦	٢٣٤٣٥٤	١٠٠ر٠

تابع الجدول رقم (١٧)

تاريخ التعداد والهوية / النشاط الاقتصادى	١٩٧٥ (١)					١٩٨٠ (٢)					
	ك	%	غ.ك	%	جملة	%	ك	%	غ.ك	%	جملة	%
الزراعة والصيد	٣٩٨٣	١ر٣	٣٥٣١	١ر٢	٧٥١٤	٢ر٥	٥٣٢٠	١ر١	٣٣٠٠	٠ر٧	٨٦٢٠	١ر٨
المناجم والمحاجر	١٧٧٩	٠ر٦	٣٠٨٠	١ر١	٤٨٥٩	١ر٧	٢١٦٠	٠ر٤	٤٨٢٠	١ر٠	٦٩٨٠	١ر٤
الصناعات التحويلية	٢٢٥٨	٠ر٧	٢٢٢٠٩	٧ر٥	٢٤٤٦٧	٨ر٢	٣٧٦٠	٠ر٨	٤٤٧١٥	٩ر٣	٤٨٤٧٥	١٠ر١
التشييد والبناء	١٧٥٦	٠ر٦	٣٠٥٠٠	١٠ر٢	٣٢٢٥٦	١٠ر٨	١٦٩٠	٠ر٤	٨٤٦٢٠	١٧ر٦	٨٦٣١٠	١٨ر٠
الكهرباء والغاز والمياه	٢٠٣٤	٠ر٧	٥٢٣٧	١٠ر٧	٧٢٧١	٢ر٤	١٩٠٠	٠ر٤	٦٥٨٠	١ر٤	٨٤٨٠	١ر٨
التجارة	٦٣٢٧	٢ر١	٣٣٢٣٢	١١ر١	٣٩٥٥٩	١٣ر٢	٧٥٦٠	١ر٦	٦٨١١٥	١٤ر٢	٧٥٧٦٥	١٥ر٨
النقل والمواصلات والتخزين	٤٥٦٧	١ر٥	١١١١٨	٣ر٧	١٥٦٨٥	٥ر٢	٧٦٦٠	١ر٦	١٨٦٨٠	٣ر٩	٢٦٣٤٠	٥ر٥
الخدمات	٦٤٢٦٥	٢١ر٦	١٠٢٥٣٧	٣٤ر٤	٦٦٨٠٢	٥٦ر٠	٧٥٠٤٠	١٥ر٦	١٤٤٤٩٠	٣٠ر	٢١٩٥٣٠	٤٥ر٧
انشطة غير واضحة	٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جملة ذوى النشاط	٨٦٩٧١	١٩ر١	٢١١٤٤٤	٧٠ر٩	٢٩٨٤١٥	١٠٠ر٠	١٠٥٠٩٠	٢١ر٩	٣٧٥٣٢٠	٧٨ر١	٤٨٠٤١٠	١٠٠ر٠

١ ــ وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٨، العدد الخامس عشر، الجدول رقم (٢٩٢) الكويت ١٩٧٨،ص ١٠٠.

٢ ــ وزارة التخطيط، بعض الخصائص الرئيسية للسكان وقوة العمل من العنية التعدادية ١٩٨٠، المرجع السابق، جدول رقم (١٠)، ص ٨٢:٨٧.

جدول رقم (١٨)

نسبة تركز السكان غير الكويتيين (١٢ سنة فأكثر) فى اقسام النشاط الاقتصادى

موزعين على اساس الهوية فى عام ١٩٦٥ (١)

اقسام النشاط الاقتصادى / الجنسية والعدد والنسبة	العراقية		السورية		اللبنانية		الاردنية والفلسطينية		السعودية		اليمنية الجنوبية		مسقط وعمان		المصرية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة والصيد	٤٠١	٣ر٥	٣٦	٤ر	١٩	٢ر	١٥٣	٤ر	٢٩	١ر٧	٥	٢ر	٢٧٤	٢ر٠	١٢	٢ر
المناجم والمحاجر	٨٢٢	٧ر٣	١٣٢	١ر٣	٣٠١	٣ر٤	١٥٧٨	٤ر٥	٤١	٢ر٤	٣٠	١ر٢	٧٦٩	٥ر٣	٢٦	٥ر
الصناعات التحويلية	١٠٢٦	٩ر٠	١٥٧٧	٥ر٧	١٥٨٧	١٧ر٧	٥٢٠٠	١٤ر٨	١١٠	٦ر٥	١٣٢	٥ر٤	٥٥٧	٣ر٨	٢١٩	٣ر٩
التشييد والبناء	٣٠٢٦	٢٦ر٦	٣١٣٨	١ر٣١	٢٠٦٨	١ر٢٣	٤١٩٥	١١ر٩	٨٦	١ر٥	٢٦٣	١٠ر٨	٦٨٧	٤ر٧	١٠٩٦	١٩ر٨
الكهرباء والماء والغاز	٣٢٩	٢ر٩	١٩٨	٢ر٠	١٨٠	٢ر٠	٢٧٦٤	٧ر٩	٥٧	٣ر٤	١١٦	٤ر٨	٤٨٠	٣ر٣	١٤٦	٢ر٦
التجارة	١١٣٦	١٠ر٠	١٧٨٤	١٧ر٧	١٧٩٩	٢٠ر١	٤١١٢	١١ر٧	٢٨٩	١٧ر١	١٦٧	٦ر٩	١٢٧٦	٩ر٥	١٧٣	٣ر١
النقل والمواصلات والتخزين	٤٣١	٣ر٨	٤٢٤	٤ر٢	٦٢٠	٧ر٠	٢٠٨٥	٥ر٩	١٧٢	١٠ر٢	٩١	٣ر٧	٦١١	٤ر٢	١٠٥	١ر٩
الخدمات	٤٠٥١	٣٥ر٦	٢٧٤٥	٢٧ر٢	٢٣٦٩	٢٦ر٤	١٤٩٨٧	٣٢ر٦	٩٠١	٥٣ر٣	١٦٠٩	٦٦ر٤	٩٦٧٤	٦٦ر٧	٣٧٥٧	٦٧ر٧
نشاط غير واضح	١٤٨	١ر٣	٤٠	٤ر	١٢	١ر	١٠٨	٣ر	٦	٣ر	١٥	٦ر	٧١	٥ر	١٥	٣ر
الجملة العمومية	١١٣٧٠	١٠٠ر٠	١٠٠٧٤	١٠٠ر٠	٨٩٥٥	١٠٠ر٠	٣٥١٨٢	١٠٠ر٠	١٦٩١	١٠٠ر٠	٢٤٢٨	١٠٠ر٠	١٤٤٩٩	١٠٠ر٠	٥٥٤٩	١٠٠ر٠

تابع جدول رقم (١٨)

الجنسية والعدد / اقسام والنسبة / النشاط الاقتصادى	البلاد العربية الاخرى		جملة البلاد العربية		ايرانية		هندية		باكستانية		بقية الجنسيات غيرعربية		مجموع الجنسيات غيرعربية		الجملة العمومية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة والصيد	٨٢	١ر٢	١٠١١	١ر٠	٣٤٨	١ر٢	٢٧	٤ر	٨	١ر	١٦	٧ر	٣٩٩	٩ر	١٤١٠	١ر٠
المناجم والمحاجر	١٤٩	١ر٢	٣٨٦٨	٤ر١	٢٤١	٩ر	٤٥٢	٦ر٥	٣٧٥	٦ر٨	٧٠٧	٢٩ر٨	١٧٧٥	٤ر٢	٥٦٤٣	٤ر١
الصناعات التحويلية	٢١٩	٣ر١	١٠٦٣٢	١١ر٠	٤١١٩	١٤ر٨	٣٦٤	٥ر٢	٨٨٦	١٦ر١	١١٦	٤ر٩	٥٤٨٥	١٢ر٨	١٦١١٧	١١ر٦
التشييد والبناء	١٩٥	٢ر٨	١٤٧٦٥	١٥ر٣	١١٧٥٠	٤٢ر٢	٣١٦	٤ر٥	٤٩٢	٨ر٩	٢٦١	١١ر٠	١٢٨١٩	٣٠ر١	٢٧٥٨٤	١٩ر٨
الكهرباء والماء والغاز	٨٨	١ر٢	٤٣٦٨	٤ر٥	٢٩٢	١ر٠	٣١٢	٤ر٥	٢٨٦	٥ر٢	٨٨	٣ر٧	٩٧٨	٢ر٣	٥٣٤٦	٣ر٨
التجارة	٢٠٣٥	٢٨ر٨	١٢٨٧١	١٣ر٣	٢٧٠٠	٩ر٧	١٥٦٠	٢٢ر٤	٥١٥	٩ر٤	٢٧٠	١١ر٤	٥٠٤٥	١١ر٨	١٧٩١٦	١٢ر٩
النقل والمواصلات والتخزين	٢١٦	٣ر١	٤٧٥٥	٤ر٩	١٨٢٨	٦ر٦	٤٣٢	٦ر٢	١٣٥	٢ر٥	٢٦٢	١١ر١	٢٦٥٧	٦ر٢	٧٤١٢	٥ر٣
الخدمات	٣٩٤١	٥٥ر٨	٤٣٧١٠	٤٥ر٣	٦٥٠١	٢٣ر٣	٢٧٨٢	٥٠ر٧	٢٧٨٧	٥٠ر٧	٦٣٥	٢٦ر٨	١٣٤٠٥	٣١ر٤	٥٧٠١٥	٤١ر٠
نشاط غيرواضح	١٣٨	١ر٩	٥٥٣	٦ر	٧٨	٣ر	١٥	٢ر	١٥	٣ر	١٤	٦ر	١٢٢	٣ر	٦٧٥	٥ر
الجملة العمومية	٧٠٦٣	١٠٠ر٠	٩٦٥٣٣	١٠٠ر٠	٢٧٨٥٧	١٠٠ر٠	٦٩٦٠	١٠٠ر٠	٥٥٠٠	١٠٠ر٠	٢٣٦٩	١٠٠ر٠	٤٢٦٨٦	١٠٠ر٠	١٣٩١١٨	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط: نتائج تعداد سكان دولة الكويت لعام ١٩٦٥، المرجع السابق، جدول رقم (٣٩)، ص ٣١٠، ٣١٣

جدول رقم (١٩)
نسبة تركز السكان غير الكويتيين (١٢ سنة فأكثر) فى اقسام النشاط الاقتصادى
موزعين على اساس الهوية فى عام ١٩٧٠

اقسام النشاط الاقتصادى / الجنسية والعدد والنسبة	العراقية		السورية		اللبنانية		الاردنية والفلسطينية		السعودية		اليمنية الجنوبية		مسقط وعمان		المصرية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة والصيد	٣٧٩	٢ر٢	١٦٧	١ر٣	٢٤	٣ر	٨٩٣	٢ر٢	٥٢	٢ر٠	٧٤	١ر١	٢٣٧	٢ر٣	١١٥	٧ر
المناجم المحاجر	١٣٩٦	٨ر٢	٧١	٦ر	٢٠٢	٢ر٤	١٣٣٥	٣ر٢	٤٨٠	١٨ر١	٥٧	٨ر	٣٦٥	٣ر٥	٦٠	٣ر
الصناعات التحويلية	٢٤٣٤	١٤ر٣	٢٧٧٩	٢٢ر١	١٩١٦	٢٢ر٨	٨٠٤٤	١٩ر٥	٤٠٧	١٥ر٤	٣٨٢	٥ر٦	٦٥٠	٦ر٢	١٣١٢	٧ر٤
التشييد والبناء	٤٠٩٣	٢٤ر١	٢٧١٨	٢١ر٥	١٧٤٩	٢٠ر٨	٤٤٧٠	١٠ر٩	١٣٠	٤ر٩	٢١١	٣ر١	٣٠٣	٢ر٩	٤٢٢٧	٢٣ر٩
الكهرباء والغاز والمياه	٤٠٠	٢ر٤	٢٧٥	٢ر٢	٩٦	١ر٢	٢٦٥٨	٦ر٥	٥٦	٢ر١	١٠١	١ر٥	٣٧٢	٣ر٦	٢٥٦	١ر٤
التجارة	١٨٩٢	١١ر٢	٢٧٥٢	٢١ر٩	١٦٩٨	٢٠ر٢	٦٢٤٣	١٥ر٢	٤٦٤	١٧ر٥	٢٥١٦	٣٦ر٧	٩٠٥	٨ر٧	٩٧٧	٥ر٥
النقل والمواصلات والتخزين	٧٠٦	٤ر٢	٦٠١	٤ر٨	٥٤١	٦ر٤	٢٦٩٤	٦ر٥	١٩٨	٧ر٥	٢٤٨	٣ر٦	٣١٧	٣ر٠	٤٣٧	٢ر٥
الخدمات	٥٥٧٧	٣٢ر٩	٣١٨٥	٢٥ر٣	٢١٤١	٢٥ر٥	١٤٧٠٩	٣٥ر٧	٨٣٢	٢١ر٤	٣٢٥٣	٤٧ر٤	٧٢٦٢	٦٩ر٦	١٠٣٢٩	٥٨ر٠
نشاط غير واضح	٨٨	٥ر	٣٦	٣ر	٣٥	٤ر	١٢٨	٣ر	٢٩	١ر١	١٧	٢ر	١٦	٢ر	٤٥	٣ر
الجملة	١٦٩٦٥	١٠٠ر٠	١٢٥٨٤	١٠٠ر٠	٨٤٠٢	١٠٠ر٠	٤١١٧٤	١٠٠ر٠	٢٦٤٨	١٠٠ر٠	٦٨٥٩	١٠٠ر٠	١٠٤٢٧	١٠٠ر٠	١٧٦٥٩	١٠٠ر٠

تابع جدول رقم (١٩)

اقسام النشاط الاقتصادى / الجنسية والعدد والنسبة	بقية البلاد العربية		جملة البلاد العربية		ايرانية		الهندية		الباكستانية		بقية البلاد غير العربية		جملة البلاد غير العربية		الجملة العمومية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة والصيد	١٧٣	٣ر٨	٢١٠١٤	١ر٧	٩٧٩	٢ر٩	٧١	٧ر	٤٥	٧ر	٤٩	١ر٥	١١٤٤	٢ر٢	٣٢٥٨	١ر٩
المناجم والمحاجر	١٢٧	٢ر٧	٤٠٩٣	٣ر٤	١٦٧	٥ر	٤١٨	٤ر٠	٣١٩	٤ر٨	٤٩٩	١٤ر٩	١٤٠٣	٢ر٦	٥٤٨٦	٣ر١
الصناعات التحويلية	٤٠٧	٨ر٨	١٨٣١١	١٥ر١	٥٢٨٧	١٥ر٨	٦٧٦	٦ر٥	١٣٤٠	٢٠ر١	٣٦٦	١١ر٠	٧٦٦٩	١٤ر٣	٢٥٩٨٢	١٤ر٩
التشييد والبناء	١٨٩	٤ر١	١٨٠٩٠	١٥ر٠	١١٢٦٦	٣٣ر٧	٦٨٥	٦ر٦	٧٥٦	١١ر٤	٦٨٤	٢٠ر٥	١٣٣٩١	٢٤ر٩	٣١٤٨٤	١٨ر١
الكهرباء والغاز والمياه	٦٨٧	١٤ر٨	٤٣٠١	٣ر٦	٣٣٨	٧ر	٢٩٦	٢ر٩	٢٢٥	٣ر٤	٥٩	١ر٨	٨١٨	١ر٥	٥١١٩	٢ر٩
التجارة	٥٠٣	١٠ر٨	١٧٩٥٠	١٤ر٨	٤٤٣٧	١٣ر٣	٢٣١١	٢١ر٤	٧٢٤	١٠ر٩	٢٨٤	٨ر٥	٧٧٥٨	١٤ر٤	٢٥٧١٥	١٤ر٧
النقل والمواصلات والتخزين	١٦	٣ر	٥٩٥٨	٥ر٠	٢٢٣٧	٦ر٧	٧٢٤	٧ر٠	٣٩٢	٥ر٨	٤٦٣	١٣ر٩	٣٨١٦	٧ر١	٩٧٧١	٥ر٦
الخدمات	٢٥٢٦	٥٤ر٤	٤٩٧٢٩	٤١ر١	٨٧٣٣	٢٦ر٣	٥١٢٦	٤٩ر٦	٢٨٤٠	٤٢ر٦	٨٤٩	٢٥ر٤	١٧٥٤٨	٣٢ر٧	٦٧٣١٠	٣٨ر٥
نشاط غير مصنف	١٢	٣ر	٤٠٦	٣ر	٣٩	١ر	٢٩	٣ر	١٨	٣ر	٨٦	٢ر٥	١٧٢	٣ر	٥٨٠	٣ر
الجملة	٤٦٤٠	١٠٠ر٠	١٢٠٩٥٢	١٠٠ر٠	٣٣٣٨٣	١٠٠ر٠	١٠٣٣٨	١٠٠ر٠	٦٦٥٩	١٠٠ر٠	٣٣٣٩	١٠٠ر٠	٥٣٧١٩	١٠٠ر٠	١٧٤٧٢٠	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٠، الجزء الاول، بيانات على مستوى الدولة المرجع السابق، جدول رقم (٥٢)، ص ٣٨١ ــ ٣٨٣.

جدول رقم (٢٠)

نسبة تركز السكان غير الكويتيين (١٥ سنة فأكثر) فى اقسام النشاط الاقتصادى

عام ١٩٧٥ (١)

اقسام النشاط الاقتصادى / الجنسية والعدد والنسبة	العراقية		السورية		اللبنانية		الاردنية والفلسطينية		السعودية		اليمنية الجنوبية		مسقط وعمان		المصرية	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة والصيد	١١١٩	٦ر٢	٢١٥	١ر٤	٨	٠ر	٦٦٣	١ر٤	٦١	٢ر٣	٦١	٧ر	١١٩	٣ر٣	٣٤٧	٩ر
المناجم والمحاجر	٢٣٢	١ر٣	٧٨	٥ر	١٤١	١ر٩	٩٥١	٢ر٠	٦٣٩	٢٤ر٢	٢٩	٣ر	٧٢	٢ر٠	٢١٦	٦ر
الصناعات التحويلية	١٩٣٤	١٠ر٧	٢٢١١	١٣ر٤	٨٨٦	١٢ر٢	٤٨٩٤	١٠ر٣	٧٧	٢ر٩	٣١١	٣ر٦	٨٨	٢ر٤	٢٩٣١	٧ر٨
التشييد والبناء	٤٣١٧	٢٤ر٠	٢٩٣٥	١٧ر٧	١١٠٧	١٥ر٣	٣٧٨٨	٧ر٩	٦١	٢ر٣	١٧٠	٢ر٠	٤٨	١ر٣	٧٤٣٤	١٩ر٨
الكهرباء والمياه والغاز	٣٣٨	١ر٩	٣٧٩	٢ر٥	١٩٩	٢ر٨	٢٥٥٧	٥ر٤	٥٩	٢ر٢	٧٨	٩ر	٥٢	١ر٤	٣٧٠	١ر٠
التجارة	١٨٤٤	١٠ر٣	٤١٧٧	٢٥ر٠	١٦٥٧	٢٢ر٩	٦٨٥٥	١٤ر٤	٣٩٦	١٥ر٠	٣٢٧٨	٢٠٥	٥ر٦	٥ر٦	٣٠٣٩	٨ر١
النقل والمواصلات والتخزين	٧٦٣	٤ر٢	٨٩٧	٥ر٤	٥٥٥	٧ر٧	٣٧٢١	٧ر٨	١٩١	٧ر٢	٣٦٠	٤ر٢	١٢٦	٣ر٤	٩١٣	٢ر٤
الخدمات	٧٤١٤	٤١ر٢	٥٦١٤	٣٣ر٩	٢٦٤٦	٣٦ر٦	٢٤٠١٥	٥٠ر٤	١١٣٤	٤٢ر٩	٤٣٤٣	٥٠ر١	٢٩٢٩	٨٠ر٠	٢٢٢٢٣	٥٩ر٢
نشاط غير مصنف	٢٨	٢ر	٣٢	٢ر	٣٣	٥ر	٢٠٩	٤ر	٢٦	١ر٠	٢٨	٣ر	٢١	٦ر	٨٥	٢ر
الجملة	١٧٩٩٩	١٠٠ر٠	١٦٥٤٨	١٠٠ر٠	٧٢٣٢	١٠٠ر٠	٤٧٦٥٣	١٠٠ر٠	٢٦٤٤	١٠٠ر٠	٨٦٥٨	١٠٠ر٠	٣٦٦٠	١٠٠ر٠	٣٧٥٥٨	١٠٠ر٠

تابع جدول رقم (٢٠)

الجنسية والعدد والنسبة / اقسام النشاط الاقتصادى	عربية اخرى		جملة البلاد العربية		الايرانية		الهندية		الباكستانية		غير عربية اخرى		جملة غير عربية		الجملة العمومية	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الزراعة والصيد	١٥٣	٣ر٤	٢٧٤٦	١ر٩	٦٤٢	٢ر٢	٦٥	٣ر	٤٨	٤ر	٣٠	٩ر	٧٨٥	١ر٢	٣٥٤١	١ر٧
المناجم والمحاجر	٦٦	١ر٤	٢٤٢٤	١ر٧	٩٤	٣ر	١٥٨	٧ر	١٢٩	١ر٢	٢٦٥	٨ر١	٦٥٦	١ر٠	٣٠٨٠	١ر٤
الصناعات التحويلية	١٤٤	٣ر٠	١٣٤٧٦	٩ر٢	٤١٧٦	١٤ر٤	١١١٩	٥ر٢	٣١٢١	٢٨ر٣	٣١٧	٩ر٧	٨٧٣٣	١٣ر٥	٢٢٢٠٩	١ر٥
التشييد والبناء	١٠٩	٢ر٣	١٩٩٦٩	١٣ر٦	٧٧٥٨	٢٦ر٨	١٠١٠	٤ر٧	١١٥٧	١٠ر٥	٦٠٦	١٨ر٥	١٠٥٣١	١٦ر٣	٣٠٥٠٠	١٤ر٤
الكهرباء والماء والغاز	٨٣	١ر٧	٤١٢٥	٢ر٨	٢٦٧	١ر٣	٣٧٧	١ر٨	٢٩٩	٢ر٧	٦٩	٢ر١	١١١٢	١ر٧	٥٢٣٧	٢ر٥
التجارة	٥١٦	١٠ر٨	٢١٩٦٧	١٥ر٠	٥٣٢٦	١٨ر٤	٤٢٥٥	١٩ر٨	١٣١٩	١١ر٩	٣٦٥	١١ر١	١١٢٦٥	١٧ر٤	٣٣٢٣٢	١٥ر٧
النقل والمواصلات والتخزين	٤٢٠	٨ر٨	٧٩٤٦	٥ر٤	١٢٧١	٤ر٤	٨١٤	٣ر٨	٥٦٩	٥ر٢	٨١٥	١٥ر٨	٣١٧٢	٤ر٩	١١١١٨	٥ر٣
الخدمات	٣١٩٤	٦٧ر٣	٧٣٥١٢	٥٠ر١	٩٢٥٤	٣٢ر٠	١٣٦١٠	٦٣ر٤	٤٣٥٣	٣٩ر٤	٩٣١	٢٨ر٤	٢٨١٤٨	٤٣ر٥	١٠١٦٦٠	٤٨ر١
نشاط غير مصنف	٧٣	١ر٥	٥٤٥	٤ر	٤٥	٢ر	٦٧	٣ر	٤٣	٤ر	١٧٧	٤ر٥	٣٣٢	٥ر	٨٧٧	٤ر
الجملة	٤٧٥٨	١٠٠ر٠	١٤٦٧١٠	١٠٠ر٠	٢٨٩٣٣	١٠٠ر٠	٢١٤٧٥	١٠٠ر٠	١١٠٣٨	١٠٠ر٠	٣٢٧٨	١٠٠ر٠	٦٤٧٣٤	١٠٠ر٠	٢١١٤٤٤	١٠٠ر٠

١ ــ وزارة التخطيط، الادارة العامة لشئون التخطيط، ادارة تنمية الموارد البشرية، جدول توزيع قوة العمل غير الكويتية حسب النشاط الاقتصادى والجنسية عام ١٩٧٥، الكويت، ١٩٧٦.

• غير عربية أخرى فى قطاع التشييد والبناء تشمل الجنسيات التالية: ٢١٢ افغانستان، ١٢٠ يوغسلافى، ٦٥ يابانى، ٦٤ بريطانى، الباقى جنسيات اخرى غير عربية.

جدول رقم (٢١)

توزيع قوة العمل الوافدة بقطاع التشييد والبناء بحسب الهوية

في تعدادات ١٩٦٥ و ١٩٧٠ و ١٩٧٥

تاريخ التعداد والعدد والنسبة / الهوية	١٩٦٥ (١)		١٩٧٠ (٢)		١٩٧٥ (٣)	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
أردنى وفلسطين	٤١٩٥	١٥ر٢٠	٤٤٧٠	١٤ر٢	٣٧٨٨	١٢ر٤
عراقى	٣٠٢٦	ر١١	٤٠٩٣	١٣ر	٤٣١٧	١٤ر٢
لبنانى	٢٠٦٨	٧ر٥	١٧٤٩	٥ر٥	١١٠٧	٣ر٦
سورى	٣١٣٨	١١ر٤	٢٧١٨	٨ر٦	٢٩٣٥	٩ر٦
مصرى	١٠٩٦	٤ر	٤٢٢٧	١٣ر٤	٧٤٣٤	٢٤ر٤
عمانى	٦٨٧	٢ر٥	٣٠٣	١ر	٤٨	٢ر
جنسيات عربية أخرى	٥٧٤	٢ر	٥٣١	١ر٧	٣٤٤	١ر١
ايرانى	١١٧٥٠	٤٢ر٦	١١٢٦٦	٣٥ر٨	٧٧٥٨	٢٥ر٤
هندى	٣١٦	١ر١	٦٨٥	٢ر٢	١٠١٠	٣ر٣
باكستانى	٤٩٣	١ر٨	٧٥٦	٢ر٤	١١٥٧	٣ر٨
جنسيات غيرعربية أخرى	٢٤١	٩ر	٦٨٧	٢ر٢	٦٠٢	٢ر
الجملة	٢٧٥٨٤	١٠٠ر٠	٣١٤٨٤	١٠٠ر٠	٣٠٥٠٠	١٠٠ر٠

(١) مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٦٥، المرجع السابق، ص ٣١٠: ٣١٣، جدول (٣٩) .

(٢) مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٠. الجزء الاول، بيانات على مستوى الدولة، المرجع السابق، ص ٣٨١: ٣٨٣، جدول (٥٢).

(٣) وزارة التخطيط، ادارة تنمية الموارد البشرية، جدول توزيع قوة العمل غير الكويتية حسب النشاط الاقتصادي والجنسية عام ١٩٧٥، الكويت ١٩٧٦.

جدول رقم (٢٢)

حالات منح تصاريح الاقامة للوافدين حسب الهوية فى الفترة الممتدة من ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩ (١)

السنة / الجنسية	١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الاردن وفلسطين	٣٠٢٧٠	٢٧٫٥	١٢٣٤٥	٢٢٫٨	٥٥٩٥	١٥٫٤	٢٨٦٢	١٦٫٨	٨٣٢٦	١٧٫٩	١١٢٤١	١٥٫٣	٩٥٩٣	١١٫٩	١٧٠٣٣	١٣٫٢	١٧٦١٢	١٢٫٥	١١٣٤٩	١١٫١
العراق	١٢١٨٤	١١٫١	٥٥٦٠	١٠٫٣	٣٤٦٥	٩٫٤	١٣٢٣	٣٫٨	٢٣١٣	٥٫	٢٥٤٤	٣٫٥	٢٨٥٦	٣٫٦	٤٧٨٣	٣٫٧	٥٦٦٥	٤٫	٥١٦٤	٥٫
مصر	١٤٥٥٥	١٢٫٣	٧٧٠٢	١٤٫٢	٤٧٤٧	١٣٫١	٥١٣٣	١٤٫٨	١٠٠٦٤	٢١٫٧	١٧٧٦٠	٢٤٫٢	١٧٤٨٦	٢١٫٨	٣٣٠١٠	٢٥٫٦	٣٢٠٦٨	٢٢٫٨	١٦٢٠٥	١٥٫٩
سوريا	١٣٠٠١	١١٫٨	٤٨٢٠	٨٫٩	٣٣٢٨	٩٫٢	٣٦٧٦	١٠٫٦	١٤٣٧	٣٫	٦٦٧٥	٩٫١	٥٧٢٩	٧٫٢	٧٨٤٢	٦٫٢	٦٢٧١	٤٫٥	٤٧٢٤	٤٫٦
لبنان	١١٥١٨	١٠٫٤	٢٩٢٩	٥٫٤	٢٥٨٤	٧٫١	٢٣٢٧	٦٫٧	٢٠٩٨	٤٫٥	٢٨٤٠	٣٫٩	٦٣٥٧	٧٫٩	٦٣٥٠	٤٫٩	٥١٧٥	٣٫٧	٣٦٠٤	٣٫٥
عمان	٦٠٤٢	٥٫٥	٣٢٤٧	٦٫ـ	١١٢٦	٣٫١	٧٦٢	٢٫٢	٥٦٩	١٫٢	٢٨٨	٤٫ـ	١٧٧	٢٫ـ	٢٦٥	٢٫ـ	٤٦٤	٣٫ـ	١٩١	٢٫ـ
السعودية	١٠١٤	٩٫ـ	١١٠٩	٢٫ـ	٤٠٦	١٫١	٢٢٢	٦٫ـ	٣٦٧	٨٫ـ	٩٣	١٫ـ	١٤٧	٢٫ـ	٢٢٤	٢٫ـ	٤٤٤	٣٫ـ	١٦	ـ
اليمن	١٦٤٨	١٫٥	٢٨٩٥	٥٫٣	١٤٠٤	٣٫٩	١٤٨٦	٤٫٣	٢٧١٢	٥٫٨	٢٥٫١٣	٣٫٤	١٤٠٣	١٫٧	٢٢٢٢	١٫٧	٢٣٧٩	١٫٧	١٠٦١	١٫١
جنسيات عربية اخرى	٨٢٣١	٧٫٥	٥٧٠	١٫١	٥٨٤	١٫٦	٥٠٤	١٫٤	٧٥٦	١٫٦	٧٧٤	١٫ـ	٩٦٨	١٫٢	١٣٥٦	١٫١	١٨١٦	١٫٣	٩٨٩	١٫ـ
جملة الجنسيات العربية	٩٨٤٦٣	٨٩٫٤	٤١١٧٧	٧٦٫٠	٢٣١٨٩	٦٣٫٩	٢١٢٩٥	٦١٫٢	٣١٣٤٢	٦٧٫٥	٤٤٧٣٨	٦٠٫٩	٤٤٧١٦	٥٥٫٧	٧٣٠٨٥	٥٦٫٨	٧١٨٩٥	٥١٫١	٤٣٣٠٣	٤٢٫٤

تابع جدول رقم (٢٢)

السنة والنسبة / الجنسية	١٩٧٠		١٩٧١		١٩٧٢		١٩٧٣		١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ايران	٤٠١٢	٣ر٦	٤٣٠٠	ـــ٨	٣٨٩٨	ـــر١١	٥٠٥٥	١٤ر٥	٤٨٤٥	١٠ر٤	٩٣٢٥	١٢ر٧	١١٠٨٢	١٣ر٨	١٠٤٦٦	٨ر٢	١٠٢٩٨	٧ر٣	٥٣٦٣	٥ر٣
الهند	٣٢٧٨	٣ر١	٢٩٢٣	٥ر٤	٥٥٦١	١٥ر٢	٤٦٠٠	١٣ر٣	٤٦٩٠	١٠ر١	٨٥٤٠	١١ر٦	١٠٥٤١	١٣ر١	١٩٢٣٧	١٤ر٩	٢٦٧٧٣	١٩ر١	١٧٨٦٢	١٧ر٥
باكستان	٢١٢٩	ـــر٢	٣٢٩٣	١ر٦	٢٢٣٥	٦ر٢	٦٢٧٢	٧ر٧	٣٥٦١	٧ر٧	٦٧٣٤	٩ر٢	٨٧٩٥	١١ر١	١٣٢٨١	١٠ر٣	١٣٥٧٧	٩ر٧	١٠٩١٧	١٠ر٧
اليابان	٢٣٩	٢ر	٣٢٧	٦ر	٩٠	٢ر	١٣٢	٤ر	١٢٦	٣ر	٢٥٢	٣ر	٢٥٤	٣ر	٦٩١	٥ر	١٢٧٥	٩ر	٥٢٥	٥ر
اسيويون اخرون	٨٠	١ر	٩١	٢ر	٨٣	٢ر	٩٩	٣ر	١٦٨	٤ر	٦٧٣	٩ر	٨٦٣	١ر١	٥٧٥٥	٤ر٥	١١١٢٨	٧ر٩	١٥٩٤٥	١٥ر٦
افريقيون اخرون	١٧٩	٢ر	١٩٤	٤ر	٨٢	٢ر	٥٣	٢ر	٢٢٧	٥ر	٢٧٠	٤ر	٢١٥	٣ر	٢١٣	٢ر	٤٣١	٣ر	—	—
المملكة المتحدة	٥٩٣	٥ر	٨٣٨	٥ر١	٤٤٩	١ر٢	٣٨٩	١ر١	٥٢٤	١ر١	٧٧٤	١ر١	٩٠٠	١ر١	١٩٨٨	١ر٥	٢٤٤٩	١ر٧	١٦٨٠	١ر٦
اوربيون اخرون	٨٢٣	٧	٧٧٩	١ر٤	٥١٢	١ر٤	٣٦٢	ـــر١	٣٩٤	٨ر	١٦٠٨	٢ر٢	٢١٧٨	٢ر٧	٢٢٤٠	١ر٧	١٧٠٧	١ر٢	٣٧٣	٤ر
الولايات المتحدة	٢٦٢	٢ر	٢٣٩	٤ر	١٦٩	٥ر	١١٦	٣ر	٢٧٠	٦ر	٤٢٨	٦ر	٥٩١	٧ر	١١٣٢	٩ر	٩٠٠	٦ر	٦٨٢	٧ر
جنسيات اخرى غير عربية	٥٢	—	٢٦	—	٩	—	٩	—	٢٨٨	٦ر	٩٣	١ر	١٠٥	١ر	٦٣١	٥ر	٢٥٨	٢ر	٥٤٥٩	٥ر٣
جملة الجنسيات غير العربية	١١٦٤٧	٦ر١٠	١٣٠١٠	ـــر٢٤	١٣٠٨٨	١ر٣٦	١٣٤٨٧	٣٨ر٨	١٥٠٩٣	٣٢ر٥	٢٨٦٩٧	٣٩ر١	٣٥٥٢٤	٤٤ر٣	٥٥٦٣٤	٤٣ر٢	٦٨٧٩٦	٤٨ر٩	٥٨٨٠٦	٥٧ر٦
الجملة العمومية	١١٠١١٠	١٠٠ر٠	٥٤١٨٧	١٠٠ر٠	٣٦٢٧٧	١٠٠ر٠	٣٤٧٨٢	١٠٠ر٠	٤٦٤٣٥	١٠٠ر٠	٧٣٤٣٥	١٠٠ر٠	٨٠٢٤٠	١٠٠ر٠	١٢٨٧١٩	١٠٠ر٠	١٤٠٦٩١	١٠٠ر٠	١٠٢١٠٩	١٠٠ر٠

١ ــ وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٠، الجدول (٤٨)، ص ٥٤ .

جدول رقم (٢٣)

توزيع تصاريح الاقامة الممنوحة لاول مرة للعمل فى القطاع الخاص حسب أقسام النشاط الاقتصادى (١٩٧٧:١٩٨٠) (١)

السنة والعدد والنسبة / أقسام النشاط الاقتصادى	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠ (٢)	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة والصيد	٨٧٥	١ر٤	٧٢٧	١ر٥	٨٩٤	٢ر٠	١١٧٥	٢ر١
المناجم والمحاجر	٢٥١	٠ر٤	٢٥٥	٠ر٥	١٨٦	٠ر٤	١٢٩	٠ر٢
الصناعات التحويلية	٥٩٠٨	٩ر٣	٤٤٣٣	٩ر٢	٤١٤٣	٩ر٣	٥١٤٦	٩ر٢
التشييد والبناء	٣٦٩٧٦	٥٨ر٢	٣١٠٩٠	٦٤ر٤	٢٥٩٢٤	٥٨ر٣	٢٩٣٩٨	٥٢ر٣
التجارة	١٢٥٤٢	١٩ر٨	٧٩٣٨	١٦ر٤	٨٣٠٩	١٨ر٧	١١٨٠١	٢١ر٠
النقل والتخزين والمواصلات	٣١٠٥	٤ر٩	١٧٧٨	٣ر٧	٢٠٧٥	٤ر٧	٣٤٣٣	٦ر١
التمويل والتأمين والعقارات	١٨٨٣	٣ر٠	٩٩٩	٢ر١	١٤٥٦	٣ر٣	١٦٢٩	٢ر٩
الخدمات	١٩٥٢	٣ر٠	١٠٥٠	٢ر٢	١٤٨٧	٣ر٣	٣٤٦٩	٦ر٢
الجملة	٦٣٤٩٢	١٠٠ر٠	٤٨٢٧٠	١٠٠ر٠	٤٤٤٧٤	١٠٠ر٠	٥٦١٧٨	١٠٠ر٠

١ ــ وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٠، المرجع السابق، جدول رقم (١٥١)، ص ١٦٢.

٢ ــ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوى لنشاط الاستخدام والسمات الأساسية للعمالة الوافدة عام ١٩٨٠، المرجع السابق، جدول رقم (٣)، ص ٦٥.

جدول رقم (٢٤)
توزيع تصاريح الاقامة الممنوحة لأول مرة للعمل فى قطاع التشييد والبناء بحسب الهوية
(١٩٧٧ : ١٩٨٠)

التاريخ والعدد والنسبة / الهوية	١٩٧٧		١٩٧٨ (١)		١٩٧٩ (٢)		١٩٨٠ (٣)	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
العراق	٦٥	٠ر٢	١٧٢	٠ر٦	٨٣٧	٣ر٢	١٢٠٤	٤ر١
الاردن وفلسطين	٢٠٩٦	٥ر٦	١٠٤٣	٣ر٣	٧٥٥	٣ر١	٩٠١	٣ر١
سوريا	١٦٧٦	٤ر٥	٨٧٦	٢ر٨	٦٥٩	٢ر٥	٦٦٢	٢ر٣
لبنان	١١٥٠	٣ر١	٧٠٦	٢ر٣	٥٤٥	٢ر١	٣٤٩	١ر٢
مصر	٩٠٩٣	٢٤ر٥	٥٣٧٧	١٧ر٣	٤٢٠٤	١٦ر٢	٥٩٩٠	٢٠ر٤
عربية أخرى	٣٨٩	١ر٠	١٥٧	٠ر٥	١٩٨	٠ر٧	٢٥٩	٠ر٩
جملة الجنسيات العربية	١٤٤١٩	٣٨ر٩	٨٣٣١	٢٦ر٨	٧١٩٨	٢٧ر٨	٩٣٦٥	٣١ر٩
باكستان	٣٥٨٣	٩ر٦	٣١٧١	١٠ر٢	٣٥٥٢	١٣ر٧	٣٦٦٦	١٢ر٥
الهند	٦٥٣٤	١٧ر٧	٦٨٨٦	١٢ر١	٤٠٣٣	١٥ر٦	٢٧٩٤	٩ر٥
ايران	٣٤٦٧	٩ر٣	١٥٢٠	٤ر٩	٦٧٢	٢ر٦	١١٣٣	٣ر٩
كوريا الجنوبية	-	-	٧٠٥٢	٢٢ر٧	٧٨٠٣	٣٠ر١	٩٤٩٧	٣٢ر٣
الفلبين	-	-	١٧٩٧	٥ر٨	٤٢٥	١ر٦	٣٧١	١ر٣
اليابان	-	-	٤٩٨	١ر٦	٢٥٣	١ر٠	١١١	٠ر٤
آسيوية اخرى	٦٨٦١	١٨ر٤	٦٦٢	٢ر٢	٩١١	٣ر٥	١٣٧٨	٤ر٥
جملة الجنسيات الآسيوية	٢٠٤٤٥	٥٥ر٠	٢١٥٨٦	٩٦ر٤	١٧٦٤٩	٦٨ر١	١٨٩٥٠	٦٤ر٥
شرق أوروبا	١٦٣	٠ر٤	٢١٢	٠ر٧	٢٣٤	٠ر٩	٣٦٢	١ر٢
غرب أوروبا	١٧٧٨	٤ر٨	٧٨٩	٢ر٥	٧١٤	٢ر٨	٥٩٦	٢ر٠
الولايات المتحدة وكندا	٣١٦	٠ر٩	١٣٧	٠ر٤	١١٧	٠ر٤	٨٨	٠ر٣
جنسيات أخرى	٥	-	٣٥	٠ر١	١٢	-	٣٧	٠ر١
جملة الجنسيات غير الكويتية	٢٢٧٠٧	٦١ر١	٢٢٧٥٩	٧٣ر٢	١٨٧٢٦	٧٢ر٢	٢٠٠٣٣	٦٨ر١
الجملة العمومية	٣٧١٧٦	١٠٠ر٠	٣١٠٩٠	١٠٠ر٠	٢٥٩٢٤	١٠٠ر٠	٢٩٣٩٨	١٠٠ر٠

١ ــ وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٩، العدد السادس عشر الكويت ١٩٧٩، جدول (١٤٥)، ص ١٥٦.

٢ ــ وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٠، المرجع السابق، جدول (١٥٣)، ص ١٦٤.

٣ ــ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، التقرير السنوى لعام ١٩٨٠، المرجع السابق، جدول (٧) ص ٧٠.

٥ الجنسيات الاسيوية الاخرى لعام ١٩٧٧ تشمل : (كوريا، الفلبين، اليابان).

جدول رقم (٢٥)
توزيع قوة العمل الكويتية فى قطاع التشييد والبناء
(١٢ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر فى عام ١٩٦٥ (١)

النوع والنسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		جملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٢ ــ ١٤	٤	٣ر	٠٠٠٠	٠٠	٤	٣ر٠
١٥ ــ ١٩	٥٩	٤ر٧	٠٠٠٠	٠٠	٥٩	٤ر٧
٢٠ ــ ٢٤	١٤٢	١١ر٢	١	٠٠	١٤٣	١١ر٢
٢٥ ــ ٢٩	١٨٩	١٥ر٠	٠٠٠٠	٠٠	١٨٩	١٥ر٢
٣٠ ــ ٣٤	١٧٤	١٣ر٨	٠٠٠٠	٠٠	١٧٤	١٣ر٨
٣٥ ــ ٣٩	١٨١	١٤ر٣	٠٠٠٠	٠٠	١٨١	١٤ر٣
٤٠ ــ ٤٤	١٦٩	١٣ر٤	١	٠٠	١٧٠	١٣ر٤
٤٥ ــ ٤٩	١٤٦	١١ر٦	٠٠٠٠	٠٠	١٤٦	١١ر٦
٥٠ فأكثر	١٩٦	١٥ر٥	٠٠٠٠	٠٠	١٩٦	١٥ر٥
غير مبين	٢	١ر	٠٠٠٠	٠٠	٢	١ر
الجملة	١٢٦٢	٩٩ر٩	٢	١ر	١٢٦٤	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، نتائج تعداد سكان دولة الكويت لعام ١٩٦٥، المرجع السابق جدول رقم (٤٢ أ) ص ٣١٨.

جدول رقم (٢٦)
توزيع قوة العمل غير الكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر فى عام ١٩٦٥ (١)

النوع والنسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		جملـــة	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
١٢ — ١٤	٦٩	٢ر	٠٠٠٠	٠٠	٦٩	٢ر٠
١٥ — ١٩	١٩٥٢	٧ر٠	١	٠٠	١٩٥٣	٧ر٠
٢٠ — ٢٤	٦٥٩٨	٢٣ر٩	٤	٠٠	٦٦٠٢	٢٣ر٩
٢٥ — ٢٩	٦٨٣٨	٢٤ر٨	٥	٠٠	٦٨٤٣	٢٤ر٨
٣٠ — ٣٤	٥٠٢٧	١٨ر٢	٢	٠٠	٥٠٢٩	١٨ر٢
٣٥ — ٣٩	٣٠٨٧	١١ر٢	١	٠٠	٣٠٨٨	١١ر٢
٤٠ — ٤٤	١٩٤١	٧ر٠	٢	٠٠	١٩٤٣	٧
٤٥ — ٤٩	٩٢٩	٣ر٤	١	٠٠	٩٣٠	٣ر٤
٥٠ فأكثر	١١٠٨	٤ر٠	٢	٠٠	١١١٠	٤ر٠
غير مبين	١٧	١ر٠	٠٠٠٠	٠٠	١٧	١ر٠
الجملة	٢٧٥٦٦	٩٩ر٩	١٨	١ر	٢٧٥٨٤	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، المرجع السابق، جدول رقم (٤٢ ب)، ص ٣١٩.

جدول رقم (٢٧)

توزيع جملة قوة العمل فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر) بحسب النوع وفئات العمر فى عام ١٩٦٥ (١)

النوع / النسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		جملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٢ ــ ١٤	٧٣	٠ر٣	٠٠٠٠	٠٠	٧٣	٠ر٣
١٥ ــ ١٩	٢٠١١	٧ر٠	١	٠٠	٢٠١٢	٧ر٠
٢٠ ــ ٢٤	٦٧٤٠	٢٣ر٤	٥	٠٠	٦٧٤٥	٢٣ر٤
٢٥ ــ ٢٩	٧٠٢٧	٢٤ر٤	٥	٠٠	٧٠٢٣	٢٤ر٤
٣٠ ــ ٣٤	٥٢٠١	١٨ر٠	٢	٠٠	٥٢٠٣	١٨ر٠
٣٥ ــ ٣٩	٣٢٦٩	١١ر٣	١	٠٠	٣٢٧٠	١١ر٣
٤٠ ــ ٤٤	٢١١٠	٧ر٣	٣	٠٠	٢١١٣	٧ر٣
٤٥ ــ ٤٩	١٠٧٥	٣ر٧	١	٠٠	١٠٧٦	٣ر٧
٥٠ فأكثر	١٣٠٤	٤ر٥	٢	٠٠	١٣٠٦	٤ر٥
غيرمبين	١٩	١ر٠	٠٠	٠٠	١٩	١ر٠
الجملة	٢٨٨٢٨	٩٩ر٩	٢٠	١ر	٢٨٨٤٨	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، المرجع السابق، جدول رقم (٤٢ أ ، ب)، ص ٣١٨: ٣١٩.

جدول رقم (٢٨)
توزيع قوة العمل الكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر)
بحسب فئات العمر والنوع فى عام ١٩٧٠ (١)

النوع والنسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		جملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٢ ــ ١٤	٥	٢ر	٠٠	٠٠	٥	٢ر
١٥ ــ ١٩	١٤٦	٦ر٧	١	١ر	١٤٧	٦ر٨
٢٠ ــ ٢٤	٢٩٧	١٣ر٦	٠٠	٠٠	٢٩٧	١٣ر٦
٢٥ ــ ٢٩	٣٢٣	١٤ر٨	١	٠٠	٣٢٤	١٤ر٨
٣٠ ــ ٣٤	٢٧٢	١٢ر٤	٠٠	٠٠	٢٧٢	١٢ر٤
٣٥ ــ ٣٩	٣١٥	١٤ر٤	٠٠	٠٠	٣١٥	١٤ر٤
٤٠ ــ ٤٤	٢٢٥	١٠ر٣	٠٠	٠٠	٢٢٥	١٠ر٣
٤٥ ــ ٤٩	٢٢٢	١٠ر١	٠٠	٠٠	٢٢٢	١٠ر١
٥٠ ــ ٥٤	١٦٢	٧ر٤	٠٠	٠٠	١٦٢	٧ر٤
٥٥ ــ ٥٩	١١٧	٥ر٣	٠٠	٠٠	١١٧	٥ر٣
٦٠ ــ ٦٤	٥٩	٢ر٧	٠٠	٠٠	٥٩	٢ر٧
٦٥ فأكثر	٤٣	٢ر٠	٠٠	٠٠	٤٣	٢ر٠
الجملة	٢١٨٦	٩٩ر٩	٢	١ر	٢١٨٨	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٠، الجزء الاول بيانات على مستوى الدولة، المرجع السابق جدول رقم (١٤) ص ٣٩.

جدول رقم (٢٩)
توزيع قوة العمل غير الكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر)
بحسب فئات العمر والنوع فى عام ١٩٧٠ (١)

النوع والنسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		جملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٢ — ١٤	٥٨	٢ر	٠٠	٠٠	٥٨	٢ر
١٥ — ١٩	٢٢٦٠	٧ر٢	٣	٠٠	٢٢٦٣	٧ر٢
٢٠ — ٢٤	٦٢٩٥	٢٠ر٠	٢٥	١ر	٦٣٢٠	٢٠ر١
٢٥ — ٢٩	٧٠٣٥	٢٢ر٣	٢٦	١ر	٧٠٦١	٢٢ر٤
٣٠ — ٣٤	٥٥٣٣	١٧ر٦	٥	٠٠	٥٥٣٨	١٧ر٦
٣٥ — ٣٩	٤٣٥١	١٣ر٨	٢	٠٠	٤٣٥٣	١٣ر٨
٤٠ — ٤٤	٢٨٣٤	٩ر٠	٣	٠٠	٢٨٣٧	٩ر٠
٤٥ — ٤٩	١٥٤٩	٤ر٩	١	٠٠	١٥٥٠	٤ر٩
٥٠ — ٥٤	٨٢٤	٢ر٦	٠٠	٠٠	٨٢٤	٢ر٦
٥٥ — ٥٩	٣٤٩	١ر١	١	٠٠	٣٥٠	١ر١
٦٠ — ٦٤	٢٠٨	٧ر	٠٠	٠٠	٢٠٨	٧ر
٦٥ فأكثر	٩١	٣ر	٠٠	٠٠	٩١	٣ر
غير مبين	٣١	١ر	٠٠	٠٠	٣١	١ر
الجملة	٣١٤١٨	٩٩ر٨	٦٦	٠٢ر	٣١٤٨٤	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، المرجع السابق، الجدول رقم (١٤) ص ٤٠.

جدول رقم (٣٠)
توزيع جملة قوة العمل فى قطاع التشييد والبناء (١٢ سنة فأكثر)
حسب فئات العمر والنوع فى عام ١٩٧٠ (١)

النوع والنسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		الجملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٢ ــ ١٤	٦٣	٢ر	٠٠٠٠	٠٠	٦٣	٢ر
١٥ ــ ١٩	٢٤٠٦	٧ر١	٤	٠٠	٢٤١٠	٧ر١
٢٠ ــ ٢٤	٦٥٩٢	١٩ر٦	٢٥	١ر	٦٦١٧	١٩ر٧
٢٥ ــ ٢٩	٧٣٥٨	٢١ر٨	٢٧	١ر	٧٣٨٥	٢١ر٩
٣٠ ــ ٣٤	٥٨٠٥	١٧ر٢	٥	٠٠	٥٨١٠	١٧ر٢
٣٥ ــ ٣٩	٤٦٦٦	١٣ر٨	٢	٠٠	٤٦٦٨	١٣ر٨
٤٠ ــ ٤٤	٣٠٥٩	٩ر١	٣	٠٠	٣٠٦٢	٩ر١
٤٥ ــ ٤٩	١٧٧١	٥ر٣	١	٠٠	١٧٧٢	٥ر٣
٥٠ ــ ٥٤	٩٨٦	٣ر٠	٠٠	٠٠	٩٨٦	٣ر٠
٥٥ ــ ٥٩	٤٦٦	١ر٤	١	٠٠	٤٦٧	١ر٤
٦٠ ــ ٦٤	٢٦٧	٨ر	٠٠	٠٠	٢٦٧	٠ر٨
٦٥ فأكثر	١٣٤	٤ر	٠٠	٠٠	١٣٤	٤ر
غير مبين	٣١	١ر	٠٠	٠٠	٣١	١ر
الجملة	٣٣٦٠٤	٩٩ر٨	٦٨	٢ر	٣٣٦٧٢	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، المرجع السابق، الجدول رقم (١٤) ص ٤١.

جدول رقم (٣١)
توزيع قوة العمل الكويتية فى قطاع التشييد والبناء (١٥ سنة فأكثر)
بحسب فئات العمر والنوع فى عام ١٩٧٥ (١)

النوع والنسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		جملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٥ ــ ١٩	٢١٠	١١ر٩	٠٠٠٠	٠٠	٢١٠	١١ر٩
٢٠ ــ ٢٤	٣٣٣	١٩ر٠	٠٠٠٠	٠٠	٣٣٣	١٩ر٠
٢٥ ــ ٢٩	٣٣٧	١٩ر٣	٠٠٠٠	٠٠	٣٣٧	١٩ر٣
٣٠ ــ ٣٤	٢٧٣	١٥ر٥	٠٠٠٠	٠٠	٢٧٣	١٥ر٥
٣٥ ــ ٣٩	٢١٠	١١ر٩	١	١ر	٢١١	١٢ر٠
٤٠ ــ ٤٤	١٤٦	٨ر٣	٠٠٠٠	٠٠	١٤٦	٨ر٣
٤٥ ــ ٤٩	١٠٤	٥ر٩	٠٠٠٠	٠٠	١٠٤	٥ر٩
٥٠ ــ ٥٤	٧٠	٤ر٠	٠٠٠٠	٠٠	٧٠	٤ر٠
٥٥ ــ ٥٩	٣٢	١ر٨	٠٠٠٠	٠٠	٣٢	١ر٨
٦٠ ــ ٦٤	٢٣	١ر٣	٠٠٠٠	٠٠	٢٣	١ر٣
٦٥ فأكثر	١٧	١ر٠	٠٠٠٠	٠٠	١٧	١ر٠
الجملة	١٧٥٥	٩٩ر٩	١	١ر	١٧٥٦	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، التعداد العام للسكان ١٩٧٥، الجزء الاول، المرجع السابق، الجدول رقم (٦٠)، ص ٢١٨.

جدول رقم (٣٢)
توزيع قوة العمل غير الكويتية فى قطاع التشييد والبناء
(١٥ سنة فأكثر) بحسب فئات العمر والنوع فى عام ١٩٧٥ (١)

النوع والنسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		جملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٥ ــ ١٩	٢٤٧٠	٨ر٤	١٢	٠٠	٢٤٨٢	٨ر٤
٢٠ ــ ٢٤	٥٧٨١	١٩ر٦	٤٧	٢ر	٥٨٢٨	١٩ر٨
٢٥ ــ ٢٩	٦١٠٦	٢٠ر٧	٤٧	٢ر	٦١٥٣	٢٠ر٩
٣٠ ــ ٣٤	٤٧٧٧	١٦ر٢	٢٦	١ر	٤٨٠٣	١٦ر٣
٣٥ ــ ٣٩	٤١٤٤	١٤ر٠	٨	٠٠	٤١٥٢	١٤ر٠
٤٠ ــ ٤٤	٢٠٥٢	٧ر٠	٠٠٠٠	٠٠	٢٠٥٢	٧ر٠
٤٥ ــ ٤٩	٢٠٢١	٦ر٩	١	٠٠	٢٠٢٣	٦ر٩
٥٠ ــ ٥٤	١١٢١	٣ر٨	١	٠٠٠٠	١١٢٢	١ر٧
٥٥ ــ ٥٩	٥٠٥	١ر٧	٠٠٠	٠٠٠	٥٠٥	
٦٠ ــ ٦٤	٢٥٠	٠ر٨	٠٠٠٠	٠٠	٢٥٠	٠ر٨
٦٥ فأكثر	١٢٠	٤ر	٠٠٠٠	٠٠	١٢٠	٤ر
الجملة	٢٩٣٤٧	٩٩ر٥	١٤٣	٥ر	٢٩٤٩٠	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، المرجع السابق، الجدول رقم (٦١) ص ٢٢٠.

جدول رقم (٣٣)
توزيع جملة قوة العمل فى قطاع التشييد والبناء (١٥ سنة فأكثر)
بحسب فئات العمر والنوع فى عام ١٩٧٥ (١)

النوع والنسبة / فئات العمر	ذكـــور		انـــاث		جملـــة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٥ ــ ١٩	٢٦٨٠	٨ر٣	١٢	٠٠	٢٦٩٢	٨ر٣
٢٠ ــ ٢٤	٦١١٤	١٩ر٠	٤٧	١ر	٦١٦١	١٩ر١
٢٥ ــ ٢٩	٦٤٤٣	٢٠ر٠	٤٧	١ر	٦٤٩٠	٢ر١
٣٠ ــ ٣٤	٥٠٥٠	١٥ر٧	٢٦	١ر	٥٠٧٦	١٥ر٨
٣٥ ــ ٣٩	٤٣٥٤	١٣ر٥	٩	٠٠	٤٣٦٤	١٣ر٥
٤٠ ــ ٤٤	٣١٩٨	٩ر٩	٠٠٠	٠٠	٣١٩٨	٩ر٩
٤٥ ــ ٤٩	٢١٢٥	٦ر٦	٢	٠٠	٢١٢٧	٦ر٦
٥٠ ــ ٥٤	١١٩١	٣ر٧	١	٠٠٠	١١٩٢	٣ر٧
٥٥ ــ ٥٩	٥٣٧	١ر٧	٠٠٠	٠٠	٥٣٧	١ر٧
٦٠ ــ ٦٤	٢٧٣	٨ر	٠٠٠	٠٠	٢٧٣	٠ر٨
٦٥ فأكثر	١٤٧	٤ر	٠٠٠	٠٠	١٤٧	٠ر٤
الجملة	٣١١٠٢	٩٩ر٧	١٤٤	٠ر٣	٣١٢٤٦	١٠٠ر٠

١ ــ مجلس التخطيط، المرجع السابق، الجدول رقم (٥٩)، ص ٢١٦.

فهرس الجدول

رقم الجدول		الصفحة
١ ـــ	تطور قيمة الواردات من الموارد الانشائية (١٩٧٠: ١٩٧٥)	٢٩
٢ ـــ	تطور عدد السكان الكويتيين وغير الكويتيين بدولة الكويت في تعدادات (١٩٦٥: ١٩٨٠)	٦٤
٣ ـــ	تطور نسبة اسهام الكويتيين وغير الكويتيين فى قوة العمل للسنوات (١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠) ..	٦٦

* * * *

فهرس الخرائط والأشكال

رقم الشكل		الصفحة
١	مناطق تنفيذ مشاريع الهيئة العامة للاسكان	١٧
٢	مشاريع الهيئة العامة للاسكان	١٨
٣	الجسور والطرق السريعة	٢٠
٤	توزيع الانفاق الانشائى بحسب القطاعات (٧٩/٧٨:٧٠/٦٩)	٢٢
٥	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الكلس) عام ١٩٧٨	٣١
٦	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الأسمنت) عام ١٩٧٨	٣٢
٧	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (البلاط) عام ١٩٧٨	٣٤
٨	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (أحجار البناء المشغولة) عام ١٩٧٨	٣٥
٩	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الطابوق) عام ١٩٧٨	٣٦
١٠	التوزيع الجغرافى لوادات الكويت من مواد البناء (الكاشى) عام ١٩٧٨	٣٨

رقم الشكل		الصفحة
١١	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الألواح الزجاجية)(عام ١٩٧٨)	٣٩
١٢	التوزيع الجغرافى لواردات الكويت من مواد البناء (الحديد) عام ١٩٧٨	٤٠
١٣	تطور الانتاج المحلى من مواد البناء الاساسية (أنابيب معدنية والجير المطفأ) ١٩٧٢: ١٩٧٩	٤٤
١٤	تطور الانتاج المحلى من مواد البناء الاساسية (الاسمنت) ١٩٧٢: ١٩٧٩	٤٥
١٥	تطور الانتاج المحلى من مواد البناء الاساسية (الطابوق) ١٩٧٢: ١٩٧٩	٤٧
١٦	توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين فى اقسام النشاط الاقتصادى عام ١٩٦٥	٥١
١٧	توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين فى اقسام النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٠	٥٢
١٨	توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين فى اقسام النشاط الاقتصادى عام ١٩٧٥	٥٤
١٩	توزيع عمال الانتاج والعمال العاديين فى اقسام النشاط الاقتصادى عام ١٩٨٠	٥٦
٢٠	توزيع قوة العمل حسب الهوية واقسام المهنة (١٩٦٥، ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠)	٧٠
٢١	تطور مقارن للعمالة الكويتية وغير الكويتية فى قطاع التشييد والبناء، (١٩٦٥، ١٩٧٥)	٧٣